سوريتنا

«عندما يقرر العبد أن لا يبقى عبدا فإن قيوده تسقط»
غاندي

صفحتنا على فيس بوك:
www.facebook.com/souriatna
souriatna@gmail.com souriatna.wordpress.com

سوريتنا | السنة الأولى | العدد (47) | 12 / 8 /2012 أسبوعية تصدر عن شباب سوري حر

اللاجئون السوريون يتخطون 150 ألفا

قالت منظمة الأمم المتحدة إن عدد اللاجئين السوريين إلى دول الجوار تخطى 150 ألف لاجئ بسبب احتدام موجة المعارك في الفترة الأخيرة بين القوات الحكومية السورية والجيش الحر، خاصة في مدينة حلب شمالي سوريا.

وأضافت أن مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في كل من العراق ولبنان والأردن وتركيا سجلت هذا الأسبوع زيادة مطردة في أعداد اللاجئين السوريين الفارين من مناطق القتال.

وقال المتحدث باسم المفوضية أدريان إدواردز إن بيانات المفوضية تتعلق بأعداد اللاجئين السوريين المسجلين، الذين بلغ عددهم حتى 9 أغسطس/آب الحالي 146. 667 لاجئا، مشيرا إلى أن عددا آخر من اللاجئين فروا إلى دول المغرب العربي وجنوب أوروبا.

وأضاف في مؤتمر صحفي اليوم بجنيف بسويسرا أن أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين الذين لجؤوا إلى دول أخرى غير دول الجوار لم يسجلوا أسماءهم بعد في سجلات المفوضية.

وقال المسؤول الأممي إن تركيا وحدها تضم حاليا 50. 227 لاجئا سوريا، بعد أن سجل في الأسبوع الحالي دخول 6000 لاجئ جديد بفعل التطورات الميدانية في مدينة حلب، مشيرا إلى أن نحو 8000 لاجئ عادوا إلى ديارهم طوعا في الفترة الماضية ومعظمهم من إدلب.

أما في لبنان فبلغ عدد اللاجئين السوريين، حسب المصدر الأممي، 36. 841 لاجئا، مع الإشارة إلى أن آلاف اللاجئين وصلوا في الفترة الماضية ولم يسجلوا أسماءهم لدى المفوضية.

وفي الأردن بلغ عدد اللاجئين السوريين الفارين من المعارك والمسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 45. 869 لاجئا، فيما بلغ عددهم في العراق 13. 730 لاجئا.

الأردن يعمل على توسيع مخيم الزعتري (الأوروبية)

استعدادات

وقال إدواردز إن السلطات التركية بصدد العمل على تعزيز قدرتها على استيعاب اللاجئين السوريين في ضوء المستجدات الأخيرة، من خلال إقامة 13 مخيما جديدا إضافة إلى المخيمات التسعة الموجودة، لتصبح قادرة على استيعاب 100 ألف لاجئ.

كما أن التوسع المحتمل لمخيم اللاجئين في الأردن ليصبح قادرا على استيعاب نحو 150 ألف لاجئ يمكن أن يساعد في استيعاب أي موجة جديدة محتملة للاجئين السوريين الفارين من مناطق القتال.

ودعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دول الجوار السوري إلى فتح حدودها أمام اللاجئين السوريين الذين تعيش بلادهم على وقع ثورة منذ 17 شهرا، خاصة في ظل التوقعات الأممية ببلوغ اللاجئين الفارين من سوريا 185 ألف لاجئ هذا العام.

يذكر أن الهلال الأحمر السوري ومنظمة الأمم المتحدة تحدثتا عن وجود 1. 5 مليون سوري نزحوا عن ديارهم بسبب القتال إلى مناطق داخل سوريا أكثر أمنا، ويحتاجون مساعدات إنسانية دولية.

المتطوعون الشباب في مدارس اللجوء:
تنظيم ومعالجة أزمات.. وقيود على التطوع

لم يكن اللاجئون جنوب العاصمة دمشق يتصورون أن المعارك ستصل بهم لحد مشاركة إخوتهم الفلسطينيين الحال، وسيتحولون إلى نازحين مثلهم، الذين تجاوزت حركتهم الاحتجاجية شهرها السابع عشر، خاصة مع الظروف الصعبة التي يعيشها النازحون بسبب نقص المساعدات والقيود التي تضعها السلطات السورية على العمل التطوعي.

وخصصت مدارس أونروا لإيواء اللاجئين ممن وصلت المعارك إلى محيط المخيمات بدمشق. ويرابط شبان طوال الوقت خلف الباب الحديدي للمدرسة لحماية القاطنين هناك.

وكما هو الحال في كل مدارس النازحين لا يمكن أن تتم الزيارة إلا بموجب موافقة من الإدارة بعد التأكد من رغبة النازح في استقبال الضيف.

ظروف قاسية

ويفترش نساء ورجال ممرات المدرسة المؤدية إلى الصفوف التي باتت منزلهم الجديد، غير مكترثين بصياح وضجيج الأطفال الذين يلعبون في باحة المدرسة.

مدخل مخيم اليرموك بالعاصمة السورية دمشق (الجزيرة)

وتحولت غرفة إدارة المدرسة إلى مكتب للمتطوعين المشرفين على العائلات النازحة.

وقد تطوع العديد من النازحين للإشراف وتأمين احتياجات الأسر النازحة، كما هو الحال مع لميس، الصيدلانية التي نزحت مع أسرتها إلى هذه المدرسة لكنها متفرغة لخدمة المستوصف، كما تطوع بعض النساء والرجال لأعمال التنظيف وغيرها.

وتسود حالة من التسليم والرضا بالواقع بين صفوف النازحين الذين تعودوا على حياة اللجوء، مما خلق بينهم جوا من التآلف والانسجام.

وتقول أم أحمد (وهي أم ثلاثينية تحمل ابنها الرضيع) إن الوقت في المدرسة يمر ثقيلا، فليس لديها من عمل سوى الانتظار حتى تهدأ حالة العنف ويتوقف القصف. وتضيف أنها لا تملك شيئا هنا، فقد قررت الهرب من المنزل مع رضيعها بعد أن بدأ الجميع بالفرار من القصف، ولم تحمل معها حتى ملابسها أو ملابس طفلها.

قيود على التطوع

وروى محمد (وهو أحد أبناء مخيم فلسطين نزحت أسرته إلى بيوت أحد الأقارب في منطقة آمنة) أنه تطوع في إحدى الجمعيات الخيرية كي يتمكن من مساعدة النازحين في المدرسة. وقال إنه بعد أيام من "معركة دمشق"، نزح الأهالي من مختلف المناطق التي تعرضت للقصف مما خلق حالة استنفار حقيقية في عمل الإغاثة.

وشرح محمد كيف أن هذه التجمعات الجديدة وحالة التعاطف الإنسانية من أناس لم تشهد أحياؤهم حرباً حقيقية، كان مقلقاً لفروع المخابرات، لأن سماع قصص المداهمات والقتل العشوائي من مدنيين ونساء وأطفال ليس من صالح النظام.

لذلك، قام فرع الأمن السياسي باختيار عناصر على أبواب المدارس، ومنع المتطوعين من إيصال المساعدات والتعامل مع النازحين، كما اعتقل مجموعة من الشابات والشبان الناشطين في عمل الإغاثة لأنهم لا يتبعون لجهة رسمية.

واشتكى محمد من صعوبة الوضع في أماكن إيواء النازحين "فالغرف تفتقر لكل شيء إلا من فرشات إسفنجية بسيطة تمكنّا من تأمينها. وأعداد النازحين كبيرة، أنا أبن مخيمات، والفلسطيني يعرف معنى النزوح والتشرد جيداً، لكنها تجربة جديدة للسوريين لذا أعتقد أن تعايشهم مع الوضع أصعب".

روبرت فيسك: آثار سوريا تتلاشى بفعل الحرب الدائرة

كشف الكاتب البريطاني المخضرم روبرت فيسك، مراسل صحيفة "الإندبندنت" لشؤون الشرق الأوسط، عن الأضرار المدمرة التي لحقت بآثار سوريا العريقة من جراء الحرب الوحشية بين النظام وقوات المعارض، وفق ما ذكرت صحيفة "اليوم السابع".

وقال فيسك في مقاله، الأحد، تحت عنوان: "سحق آثار سوريا القديمة" إن التراث التاريخي الغني للغاية في سوريا قد وقع ضحية للنهب من قبل قوات المعارضة والقوات الحكومية على حد سواء.

وأضاف: "كنوز تاريخ سوريا التي لا تقدر بثمن مثل القلاع الصليبية والمساجد القديمة والكنائس والفسيفساء الرومانية وما يعرف بالمدن الميتة في الشمال والمتاحف المليئة بالآثار قد سقطت جميعها فريسة للنهب والتدمير من جانب قوات الحكومة والمعارضة، في ظل استمرار القتال في كل أنحاء البلاد".

وفي حين أن الآثار والمتاحف في مدينتي دمشق وحلب قد نجت حتى الآن، إلا أن تقارير من مختلف أنحاء سوريا تتحدث عن أضرار لا يمكن إصلاحها على المواقع التراثية التي ليس لها نظير في الشرق الأوسط، وحتى قلعة الحصن الرائعة التي وصفها لورانس العرب بأنها ربما أفضل قلعة في العالم، والتي لم يستطيع صلاح الدين الأيوبي أن يستردها، قد تم قصفها من قبل الجيش السوري، وألحقت أضرار كبيرة بالكنيسة الصليبية داخلها".

ويشير فيسك إلى أن تدمير تراث العراق في الفوضى التي أعقبت الغزو الأنجلوأمريكي للعراق في عام 2003، وحرق المكتبة القرآنية ومحو المدن السومرية القديمة ربما يتكرر الآن في سوريا.

ويشير إلى أن تقارير علماء الآثار السوريين والمتخصصين الغربيين في العصر البرونزي والمدن الرومانسية تقول إن المعبد الآشوري قد دمر في تل شيخ حمد، ودمرت قلعة المضيق بشكل كامل، وتم نهب الفسيفساء الرومانية الرائعة.

ويتابع الكاتب قائلاً: إنه في كثير من الحالات، سعت قوات المعارضة إلى البحث عن ملاذ وراء الجدران السميكة للقلاع القديمة، ولم يتردد الجيش السوري في قصف هذه المباني التاريخية لتدمير أعدائه.

ويقول جوان فارشخ، عالم الآثار اللبناني الذي حقق في تدمير الكنوز التاريخية بالعراق بعد عام 2003، وساعد متحف بغداد في استعادة بعض كنوزه، إن وضع التراث السوري اليوم كارثي.

ويضيف أن أحد المشكلات هو أن النظام السوري، وقبل 10 سنوات من هذه الحرب أسس 25 متحفاً ثقافياً في كل أنحاء البلاد، لتشجيع السياحة والحفاظ على الأشياء الثمينة في هذه المواقع الموجودة في حدائق خارجية في أغلبها، وذلك لإثبات أن النظام قوى بما يكفي لحمايتها.

كما تعرض متحف حمص للنهب من جانب الميليشيات الحكومية، كما يقول تجار الآثار، إنه تم إغراق الأسواق في الأردن وتركيا بالقطع الأثرية السورية.

أوجاع وطن

الترجمة العربية لنص كلمة الأب باولو في لقاء ميلانو

السلام عليكم! - (الجمهور يهتف باولو)

من الشخصي جداً أن أتكلم بلغتي الأم وأنا في المنفى. وددت التكلم بلغة «عروسي المحبوبة سوريا. تلك العروس التي من أجلها» يترك الإنسان أمه وأباه..

في ذلك الأحد عندما ذهب ديكتاتور تونس بعيداً، كان يوماً أشبه بعيد الفصح! مع أننا كنا في منتصف الشتاء. وعندما صرخ المصريون طالبين الحرية، كان ذلك أشبه بالحلم.

أنتساءل: متى سيأتي دورنا؟

كنا نعلم بأن المسألة ستكون أكثر صعوبة وألماً في سوريا. كنا نأمل من ذلك الرجل (بشار الأسد) أن يوصلنا إلى شط الحرية! وأن يضع نفسه في خدمة شعبه. ولكن..

يا لأسف! يا للعمى! يا للخجل

لم نشعر كثيراً بأننا عرب كما نشعر في هذا العام الذي انتفض به شبابنا. باسم جميع الشعب فهمت في هذا العام، أكثر من أي عام مضى، أن تكون عربياً لا يعني أن تكون مغلقاً على ذاتك، أو أن تكون متشدداً، أو أن تكون فاشياً... بل يعني بأن تكون جزءاً من حضارة عريقة ومنفتحة على الجميع. أن تكون عربياً يعني أنك تنتمي إلى حضارة متنوعة الأديان وإلى التنوع الإثني كما هو، على سبيل المثال، وجود الإخوة الأكراد في سوريا. (تصفيق)

هب الطلاب للتظاهر فكان الرد السريع بالاعتقال والتعذيب والسجن. بدأت على الفور تظهر الأكاذيب بالحديث عن الارهاب»، «مأجورين من خارج سوريا»، «خدمة المؤامرات الصهيونية-الأمريكية-الفرنسية-السعودية-القطرية... « الكل أصبح متهما بالمؤامرة ضد سوريا وحده الذي سلم من هذه الاتهامات هو النظام السوري! (ضحك وتصفيق)..

سألت أحد الشباب: «نحن الكبار في السن كنا دائماً نتمنى العيش في سوريا حرة ولكننا لم نفلح أبداً في تحقيق حلمنا، بينما أنتم الشبان لديكم شجاعة وتصميم على تحقيق هذا الحلم! من أين لكم كل هذه الشجاعة الجبارة»؟

«فأجابني: «ما يعطيني الشجاعة هو دم أصدقائي الذي علمني أن أدافع عن الحرية.. واحد واحد واحد الشعب السوري واحد، هي ليست عبارة عن حقيقة واقعية بل هو برنامج ينبغي تنفيذه. هناك جيران يسكنون في نفس الحي أو حتى نفس المبنى. يغذون أفكار تقسم البلد وهم يقومون بذلك لأنهم فريسة الخوف والكراهية.

جاءني عنصر مخابرات حزيناً مكتئباً وقال لي: «ماذا عساي بفاعل»؟ أجبته: « عليك الانتظار. ولكن يجب أن تفهم بأنك إذا قمت بتضييع إنسانية الأشخاص الذين تخشاهم فهذا يعني بأنك فقدت إنسانيتك. احترم كل إنسان سوري تلتقي به.

أتذكر عندما أتى إلي مجموعة من الشبان المسلمون، قالوا لي: « أبونا غداً سوف نذهب للموت في حمص. أعطنا نصيحة، قلت لهم نفس الإجابة: «احترموا كرامة الجميع حتى لا تفقدوا كرامتكم» فأجابوا: « نعم ينبغي علينا أن نفوز من دون أن نفقد كرامتنا وإنسانيتنا، سوف نفوز من دون أن نلوث شرف الإسلام. سوف «نحترم الآخرين حتى عندما يكونون غير قادرين على احترام أنفسهم.

مرة كنت على ظهر سيارة تابعة للجيش السوري الحر، وكنا نحمل معنا جثة أحد العمال الثلاثة عشر الذين تم قتلهم. لقد تمت إصابته بطلقة في الوجه. توقفنا لحظة... سائق السيارة (جندي رفض قتل أبناء شعبه فانضم للجيش الحر) نظر إلي وقال: «أبونا صدقني لا أريد لا مجداً ولا نقوداً. كل ما أريده هو أن أستطيع حراثة أرض آبائي بكرامة وحرية» إنه فعلاً لجندي شاب شريف.

في ذلك الصباح الباكر كنا في مدينة قد تم قصفها. كانت هناك خمسة عشر جثة للدفن، كانت الجثث لا تزال تنضح دماً. رأيت صديقي أبو القاسم السوري إنه رجل عجوز ويمثل أصالة هذا البلد، وكان قد فقد ولديه في هذه المذبحة الظالمة، قام بإخراج جثث من البراد الذي قام بابتكاره. أمام أعين أهالي الضحايا وصار يصيح هو ومن معه «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد» ثم صاح «الموت ولا المذلة» قرية تم تدميرها، أولاده تم قتلهم وأمامه جثث أبناء قريته... وهو يطلب الكرامة! ثم قال «نحن سنيين، مسيحيين، علويين دروز، أرمن، أكراد، نحن سوريين» وطلب من الحاضرين تكرار هذه الكلمات أما جثث ذويهم. ثم قال للأهالي سوريا تتكون من جميع العائلات التي تسكن من حولنا..

يا له من إنسان شريف أبو القاسم أبو الشهداء..

تم اعتقال شاب سوري مسيحي أمام بوابة كنيسة لأن الكنيسة كانت مغلقة! إنه شاب تم قتله من قبل قوات النظام. إنه باسل شحادة الذي كان قد غادر الولايات المتحدة لكي يشهد على حق شعبه بأن يحيا حراً (تصفيق) أصدقاؤه وصديقاته تمت محاصرتهم أمام بوابة الكنيسة. السبب يعود لأن رجال الدين أبقوا البوابة مغلقة بسبب خوفهم! تم اعتقالهم وتعذيبهم. كانوا مسيحيين ومسلمين متحدين بالصداقة دائماً حصل ذلك في آخر أيام تواجدي في سوريا، حيث أنه تم طردي من سوريا..

لسبب وجيه: يا بشار الأسد أنت قمت بطردي. أريد أن أشكرك على فعلتك هذه! حيث أن الكلمة الحرة هي أقوى من أي سلاح خفيف أو ثقيل..

الجمهور ينادي «الله سوريا حرية وبس»..

في آخر أيام تواجدي في سوريا في الدير أتى أصدقاء وصديقات باسل إلى الدير من أجل الصلاة لروح صديقهم باسل، أتذكر حتى اليوم صديقات باسل كن عبارة عن فتيات متشحات بالملابس السوداء والدموع تنهمر من أعينهم... كن سنيات مسيحيات وعلويات. إنهن يمثلن الشعب السوري..

لدينا الكثير من التحديات أمامنا على صعيد الحكم، على صعيد المجتمع وعلى صعيد الإسلام فنحن نعلم تماماً بأنه بين خطوط الثوار هناك أشخاص قد ضلوا الطريق. نريد إعادتهم إلى الحياة المدنية فهم لا يستحقون أن يحيوا حياة الإرهابيين بل أن ساعدوا الجميع في بناء دولة للجميع ليس من العدل أن تظل سوريا حلبة للصراعات الإقليمية والدولية بل سوريا بلد المصالحة اليوم نريد إيطاليا متضامنة مع حوض المتوسط ومع سوريا حرة، ديمقراطية تعددية!..

هتافات من بينها... الأب باولو الله يحميه وعندما قام البعض بلعن رموز السلطة، تدخل الأب باولو مستشهداً من الإنجيل:

باركوا، لا تلعنوا! باركوا البلد! باركوا أولادنا! باركوا أرضنا! باركوا أمواتنا! الله يحمي بلدنا! (الجمهور آمين)

الله يحررنا جميعاً من الداخل! (الجمهور آمين)

المرأة السورية والثورة..
المناضلة والشهيدة و مربية الأحرار

■ بشرى حسين

كانت المرأة السورية تتحمل عبئاً كبيراً من أعباء الحياة في المجتمع السوري قبل الثورة الباسلة، وقد تضاعف هذا العبء مرات في ظل الثورة لتدفع الضريبة الأكبر من تبعات واقع الحال الذي حوّله النظام السوري إلى جحيم في كل المناطق الثائرة.

لا يمكن لأي سوري يدرك الواقع الصعب الذي تعيشه الأسرة السورية منذ عقود أن ينكر الدور الكبير للمرأة، ففي غالب الأحيان كانت المرأة هي الرافعة الحقيقية التي منعت السقوط المريع لآلاف الأسر السورية في بئر الفقر والحاجة والتشرد، ومهما تبجحنا بمسألة نيل المرأة لحقوقها في ظل حكم حزب البعث الفاسد ووصول عدد من النساء إلى مناصب عليا في الدولة، فإنّ الواقع الحقيقي للمرأة السورية ينافي تلك الصورة التي دأب إعلام النظام على تلميعها بمشاركة من بعض من النساء أنفسهن اللواتي كنّ يسعيّن إلى مزيد من المكاسب التي اكتسبنها دون الالتفات إلى الواقع المرير للآلاف من النساء السوريات في الضواحي وأطراف المدن والقرى.

وكأنّ هؤلاء يسقطن من حساب مؤتمرات المرأة وقضاياها.. آلاف من الأميّات في مدننا وقرانا.. وآلاف من الأرامل يربين أيتاماً بلا معيل، وآلاف من اللواتي يغادرن بيوتهن مع شروق الشمس ولا يعدن إلا مع غروبها وهنّ يقمن بالأعمال الزراعية التي تحتاج إلى جهد عضلي كبير يعجز عنه الرجال أحياناً..

تعجن المرأة الفلاحة في سوريا تراب الأرض بعرقها لتستنبته خيراً وخبزاً يكفي عائلتها ذل الحاجة، تعيل أخوات وبنات وأمهات أسر بأكملها من خلال العمل الزراعي الذي يمتد طوال العام ويواصلن مهمتهن كربات بيوت بعد العودة من المزارع بفرح كبير وقدرة مذهلة على العطاء؟؟

كل هؤلاء النسوة لا تتكلم عنهن مؤتمرات قضايا المرأة ذات الثوب المخملي، ومثلهن الآلاف يعملن في مصانع النسيج والأحذية والمنتجات الكيماوية والغذائية في ظل ظروف صحية وبيئية خطيرة أحياناً مقابل اجور زهيدة جداً، وفي بعض مناطق سوريا الزراعية المنتجة لبعض أنواع الصناعات الغذائية تقوم تلك القطاعات بشكل كامل على جهد المرأة، وفي كثير من المناطق ما كانت لتقوم زراعة ولا ما يستتبعها من إنتاج لولا جهد المرأة، وهي ذات المناطق التي تفتقر إلى أبسط مؤسسة حكومية تلبي احتياجات المرأة حيث لا مراكز صحية حقيقية ولا مراكز للأمومة والطفولة ليتضاعف عذاب المرأة وقهرها وحتى أحياناً موتها؟؟ فكم من امرأة توفيت خلال ولادة عسيرة لأنها لم تصل إلى مستشفى مدينة مجاورة؟؟ وكم منطقة زراعية تغيب عنها أماكن التطعيم والتوعية والعناية بصحة المرأة وأطفالها ...

كما أن تلك المناطق ذاتها والتي يقوم عليها جزء كبير من اقتصادنا الوطني هي التي تفتقر إلى أماكن التعليم والتعليم البديل وحتى محاولة وجود أبسط البدائل التي تكفي المرأة التي تعيل أسرتها أبسط احتياجاتها؟؟ ومع ذلك لم تعوّل المرأة على الدولة ومؤسساتها.. تعلمت صبايا سوريا كل المهن النسائية البيتية من خياطة وتطريز ونسيج، تعلمت كل أنواع صنع الأغذية بيتياً.. تعلمت حتى صنع زينة النرجيلة التي يستمتع بتدخينها رجالنا.. كل ذلك لتتجنب الحاجة وطلب المعونة وتحمي أسرتها وتصون كرامتها وكرامة عائلتها.. وإلى جانب ذلك كله تقوم بواجب تربية الأبناء والأخوة.. هؤلاء الأبناء الذين ثاروا على الظلم والطغيان وقالوا إنّ كفى؟؟ وسطروا أروع قصص الشجاعة والتفاني ليعبروا بالفعل عن البيوت التي ربتهم والنساء التي أنجبتهم.

المرأة السورية المتعلمة والمثقفة لم تكن بأقل كفاحاً ونضالاً بأشكاله المتعددة، وخاصة لجهة الوقوف إلى جانب قضايا أهلها وأبناء شعبها، وقد كشفت الثورة السورية عن وجوه مشرّفة وناصعة البياض سيسجلها التاريخ كصفحات تتشرف بها سوريا، عشرات الصبايا من الكاتبات والإعلاميات والطبيبات والحقوقيات يتحدين الظلم والقمع والقهر كل يوم مقابل فضح أفعال النظام، ومنهن من تعرضن للاعتقال والتعذيب وتهديد عائلاتهن وقطع أرزاقهن وفصلهن من العمل وخاصة من ينتمين إلى طوائف يظن النظام إنها معه بالكامل..

فقد تعرضت عشرات الصبايا من بنات الطائفة العلوية إلى التهديد والاعتقال والضغط على عائلاتهن لأنهن شكلن عنصراً فعالاً في الثورة من خلال المشاركة في المظاهرات وزيارة بيوت العزاء، وفضح همجية النظام بكتاباتهن، وأثبتن إنه ليس له طائفة إلا طائفة الفساد والبغي والجور، ووصل الأمر حتى الطعن بشرفهن وسمعتهن وفبركة القصص الدنيئة التي لا تعبر إلا عن أخلاق راويها، وكون هذا النظام الفاسد بلا أخلاق ولا يملك أيّ قيمة إنسانية اتخذ من النساء رهائن لكي يتوصل إلى ذويهن من أخوة وآباء ناشطين أو اعتقل ذويها لإجبارها على تسليم نفسها للأمن، وكلنا يعرف قصة الناشطة رزان زيتونة كيف اعتقل زوجها وأخيه كي تسلم نفسها، وكلنا يعرف الجريمة الدنيئة التي ارتكبت بحق الشهيدة زينب الحصني التي اختطفت وبقيت رهينة ليسلم أخاها نفسه للأمن ومن ثم يصفي الأمن أخيها الشهيد محمد الحصني ويقتل زينب ابنة التاسعة عشر.. الزهرة المتفتحة ويمثل بجثتها بطريقة يندى لها جبين الإنسانية..

ولم تكن المرأة السورية ضحية أفعال النظام وسلوكه من اعتقال وتعذيب فقط، وإنّما كان للمرأة حصتها من الشهادة وقد تشرفت عشرات النساء بذلك، وكانت أول شهيدات الثورة الشهيدة حميدة النطرواي "الفياض" من مدينة تلبيسة التي صفيّت هي وابنها وهي عائدة من العمل في مزارع البيوت البلاستيكية بمدينة بانياس، لتوالى بعدها قافلة الشهيدات من درعا وريف دمشق وإدلب وجسر الشغور ودير الزور والرستن وكل مكان قال للقتلة لا نريدكم أن تحكمونا..

آلاف الشهداء تركن نساءهن أرامل وأمهات لأطفال، و غالبيتهن في أعمار الصبا وأطفالهن في عمر الطفولة المبكرة.. وتصمد المرأة السورية أمام كل هذا.. آلاف الشهداء تشيعهن الأمهات بالدعاء وطلب الرحمة ويشيعن أحزانهن إلى أرواح ستبقى هائمة فوق المقابر حتى تلحق بفلذات الأكباد ... آلاف الأخوة تبكيهن الأخوات فإذا غاب السند فمن لي بعد أخي وشقيق روحي؟.. مئات الأحبة فقدتهن الخطيبات والحبيبات.. لتستقبلهن عتمة القبور وليضيئوا أيام سوريا وكرامتها بنور الشهادة.

آلاف المهجّرات مع عائلاتهن في الأردن ولبنان وتركيا وضمن مناطق سوريا الداخلية.. أصبحن نسياً منسياً من منظمات حقوق المرأة السورية والطفل والهلال الأحمر السوري، وغيرها من جمعيات نسائية انتشرت في عهد بشار الأسد كالفطر ليتبين إنها ليست سوى جمعيات للبحث عن مصالح شخصية ومكاسب لا علاقة للمرأة على أرض الواقع بها..

ولم يكتفِ النظام الفاجر بتشريد النساء وعائلاتهن بل جند وسائل إعلامه لتشويه سمعتهن من خلال مداخلات أبواقه المدافعة عنه فمرة يقال إنهن نساء المسلحين، ومرة تشوه سمعتهنّ ومن خلال شراء ذمم بعض الإعلاميين الأتراك الذين أشاعوا أنباء عن اغتصاب النساء في المخيمات وتشغيلهن بالدعارة ورغم نفي الأهالي لتلك التقارير ونفي وزارة الخارجية التركية وفتح تحقيق بذلك إلا إن إعلام النظام ينتج البرامج الحوارية والندوات حول هذا الموضوع.. وكأنّ هناك من يصدقهم غير أزلامهم وأبواقهم.. ولأن المرأة هي جرح الرجل ونقطة ضعفه ومقتله دائماً يلجأ أزلام النظام الفاجرين إلى طعن المعارضين بنسائهم وتشويه سمعتهم ... وصدق من قال: "ما أشطر العاهرة في الحديث عن الشرف".

إن نساء سوريا منارة.. وفخر لكل سوري، المرأة السورية مكافحة ومناضلة وفلاحة وعاملة وثائرة وشهيدة هي درع للبيت السوري وللأسرة السورية وما زالت تدفع الضريبة الأكبر من تبعات أفعال هذا النظام الفاسد.. كل أم فقدت ابنها هي أمنّا.. وكل أرملة شهيد أختنا.. وكل مناضلة هي صوتنا.. وكل ثائرة هي نحن بكامل ما نريد ونطمح.. وكل شهيدة منارة شامخة..

وستبقى المرأة السورية صامدة بشموخها وعزتها وكرامتها المصونة ورأسها مرفوع عالياً رغم أنف المجرمين والقتلة وعديمي الأخلاق والإنسانية ... المرأة السورية هي عزة سوريا ومجدها القادم لأنها مصنع الأبطال الشجعان الذين واجهوا أعتى الآلات العسكرية بصدورهم العارية وعندما كانوا يعودوا شهداء كانت تتلو لهم النساء الأدعية وتحوّل جنازاتهن إلى أعراس بزغاريدهن ويفخرن بأنهن قدمن الشهداء.. وعندما استشهدت زينب الحصني خرجت كل النساء لتقول كلنا زينب.. ودم زينب دمنا ... من يعرف أي امرأة هي المرأة السورية سيدرك تماماً نهاية النظام الفاسد الحتمية فالمرأة عندما تهز سرير طفلها بيدها اليمنى فإنها تهز العالم بيدها اليسرى.. وهاهي المرأة السورية تهز العالم بيمناها ويسراها.

دراجة دفع «الثورة» النارية في سراقب صينية الصنع ولكل ثلاثة مقاتلين بندقية واحدة

■ حازم الأمين

الدراجات النارية، وسيلة نقل السواد الأعظم من الناس في مدن ريف إدلب وقراه، جميعها صينية الصنع، وهذا ليس تفصيلاً عابراً في حياة من يقودها في هذا الريف الزراعي، فالصين عدو الثورة، مثلما هي روسيا وإيران وبعض لبنان ومعظم العراق، على ما يعتقد كثير من «الأدالبة». إنهم يقودون تلك الدراجة التي يكرهون الدولة التي صدرتها لهم، وهم انتبهوا بعد الثورة كم أنها دراجة غير أنيقة، وكم أنها وظيفية ولا تليق بالثوار، وأن الضوء المنبعث من مصباحها أبيض مثل مصباح الـ «نيون». فالناس هنا على رغم الموت الذي عممه النظام على كل القرى، أيقظت فيهم الثورة رغبة عارمة في الحياة والانتماء إلى ما لا يُمثله نظامهم من ضيق وانكفاء. يريدون مشابهة العالم بأذواقه وأمزجته، وها هي الثورة تعطيهم أملاً بتحقيق ذلك.

المقاتلون يريدون أن يُشابهوا شيئاً غير «الموديل» البعثي للمقاتل، والشباب استقدموا أزياء جديدة لسراويلهم وقمصانهم من تركيا، وأي شيء جديد يقع تحت أنظارهم يطمحون للاقتراب منه.

من يأتِ من الصحافيين إلى هذه القرى باحثاً عن الإسلاميين الذين ضجّت وسائل إعلام عالمية بأخبارهم في سوريا، فلن يجد أثراً كبيراً لهم في شمال غربي سوريا. وسيكون غيابهم عن مشهد الثورة والحرب مدهشاً. المقاتلون هنا «مسلمون وليسوا إسلاميين» هذه الحقيقة التي يرددها جميع من تلتقيهم، لا تنطوي على مقدار من المبالغة. لا بل على العكس من ذلك، فمن المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين مثلاً تملك رصيداً سلبياً في وعي السكان، ذاك أنهم يعتقدون أنها زجتهم في مواجهة غير متكافئة وغادرت البلاد. هذا ما تسمعه من عشرات الناس هنا، ثم إن النظام الذي تولى شيطنة هذه الجماعة في وجدان السوريين، لم يجد من يقاومه في ذلك، لا بل إن انسحاب الجماعة من المجتمع السوري سهل مهمة النظام، وألقى غموضاً سلبياً على الحقائق المتعلقة بها.

للسلفيين حضورهم التقليدي في البيئة الإدلبية المتدينة أصلاً، لكنه ليس حضوراً عاماً ومرشحاً للتوسع، إذ إن نخبوية هذه الجماعات تجعل من احتمالات تحولهم خياراً عاماً أمراً مستبعداً.

أما السلاح فهو قضية أشد غرابة ستواجه الآتي إلى سوريا، فالكلام عن أن سوريا صارت وجهة للدول الراغبة في تزويد الثوار به لا أثر له في كل قرى وبلدات إدلب. السلاح في أيدي الجيش الحر متآكل وقديم، وقطعة السلاح الواحدة تتناقلها أيادٍ كثيرة، والناس يشعرون بمرارة نتيجة عدم استطاعتهم الحصول عليه، أين منها مرارتهم نتيجة ندرة الأغذية والأدوية. في مركز قطنا الحدودي الذي يدير من خلاله الجيش الحر حركة الداخلين والخارجين من سوريا إلى تركيا كانت هناك قطعة سلاح خفيف واحدة لا غير. إنها «فال» البلجيكية الصنع، وهي بندقية طويلة لا تصلح لغير جنود الجيش النظامي، وراح مسؤول المركز «الخال ظاظا» يطلب من جنوده غير المسلحين أن يتداولوا حملها بحسب المهمات الموكلة إليهم. «الخال ظاظا» الذي كان يحمل مسدس «ماغاروف» روسي الصنع، بالغ في التعويل على مسدسه اليتيم لتظهير شخصيته العسكرية، هو القائد الجديد الآتي إلى العسكرية من مهنة النجارة، ومطلق اللحية التي يكاد المرء يعتقدها سلفية لولا تعثر الخال وحيرته في الإجابة عن هوية لحيته.

كم يبدو جائراً القول إن الثورة السورية تسلحت ولم تعد ثورة. جائر ليس لأن الثورة ما زالت ثورة، إنما لأن الناس لم تتسلح بعد. مجموعات الجيش الحر الذي قد يعتقد المرء أنها مسلحة لأنها أطلقت على نفسها اسم «جيش» يُقدر أعداد المسلحين منهم 4 من عشرة في مدينة سراقب، وخمسة من عشرة في بلدة بنّش، وهذه النسب تتكرر في معظم البلدات. السلاح لا يصل من جهات وأطراف غير محلية. كثيرون اشتروا سلاحاً من مدخراتهم، أو من هبات قدمها سوريون من «أغنياء» الاغتراب، وهي أسلحة بائسة ومتآكلة. الكلاشنيكوف الذي كان بحوزة مصطحبنا من بنش إلى سراقب كان هزيلاً وقديماً. إنه صيني وصُنع عام 1956، أما الرجل الآخر الذي جلس إلى جانبه، فكان كلاشنيكوفه بلا «أخمص»، وعندما عبرنا على أوتوستراد حلب - دمشق في الليل وفي منطقة معرضة لاحتمال وجود «سلّيبة» من بدو المنطقة أقدم الرجلان على تلقيم رشاشيهما بالطلقات استعداداً لهذا الاحتمال، فسمعنا صوت الأقسام المتحركة في رشاشيهما مترافقاً مع اصطدام معدنهما بالخشب المتآكل، إلى حد يشعر معه المرء بأن سلاحيهما لن يليبانا في المواجهة المحتملة.

لا سلاح يأتي إلى سوريا من خارجها على نحو منهجي ومنظم، أو على الأقل لم نعاين في أيدي الثوار الكثر الذين التقيناهم أجيالاً من الرشاشات المتجانسة التي من الممكن أن تكون جهة من الخارج أرسلتها. وعند سؤال المجموعات المختلفة عن مدى صحة القول إن السلاح بدأ يصل إلى سوريا، فإن معظم الإجابات لم تكن نفياً، إنما تحاملاً على الدول لتسليحها مجموعات أخرى من المعارضة «سمع» أن بحوزتها سلاحاً جديداً.

«إنهم يسلحون جماعات أخرى غيرنا»، هذا ما تسمعه من جماعات الجيش الحر في معظم المدن والبلدات هنا، وأنت إذ تشرع في البحث عن «غيرنا»، لتعاين سلاحهم وتستقصي الجهة التي ترسل السلاح، لن تجد ضالتك. نقص السلاح والذخائر أمر يشمل الجميع، ثم إنه لا أثر لسلاح يتعدى الرشاشات العادية وبعض السلاح المتوسط، وربما مدافع هاون من عيارات صغيرة. والناس هنا، إذ راحوا ينتظرون السلاح، حفظوا أسماء ما يتوقعون وصوله إليهم منه. القذائف المضادة للطائرات والصواريخ الصغيرة المضادة للدروع، كل هذا مما لم يصل بعد.

للمجلس الوطني السوري سمعة غير جيدة في أوساط السكان. إنه الهيئة الأكثر قرباً منهم بين أطراف المعارضة، لكنه أيضاً الهيئة «الفاسدة» التي وصلت إليها المساعدات لكنها لم ترسلها. كثيرون من الناشطين زاروا مكتب المجلس في اسطنبول وعادوا منه بلا مساعدات على ما يقولون. الجناح العسكري للمجلس أيضاً، أي الجيش الحر الذي يقوده رياض الأسعد، هدف لغضب السكان والناشطين، فهم يعتقدون أنه عاجز عن تسليحهم، وبعضهم يقول إنه ممتنع عن ذلك. رياض مجنّد منشق من حماة التقيناه في بلدة قطنا، كان متوجهاً إلى اسطنبول في محاولة للقاء رياض الأسعد، قال: «أنا مجند منشق ومتدرب، لكني لا أملك رشاشاً أقاتل به... في حماة لكل ثلاثة مقاتلين رشاش واحد». كان غاضباً، وهو أطلق لحيته وحلق شاربيه من دون أن يكون سلفياً ولا متديناً، وقال إن والده الذي يُدرّس الموسيقى في مدرسة رسمية في حماة توقفت الحكومة عن دفع راتبه بعد أن علمت بنشاط ابنه في الجيش الحر.

أما في بنش فقد استعاض المقاتلون عن الشاحنات التي تنقل الرشاشات المتوسطة المتواضعة المضادة للطائرات، بأن قاموا بتثبيت رشاش البلدة (لكل بلدة رشاش واحد مع استثناءات للمدن الصغرى) في حاوية محلية الصنع تنقلها بصعوبة دراجة نارية صينية الصنع، يئن محركها أثناء تجوالها في شوارع البلدة بحيث إنك تشعر دائماً بأن الدراجة على وشك الهلاك.

ليست المرارة وحدها ما يشعر به السكان حيال أداء المعارضة في الخارج، بل شعورهم بأن جماعة غريبة عنهم هي من تتصدى اليوم لتمثيلهم. هؤلاء الذين في اسطنبول كانوا غادروا سوريا منذ عشرات السنين، وهؤلاء الثوار والمقاتلون كانوا نشأوا وتشكلوا بعيداً من أنظار ممثليهم الجدد. الجيش الذي يقتلهم كل يوم بصمت وبلا رحمة، ثمة قنوات بينه وبينهم. يفهمونه ويعرفون جيداً وحداته وضباطه، وثمة لغة بينه وبينهم. صحيح أنها لغة عنيفة، وهي صارت أثناء الثورة دموية، لكنها الخصومة التي تُنشئ فهماً وتوقعاً وسياقاً من العلاقات والتبادلات. أما من يقيم في اسطنبول فهم غرباء نشأوا غالباً في أوروبا، وجل ما يربطهم بالناس أو بأقاربهم هنا هو رسائل ومحادثات هاتفية متباعدة.

الليل في سراقب أليف على رغم أن القنّاص من مهجعه في برج الإذاعة يُطلق رصاصة كل عشر دقائق مذكراً بوجوده ومحذراً عناصر الجيش الحر في البلدة من الاقتراب منه. أما القذيفة التي يتكرر سقوطها كل ساعة على منازل البلدة، فتطلقها دبابة من موقع معمل الزيت الذي يبعد نحو ألف متر عن آخر منزل في البلدة، وهي قذيفة غير تحذيرية، غالباً ما تصيب منزلاً وتوقع قتلى وجرحى من السكان غير الهلعين، ليس بسبب شجاعتهم، إنما لشعورهم بأن ذلك قدر لا يمكن تغييره إلا بالسلاح، ولا سلاح اليوم في حوزتهم يضاهي سلاح الدبابة في جوار منازلهم.

ها هي عائلة بأكملها أصيبت في الليلة التي أمضيناها في سراقب. وفي تلك الليلة لم يتوقف رسام الجدران في البلدة عن خط الوجوه والشعارات عبر خطوط فحمية يتولى منسق الإعلام في ثورة بنش تصويرها وإرسالها عبر «يو تيوب» إلى العالم، وأحياناً إلى صحافيين عالميين صاروا أصدقاءه بعد عبورهم إلى سراقب لتغطية ثورتها.

الحياة 11 / 8 / 2012

إحدى جداريات سراقب بريشة فنانها

سوريا المستقبل

إضاءة على إعادة إعمار سوريا

■ ياسر مرزوق

ينتمي المشهد السوري الراهن للعبث..

عبثٌ دبلوماسي: حين يصرح الناطق باسم الخارجية السورية عن امتلاك أسلحة محرمة دولياً مؤكداً، لما حاول النظام نفيه على مدى عقود، ثم تتوالى التفسيرات الإعلامية لتقلل من أضرار الخطيئة، وكأن بياناً لوزارة الخارجية نصٌ أدبي يحتمل التأويل..

عبثٌ إعلامي: حين يلتقي مذيعٌ من الإخبارية السورية مع عائلة خارجة من حي الميدان، يؤكد أفرادها عموم الاستقرار والهدوء في حيهم، وخلفية المشهد تصدح بأصوات الرصاص..

عبثٌ فكري وقيمي: حين يرفع الأمين العام لحزب الله الضباط الذين لقوا حتفهم في دمشق إلى مصاف الشهداء، وللشهادة مآلها في تراث الطائفة الشيعية الكريمة، ليكونوا شهداء مع الحسين رضي الله عنه، ولسنا بصدد منح الشهادة أو منعها عن أحد، لكن لعله من العقل والإنصاف الابتعاد عن التوصيف فالضباط المذكورون باتوا في عهدة من لا يظلم عنده أحد، كيف إذا خرج التوصيف عن زعيم ديني.

عبثٌ أخلاقي: صور جثث الأطفال في درعا، تتناقلها الفضائيات والعالم غافل عن عذاباتهم، وقصيدة "صلاح جاهين" الدرس انتهى لا تكاد تفارقني: "الدرس انتهى لموا الكراريس.. بالدم اللي على ورقهم سال.. في قصر الأمم المتحدة.. مسابقة لرسوم الأطفال.. ايه رأيك في البقع الحمرا.. يا ضمير العالم يا عزيزي.. دي لطفلة مصرية وسمرا.. كانت من أشطر تلاميذي.. دمها راسم زهرة.. راسم راية ثورة.. راسم وجه مؤامرة.. راسم خلق جبارة.. راسم نار.. راسم عار..

ايه رأيك يا شعب يا عربي.. ايه رأيك يا شعب الأحرار.. دم الأطفال جايلك يحبي.. يقول انتقموا من الأشرار ويسيل ع الأوراق.. يتهجى الأسماء.. ويطالب الآباء.. بالثأر للأبناء.. ويرسم سيف.. يهد الزيف.. ويلمع لمعة شمس الصيف.. في دنيا فيها النور بقى طيف.. وساكتة على فعل الأباليس.. الدرس انتهى لموا الكراريس".

وأهرب من العبث ليس كما اعتدنا إلى ضفاف التاريخ، بل أعكس الوجهة إلى المستقبل القريب، لنضيء على إعادة إعمار سوريا وليس من العبث الحديث عن إعادة الإعمار، ودمشق باتت دمشق الحرائق عن عنوانٍ للكبير "زكريا تامر" أو أن دمشق كوابيسا نعيشها عن عنوانٍ للكبيرة "غادة السمان" وكأن للمبدع قدرة على استشراف المستقبل فكتبت غادتنا كوابيس بيروت وكأنها تصف دمشق اليوم، ورائحة الدخان المتصاعد من سوريا باتت تزكم الأنفاس. والطائرات التي نقضت بيتاً أو معبداً أو مصنعاً، ما زالت عاجزة عن كسر إرادة السوريين، القائمين كل صباح على إصلاح قاربهم شأنهم شأن عجوز هيمنغواي الذي لم يصارع البحر ولا الحيتان، بل عاش في صراع مع الذات ليثبت أن الإنسان قد يخسر معركة إلا أنه محالٌ أن يهزم..

عن المؤرخ العلامة "شاكر مصطفى" أنقل: "لعل أحداً منكم لم تفته معرفة الأسطورة الشائعة عن طائر الفينيق الذي يحترق عند المساء لينتفض من جديد مع مطلع الصبح، ولا يجهل أحد مقولة المتنبي، جبار الكبر والعنفوان: كم قُتلتُ وكم قد مت عندكم ثم انتفضت وزال القبر والكفن.. هناك ند ثالث لهذا الثنائي الذي يموت ليحيا، ثم يموت ليحيا، إنه أنتم، بلى، أنتم دمشق الخالدة، دمشق ليست مساكن وغوطة وظلالاً من ندى وأقاح، لكنها بشرٌ يتجددون ويجددون معهم شباب دمشق جيلاً بعد جيل".

ولي أن أزيد على مؤرخنا بأن هناك نداً ثالثاً هو إرادة الشعب السوري، العصي على الهزيمة.. ملفنا اليوم إضاءة على المشاريع والأفكار المقترحة بشأن إعادة إعمار سوريا، ألم نتعاهد في ختام ملفنا ما قبل الماضي على شيءٍ من الصبر وكل اليقين وكثير من العمل، وعلى أن موعدنا الصبح، أوليسَ الصبح بقريب.

إحدى عشر مليار دولار ونصف هو المبلغ المقدر حتى الآن لإعادة إعمار سوريا، ويبقى الحديث عن أي رقم ثانوياً مهما تراكمت على يمينه الأصفار، والحديث الجوهري عن السياسات والبرامج الواجب اتباعها لإعادة الإعمار، كان الرئيس الأمريكي السابق "دوايت أيزنهاور" لخص تجربته في الخطاب الأخير من رئاسته قائلاً: "إن السياسات الطيبة ليست ضماناً أكيداً للنجاح لكن السياسات السيئة ضمانٌ محققٌ للفشل"، والفشل هنا ممنوع فإعادة إعمار سوريا، إعادة إعمار البشر والحجر، هي البوابة التي ستجد فيها سوريا شكلاً يناسبها وهيئةً تشارك بها في مجرى الحضارة والتاريخ معاً.

تتوالى الاجتماعات والمؤتمرات الأممية حول إعادة إعمار سوريا، لتؤكد التزام المجموعة الدولية القوي والراسخ بسيادة واستقلال سوريا ووحدتها السياسية ووحدة كامل أراضيها، وبدعمهما اقتصادياً خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها أيضاً وذلك بهدف ضمان أن تكون ما بعد الأزمة أكثر قوة من النواحي الاقتصادية والمالية.

هي وعودٌ لو تم الوفاء بها، تعيدنا بالذاكرة لمشروع مارشال أو "خطة مارشال" وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا وخاصة ألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال "جورج مارشال" رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي عام 1947 والذي أعلنه بنفسه في خطاب أمام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت "منظمة التعاون والاقتصادي الأوربي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة إعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوربية.

وغير بعيد عن التاريخ المذكور كان السوريون في الخمسينات يتطلعون لنموذجين اقتصاديين، يرون المستقبل في ضوء أحدهم، الألماني و الياباني ثم أتى حكم العسكر ليضيع حتى الأحلام، وليس في تلك الأحلام من شطط، قد يقول قائل إن الأسطورتين الاقتصاديتين المذكورتين أعلاه، أنجزتا بفعل عاملين، الإرادة السياسية وطبيعة الشعب المنتج المحب للعمل وهي خصال لا تتوافر لدى الشعب السوري بنفس الدرجة، وأقول إن الشعب السوري حين يأخذ فرصته سيبهر العالم شعبٌ يحمل عيوب شعوب الأرض قاطبة، بقدر ما يتميز عنها جميعا.

الرؤية الاقتصادية للمجلس الوطني:

قدم المجلس الوطني السوري، رؤيته الاقتصادية لسوريا الجديدة، والتي قوامها اقتصاد يعمل على خدمة ومصلحة كل السوريين وتحرير الاقتصاد السوري من قبضة النظام ومن سرقات وقرصنة أتباع النظام والموالين له، ومن الاحتكار وإهدار وسرقة المال العام من خلال حكومة ديمقراطية جديدة منتخبة تمتلك الإرادة السياسية وتشجع اقتصاد السوق الحر وتضمن المنافسة المستندة على حكم القانون واحترامه وتعمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروات المحلية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والعمل على مكافحة الفقر والبطالة والأمية والفساد في كل الأراضي السورية ووضع الخطط اللازمة لتطوير الاقتصاد الحر وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة لتكون الأساس لرفع مستوى المعيشة لكل المواطنين السوريين من كل الفئات والأديان، مع التركيز خاصة على المناطق المهمشة اقتصادياً.

المجلس الوطني الذي كان عرضةً للنقد دوماً على صفحات ملفنا الأسبوعي، قدم مبادرة لابد من احترامها، فتقديم الرؤى والمشاريع بعلمية وشيء من التفصيل هو الطريق الأكثر نجاعة، لجذب الأغلبية الصامتة من القطاعات الاقتصادية وتطمينها بمستقبل يليق بالسوريين، ولعل أهم نقاط هذه الرؤية الاقتصادية التي صاغها المجلس الوطني السوري بالتعاون بين أطراف عدة مهتمة بمستقبل

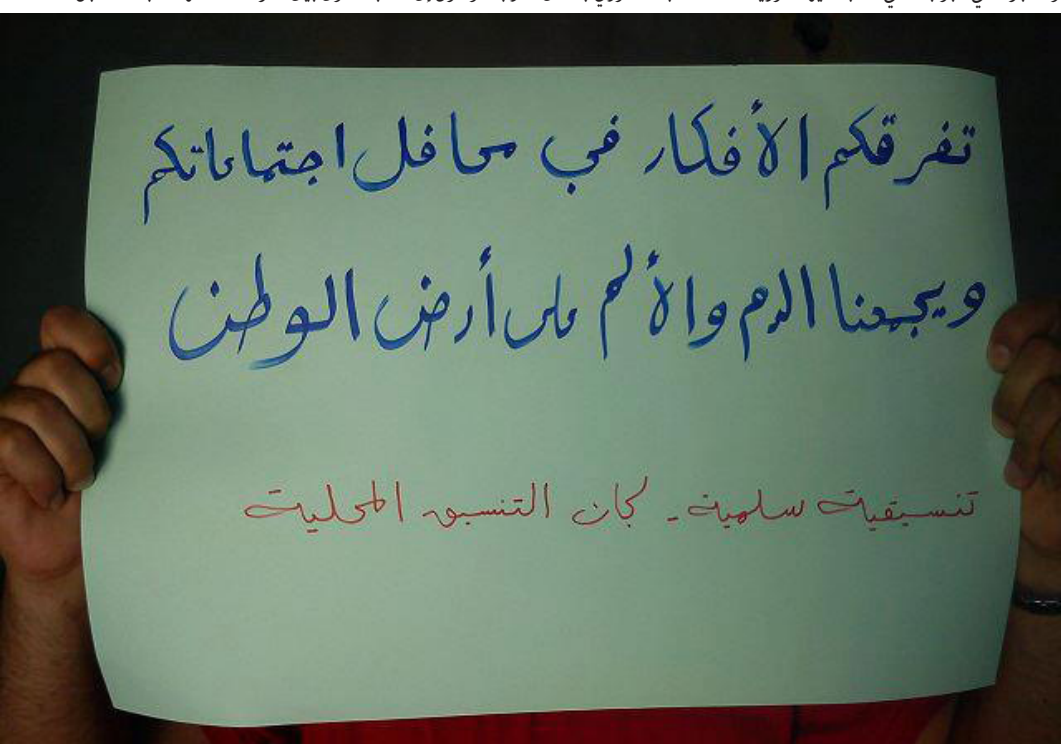

الدولة السورية ومواطنيها من بينها المكتب الاقتصادي للمجلس الوطني السوري، ومؤسسات المجتمع المدني، وأعضاء من مجتمع رجال الأعمال السوري من داخل سورية، وخارجه:

1 - استئناف سير النشاط الاقتصادي من خلال: التركيز على استمرار وحماية الخدمات العامة المهمة، والحساسة مثل المياه النظيفة، الكهرباء، والمرافق العامة كوسائل المواصلات، والتعليم، والصحة، حماية المُنشآت، والمرافق العامة، والخاصة لاسيما في المرحلة التي تَلي سقوط النظام مباشرة، وإعادة بناء المدن السورية التي دمّرها النظام خلال حربه على الشعب السوري، بالإضافة لمحاربة التضخم، ودعم استقرار العملة السورية.

2 - صون عمل وفعالية الخدمات والمنشآت العامة من خلال: الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين في القطاع العام من خلال دعم الميزانية من المانحين الدوليين، واستئناف الصادرات، وزيادة الدخل العام عن طريق تحصيل الضرائب، و تحسين كفاءة العاملين في القطاع العام، والحفاظ على الخبراء المؤهلين في كل القطاعات الإدارية.

3 - تأسيس دولة القانون وتشجيع الحكم الصالح الرشيد من خلال: تعزيز مبادئ الشفافية، والمحاسبة.

- محاربة الواسطة، والمحسوبية، والفساد.

- ضمان استعادة الممتلكات، والأموال المنهوبة من قبل النظام السابق للدولة السورية.

- ضمان حق كل مواطن سوري في المحاكمة العادلة أمام قضاء عادل ونزيه، مع ضمان التطبيق العادل والناجز للأحكام القضائية.

- تطوير نظام ضريبي يقوم بتحصيل، وإعادة توزيع العائدات تماشياً مع الأهداف الوطنية.

- تشجيع اللامركزية، والتنمية الاقتصادية المحلية للبلديات على مستوى كافة المدن السورية.

4 - ضمان إعادة وصول الموارد، والبضائع والخدمات السورية للأسواق العالمية، من خلال: العمل مع الشركاء الدوليين لضمان رفع العقوبات الاقتصادية فور سقوط النظام الحالي، و تعزيز وتفعيل العلاقات التجارية مع دول الجوار، ومع الشركاء التجاريين ذوي المكانة في الاقتصاد والسوق العالمي.

5 - تقوية ودعم القطاع الخاص من خلال: تطبيق سياسات التنافسية، وإجراءات الشفافية. وإصلاح القطاع المالي لتهيئة البيئة الاستثمارية، ليبدأ رجال الأعمال السوريين أعمالهم أو يبدأوا بتوسيعها، وضمان المسؤولية الحكومية، والاجتماعية لإعادة بناء القطاعات المملوكة للدولة. مع خلق مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية، والخارجية. و تشجيع الجاليات السورية في الخارج للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد السوري.

6 - تشجيع المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال: تمكين المرأة السورية، وتعزيز مشاركتها في كافة القطاعات السورية، بما فيها قطاع الأعمال. إلغاء كافة الممارسات التميزية على سبيل المثال تهميش الأكراد في منطقة الجزيرة، صياغة سياسات وبرامج فاعلة لسوق العمل، وضمان توفير نظام كفء للضمان الاجتماعي، ضمان حرية التجمع لاستقطاب، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

وأكّدت عضوة فريق الاقتصاد السوري من المستقلين ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة في الاجتماع السيدة فرح الأتاسي أنّ الهدف ن تقديم الرؤية هو "جذب القاعدة الصامتة في سورية التي لم تنضم بشكل كامل وواضح، نريدهم أن يُديروا ظهرهم للنظام، ونحاول جذب هذه القطاعات بخطة واضحة لنقول لهم أنتم جزء من بناء هذا الوطن". وتابعت أنها "فكرة مدعومة من حكومة الإمارات لإعادة تنمية وتطوير الاقتصاد السوري والتركيز على مؤسسات الدولة ليكون هناك خطة طريق على نمط خطة مارشال لأي حكومة قد تأتي". وأكدت الأتاسي أن الخطة "تضمن أن تبقى من يوم سقوط النظام لستة أشهر الكهرباء والمياه والمرافق الصحية والبنى التحتية كلها مؤمنة ولا تقع في اضطراب، وتدفع رواتب موظفي القطاع العام".

تساؤلات..

إن ما يطرح التساؤلات عن لون وطبيعة سوريا المستقبل اقتصادياً، هو افتتاح مكتب في برلين بدعم من وزارة الخارجية الألمانية وتنسيق وتعاون مع الإمارات العربية المتحدة، يهتم بوضع خطط وبرامج لإعادة إعمار سورية بعد انتهاء مرحلة حكم الرئيس بشار الأسد. والذي سيكون بحسب مؤسسيه مركز استقطاب لكل الاقتراحات والأفكار التي تساهم في إعادة بناء البلد بعد الانتهاء من محنته القاسية التي يمر بها.

وستدير المكتب الذي ستتقاسم تكلفته ألمانيا والإمارات "مجموعة أصدقاء الشعب السوري" التي تضم ممثلين عن عدد من الدول برئاسة الألماني "غونار فيلتسهولتس" الذي جمع خبرة جيدة في هذا المجال خلال إدارته مكتب إعادة البناء في أفغانستان الذي أنشأه مصرف "قروض من أجل إعادة الإعمار" الحكومي الألماني. وسيركز المكتب على وضع خطط لتخصيص الشركات والمصانع التابعة للقطاع العام في سورية، إضافة إلى تنسيق عمل المجموعة المشرفة واجتماعاتها الدورية واتصالاتها مع الخارج.

والتساؤلات هنا عن تخصيص القطاع العام، والإصلاح الاقتصادي بمفهوم صندوق النقد والبنك الدوليين، مع أن هناك أبواباً للإصلاح بعيداً عن شبح التخصيص والذي علمتنا تجارب دول العالم الثالث أنه يهدد الطبقات الأكثر فقراً، هذه الطبقات التي نزلت للشوارع تطالب بالحرية، بقدر ما تطالب بحياة أفضل، ولا يعقل أن تتضرر هذه الطبقات من إصلاح وتغيير دفعت ثمنه من دمها واقعياً وليس مجازاً، إن مكتسبات حققتها الطبقات الأقل حظاً في المجتمع زمن حكم البعث بغض النظر عن الخسائر المقابلة لا يجوز التفريط بها، فمجانية التعليم والدعم الحكومي للمحروقات والسلع الأساسية، بندٌ ثابتٌ في موازنات سوريا المرتقبة غير قابلٍ للمحو أو الإزالة.

ولا يجوز إغفال ذكر طبيعة النظام الاقتصادي المرتقب، لكي لا تعيد سوريا تجربة السادات الذي أضاع فتات العهد الناصري ولم يقدم بديلاً يذكر، بالإضافة لاعتبار العدالة الاجتماعية عنواناً لأي نظام اقتصادي مرتقب، والتي اعتبرها الألمانيّ "فون هايك" بعد أن قضى سحابة عقد من الزمن يتبحر في مفهومها، غريزةً تحدرت إلينا من المجتمعات البدائية حيث كان البشر يعيشون في زمر صغيرة تعتمد الصيد وتتقاسم الطعام.

المبادرات الفردية:

بالإضافة للرؤى الشبه رسمية لعملية إعادة الإعمار، تحفل مواقع التواصل الاجتماعي بخططٍ ومقترحات لإعادة الإعمار بعضها يتخطى من حيث الجودة والمهنية المستوى الأكاديمي المعتمد عالمياً للدراسات والأبحاث، نذكر منها "مشروع التخطيط الإقليمي المكاني لمحافظة حمص" أيقونة الثورة السورية وريحانتها.

وغالبية المقترحات تحوي، جدولاً زمنياً وجدوى اقتصادية لكل مشروع من مشروعاتها مع التركيز على تقدير "فرص العمل" المستحدثة أثناء تنفيذ كل مشروع والدائمة للعمل فيه ومدى قابلية كل مشروع للتطور "توسع" من الناحية الكمية والنوعية ليتماشى ويواكب المحرك الأساسي لاعتماد التنمية المستدامة "معدل النمو السكاني".

ولهذه الاقتراحات الأثر الأكبر ما بعد سقوط النظام، فبدراساتٍ ناجزة وجداول زمنية محددة، يختصر السوريون المرحلة الأولى من إعادة الإعمار بجهدٍ وطني مجاني.

التغطية الإعلامية:

للخط والمشاريع المقترحة لإعادة الإعمار، سلبياتٌ وإيجابيات، والمواطن السوري هو الفيصل في عملية التقييم في الفترة اللاحقة، لكن الإيجابية المباشرة لهذه الخطط، هي العامل النفسي، والتأثير المباشر على كل قطاعات الشعب، وخاصةً قطاع الأعمال.

في هذه المرحلة يعتبر الترويج الإعلامي لهذه المبادرات أولى الأولويات، ويجب تُخصيص حملات إعلامية ضخمة تُظهر أبعادها الإستراتيجية ويكون لها تأثيرٌ نفسيٌ وعمليٌ هائل في تغيير المواقف من الثورة.. أو تطمين حتى أبناء الثورة على مستقبل بلادهم.

إعادة إعمار البشر:

الصدع الذي أصاب مجتمعنا ونسيجنا السوري، هو ما نحن جميعاً مدعوون لرأبه، من ذواتنا أولاً ومن نهجنا في التربية إعادة الإعمار هذه لا يمكن قياسها أو تقديرها بالأرقام، ولا يمكن لدول أو مؤتمرات المساهمة فيها، وإعادة الإعمار الاجتماعي والنفسي، موضوعٌ نمر عليه سريعاً، مع وعدٍ بتخصيص ملفٍ له على صفحات، أعدادنا المقبلة.

فلكل شيء في سوريا إن فارقناه فلنا عوضٌ، أما وحدتنا ونسيجنا المجتمعي، فليس لنا إن فارقناها من عوض، هي دعوةٌ لدفن الثأر والأحقاد، وترك المُذنبين للعدالة، فعقاب المذنب أو المقصر، أولى مهام الدولة المرتقبة، ولن نسمع في سماءنا عواء الكلاب، وعواء الكلاب من روائع "يوسف إدريس": وفيها يلتقي السجان الذي أفلت من العقاب، مع أحد السجناء الذين تولى تعذيبهم ظلما، لكن السجين أضحى طبيباً، والسجان مريضاً، وما إن يتواجه المُعذب والمعَذب، حتى يبدأ الأول بالصراخ ليتبعه الثاني بصوت أشد، ليمسي الصراخ عويلاً، فعواءً كعواء الكلاب، يملأ سماء المدينة. ثمة حاجة لوقفة جديّة مع النفس وتقويمها من أي شائبةٍ أو نزعة حقدٍ أصابتها، أما الثورة فماضية لتحقق أهدافها في نهاية المطاف ووفق كل المؤشرات، وستجد دائماً أهلها، بنقاء أهلها وإخلاصهم، المؤهلين لأداء هذه المهمة.

أختم ملف اليوم باعتذار للكبير "يوسف إدريس" ومحبيه عن الاختصار المجحف لرائعته، أملاه عدد الأسطر، وبعهدٍ بيني وبينكم على تنقية النفس، واغتنام شهر العبادة والوحي، والأيام المشرقة، للدعاء لوطننا الجريح..

ملاحظة:

كان مقرراً وضمن سياسة التحرير المتبعة في سوريتنا، أن تكون "إعادة الإعمار" ملف أسبوعنا الماضي، وقد اقتضى تسارع الحدث، خاصةً في معارك حلب تأجيله والبحث في "عسكرة الثورة" لذا سيجد القارئ شيئاً من قدم المعلومة، خاصةً في المقدمة، ونرجو أن يكون عذرنا مقبولاً..

تاريخ الإسلام السياسي في سوريا المعاصرة وتأثيره على الثورة

■ د. حازم نهار

يمكن القول، من وجهة نظر تاريخية، أن الإرث السياسي الإسلامي في سورية قد مر عبر مرحلتين متمايزتين: الأولى هي مرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال حتى انقلاب الأسد عام 1970 (أي ما يقارب الـ 50 عاماً)، والثانية هي مرحلة الرئيس حافظ الأسد وتوريث نجله السلطة عام 2000 وحتى اليوم (مدتها 42 عاماً).

لقد تشكلت سورية الحديثة في سياق نهاية الدولة العثمانية وحلول الاستعمار الفرنسي مكانها في عام 1920. وكان واضحاً أن التطور الاقتصادي-الاجتماعي في سورية يسير بشكل عام في اتجاه مدني مرتبط بشكل وثيق مع السوق الرأسمالية الدولية ومع قيم الثقافة الليبرالية، خاصة مع بدء ظهور الطبقة الوسطى من التجار والمهنيين والموظفين الذين بدؤوا يلعبون دوراً مؤثراً في المجتمع السوري. ومع ذلك نشأت في هذا السياق أيضاً النويات الأولى لتنظيمات الإسلام السياسي، فقد ظهرت جمعيات إسلامية عدة، وهي جمعيات شكل كثير من قادتها وأعضائها القاعدة الأساسية والنخبة القيادية لجماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي الأخرى فيما بعد.

ومن هذه الجمعيات جمعية "الغراء" برئاسة محمد هاشم الخطيب الحسيني، ثم محمد الدقر، وكان من نشطائها عبد الحميد الطباع الذي انتخب فيما بعد عضواً في البرلمان العام 1943. وتأسست جمعية الهداية في العام 1930، ومن أشهر شخصياتها: كامل القصار وهو رجل دين وقاض، وسليمان العظمة أحد التجار والمالكين الكبار في سورية، وكان الشيخ مصطفى السباعي، مؤسس الإخوان المسلمين في سورية، رئيساً لفرع الجمعية في مدينته حمص.

وأنشئت جمعية التمدن الإسلامي في العام 1932، وكانت تصدر مجلة "التمدن الإسلامي"، وتميزت فيها مجموعة من النخب المؤثرة، مثل أحمد مظهر العظمة وأحمد بهجت البيطار وحسن الشطي وخالد الخاني، وكان اثنان من قادتها من القيادات السياسية في البلد، وهما عارف التوأم ووحيد الحكيم، وكان كثير من قادتها ونشطائها من قادة ونشطاء الإخوان المسلمين، مثل عمر بهاء الدين الأميري، ومحمد المبارك، وترأس هذه الجمعية فيما بعد أحمد معاذ الخطيب الحسني.

ليس هناك تاريخ تأسيس محدد لدى الإخوان المسلمين في سورية كما هو الحال في مصر، مع العلم أن الإخوان في مصر قد اهتموا بالطلبة السوريين المتواجدين هناك للدراسة وكان أبرزهم الشيخ مصطفى السباعي والشيخ محمد الحامد. وقد نشأت الجماعة في سورية من خلال اندماج عدة جمعيات إسلامية في منتصف الأربعينيات. وكانت هذه الجمعيات قد تأسست في أوائل الثلاثينيات والأربعينيات، مثل جمعية "شباب محمد" و"دار الأرقم" برئاسة عمر بهاء الدين الأميري الذي عمل فيما بعد نائباً لرئيس الإخوان المسلمين.

وقد أقامت جماعة الإخوان المسلمين في صيف العام 1946 معسكراً تدريبياً، شارك فيه حوالي 300 شاب من الإخوان، وتوسع تنظيمهم بسرعة وكانت لهم فروع في جميع المحافظات والمدن السورية. وكشأن الإخوان المسلمين في جميع الأقطار، كانت الجماعة في سورية تعبر بوضوح عن الإرادة والرغبة في مجابهة مشاكل العصر الحديث بالتوافق مع الإسلام، ولم يختلفوا من خلال نشاطهم كجمعية عن الإطار العام للتطورات الاجتماعية في ذلك الحين.

ومن المعروف أن شكري القوتلي قد حظي بدعم الجمعية الغراء الإسلامية وجمعيات إسلامية أخرى. ومن الإسلاميين الذين نجحوا مع القوتلي في الانتخابات التي أجريت العام 1943 عبد الحميد الطباع، ولكن التحالف بين القوتلي والجمعية الغراء تفكك بعد عام واحد. وشارك الإخوان والإسلاميون المتحالفون معهم في الانتخابات النيابية العام 1947، وانتخب منهم محمد المبارك ومعروف الدواليبي ومحمود الشقفة، وكان من مرشحيهم لتلك الانتخابات عمر بهاء الدين الأميري وعلي الطنطاوي وعبد الحميد الطباع ومظهر العظمة.

كانت مشاركة الإخوان السياسية في الفترة بين العامين 1947 و1949 (انقلاب حسني الزعيم) تعبر عن تفاعل إيجابي مع التطورات السياسية، وغالبا ما كانت مناقشاتهم السياسية لا تشير إلى أنهم يرون في نظام الإسلام نظاماً شاملاً لجميع نواحي الحياة. وأثناء التعرض لمسائل السياسة الداخلية والاجتماعية في المجتمع، لم يحاجج الإخوان المسلمون من منطلق نظام الإسلام، ولكن من منظار ديني أخلاقي.

وبعد انقلاب حسني الزعيم عمل الإخوان من خلال الجبهة الاشتراكية الإسلامية، وحافظوا على الطابع غير السياسي للإخوان المسلمين. وأصدروا مجلة "المنار الجديد" بعد مجلتهم السابقة "المنار"، وشاركوا في الانتخابات النيابية التي جرت العام 1949، وكان من مرشحيهم مصطفى السباعي ومحمد المبارك وعبد الحميد الطباع وعارف الطرقجي وعمر بهاء الدين الأميري ومعروف الدواليبي، ودعموا في تلك الانتخابات اثنين من المرشحين المسيحيين، هما الطبيب جورج شلهوب والمحامي قسطنطين منصة. وشارك الإخوان المسلمون في حكومة خالد العظم العام 1950 من خلال معروف الدواليبي وزير الاقتصاد، وشاركوا في معظم التطورات المهمة التي وقعت في سورية، مثل القضية الفلسطينية، وتطوير سياسة الحياد بين الدول العظمى.

كان الجيش هو الخصم الأساسي للإخوان المسلمين، بدءاً بانقلاب حسني الزعيم ثم أديب الشيشكلي. وقد انسحبوا من العمل السياسي إثر انتهاء فترة حكم أديب الشيشكلي العام 1954، فلم يشاركوا في الانتخابات العامة، وظلوا يعبرون على نحو عام عن مصالح وتطلعات الطبقة الوسطى.

لقد كانت كل حركات الإسلام السياسي حتى ذلك الوقت تؤمن باللعبة الديمقراطية، ولا تشكل برامجهم السياسية فروقاً واضحة عن برامج أي حزب علماني محافظ باستثناء البصمة الدينية المحدودة التي تتجلى في مطلب أو اثنين حيث تبدو مجرد زينة في إطار برنامج سياسي صرف. والأكثر من ذلك فقد ساهم الإخوان في أول صياغة علمانية للدستور السوري عام 1950م واكتفى الإخوان بقبول بندين في الدستور يتعلقان بالإسلام. وتحت قيادة السباعي في مرحلتي الأربعينيات والخمسينيات كانت الجماعة تبشر بخطاب معتدل مقبول من كل الأطراف، أسماه بعض الباحثين بالخطاب الليبرالي الإسلامي، وقد تميز طرح تلك الفترة بأطروحات السباعي الحضارية: (من روائع حضارتنا، عظماؤنا في التاريخ، أخلاقنا الاجتماعية، اشتراكية الإسلام...).

كان التنظيم السوري للجماعة في فترة الخمسينيات من أقوى التنظيمات الفاعلة على المستوى الإخواني العالمي، بل يقال أنه جرى التفكير بعد اغتيال حسن البنا في أن تتحول مكاتب الجماعة إلى سوريا بحكم قوة حضورها فيها، وإبان الصدام ما بين الجماعة وعبد الناصر بين عامي 1953، 1954 شكل التنظيم الإخواني السوري نوعاً من قاعدة خلفية لمكتب الإرشاد العام، وبعد محنة عام 1954 تولى التنظيم السوري عملياً مهمة التنسيق ما بين التنظيمات القطرية الإخوانية في البلدان العربية.

وقد نشأ أول تفكير في تأسيس تنظيم أصولي عنيف بعد عام 1963م، أي بعد استيلاء البعثيين على مقاليد الحكم، ويتضح من ذلك أن منشأ التفكير المتطرف يعود لسببين رئيسيين هما: احتكار البعث للسلطة، والاستقطاب الطائفي في قيادات الجيش وحزب البعث.

لقد تركت فترة الستينيات أحقاداً بين الإسلاميين والبعثيين على وجه الخصوص، إذ بعد أن استلم البعثيون الحكم في عام 1963، بدأ الإخوان المسلمون بإثارة مشاعر العداء ضد البعثيين في المدن السورية الداخلية، وتم تشكيل خلايا سرية من الجماعات الإسلامية تهدف إلى إسقاط نظام البعث. فعلى سبيل المثال، في حلب قام الشيخ عبد الرحمن جودة، وهو حليف الرئيس السوري الأسبق ناظم القدسي ومفتي سابق في مدينة حلب، بتأسيس حركة التحرير الإسلامي. وفي عام 1964 تفاقم الشغب وتحول إلى حرب دينية في مدينة حماه المحافظة، التي حملت فيها الأسلحة ضد الحكومة. كان المحرض الرئيسي لهذه الأحداث هو مروان حديد القائد الإسلامي من مدينة حماه الذي زعم بأن البعثيين وجميع الأشخاص العلمانيين هم ملحدون ويجب ذبحهم. لقد خلق هذا القائد من المتطرفين الإسلاميين ميليشيات شوارع لضرب أي شخص له علاقة مع النظام، وسماها الطليعة المقاتلة. وهكذا أصبح من غير الآمن على البعثيين السير في شوارع حماه دون حراسة، بسبب تعرض كل من وقع بيد هذه الطليعة إلى الضرب وأحياناً للقتل على يد الإسلاميين. وكان أشهر اغتيال قامت به هذه الطليعة هو اغتيال منذر الشمالي العضو الشاب في حرس البعث الوطني، لذا أمر وزير الدفاع حمد عبيد الجيش السوري باجتياح مدينة حماه، وفي النهاية قتل حوالي 70 شخصا من الإخوان المسلمين. وبد أن لحقت بهم الهزيمة ألقوا أسلحتهم وأوقفوا نشاطاتهم الحربية خلال الخمس عشرة سنة التالية، وعادوا للظهور ثانية عام 1979، مع العلم أن جماعة الإخوان قد انشقت في عام 1970 إلى مجموعتين، تنظيم دمشق يرأسه عصام العطار، وتنظيم حلب يرأسه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة

هناك عدة عوامل دفعت الإخوان المسلمين للنشاط ثانية في منتصف السبعينيات، فهم من جهة تجاوزوا هزيمتهم مادياً وماليا في عام 1964، ومن جهة ثانية ساهم دخول الجيش السوري إلى لبنان عام 1976 ووقوفه إلى جانب المسيحيين ضد ياسر عرفات في رفع درجة استفزازهم ضد الأسد في ظل مناخ التوتر الطائفي والسياسي الحاد آنذاك، ومن جهة ثالثة كان الإخوان المسلمون يحتكرون بقوة المدارس آنذاك وبالتالي يمكنهم تلقين مذهبهم للكثير من اليافعين والشبان، إضافة لتحول خطابهم منذ أواسط السبعينيات باتجاه خطاب جهادي ينحو باتجاه التطرف والعنف.

وفي عام1975 شكل عبد الستار الزعيم تشكيلاً عسكرياً يدين بالولاء لمروان حديد، لكن هذا التنظيم ظهر عمليا من خلال مهاجمة مدرسة المدفعية في حلب في حزيران عام 1979. وقد تبرأت جماعة الإخوان من الحادثة، غير أن أفراد الطليعة أصروا على أنهم "الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين"، وأسفر ذلك عن مقتل العديد من شباب البعث العسكريين، رغم أنهم ليسوا جميعاً من البعثيين العلويين. وهنا رد نظام البعث بقسوة، ففي المؤتمر السابع لحزب البعث الذي انعقد بين 23 كانون الأول و 6 كانون الثاني من عام 1980، صرح رفعت الأسد، شقيق الرئيس،

بشكل واضح أن الإخلاص هو واجب وأنه كل من لا يقف إلى جانب البعث في هذه المرحلة هو ضده. وفي 26 حزيران عام 1980 حاول الإخوان المسلمون قتل الأسد في دمشق، لذا قام هو بدوره بسن القانون 49 في 8 تموز الذي ينص على أن العضوية في الإخوان المسلمين يعتبر جريمة عقوبتها الإعدام. وبلغ القتال ذروته في الثاني والثالث من شباط عام 1982 في مدينة حماه، التي صعد الإخوان المسلمون منابر جوامعها ودعوا إلى "حرب شاملة" ضد نظام البعث. السلطات من جهتها استخدمت القوة في ردّها، حيث أصدرت أوامرها للجيش السوري بسحق التمرد، وعلى الفور امتثل الجيش للأوامر وقام بسحق التمرد وقتل الآلاف منهم.

لقد مارس نظام الأسد أشد الأعمال قسوة ووحشية تجاه كل من يشتبه بأنه من الجماعة، فقد اعتقل عشرات الآلاف وتم تصفية الآلاف بشكل منظم في السجون وبقيت مجزرة حماة 28 فبراير 1982 التي ذهب ضحيتها حوالي 38 ألفاً من أفظع ما يمكن أن يحدث في صراع نظام سياسي من أجل البقاء في الحكم، كما طال تأثير هذه الفظاعات مئات الألوف من الأسر، فحرم طوال أكثر من ربع قرن أبناء المسجونين والمنفيين وأقرباؤهم من أغلب حقوقهم المدنية وتمت مصادرة أملاك الكثيرين منهم.

هذه الهزيمة التي لحقت بالإخوان المسلمين في حماه تسببت باختفائهم من ساحة السياسة السورية خلال الفترة المتبقية من عقد الثمانينات، وكان لذلك تأثيره على مجمل الحياة السورية، فقد كان عقد الثمانينيات عقداً كئيباً في حياة السوريين حتى حرب الخليج الثانية عام 1991م، ففي ظل هذه الحقبة وما أعقبها تم تثبيت أركان النظام الاستبدادي وإلغاء الحياة السياسية، ورغم قيام النظام بالإفراج عن دفعة من السجناء السياسيين كان معظمهم من الإخوان المسلمين عام 1991. ونذكر هنا أن الجماعة قد انشقت في عام 1986 إلى تنظيمين، حلبي بقيادة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وحموي بقيادة عدنان سعد الدين، ثم توحد التنظيمان لاحقاً في عام 1992، ولا يزال التنظيم موحداً حتى اليوم، بعد أن تسرب منه أعداد ذات وزن وكفاءة!

أما سنوات عقد التسعينيات فكانت أكثر السنوات راحة لحافظ الأسد بعد أن أغلق فيه المجال السياسي الداخلي نهائياً، بل أهمل السياسة الداخلية بعد ذلك بشكل لافت بعد أن اطمئن إلى استحكام قبضته فيها بالحفاظ على النموذج البوليسي للدولة التسلطية، والتفت إلى مسألة التوريث بعد أن استتب له الأمر في لبنان، واستطاع بسط نفوذه عليه بعد اتفاق الطائف 1989م.

في أواخر التسعينيات لم يهتم الأسد سوى بتهيئة مناخ التوريث، وكانت مخاوفه دوماً من تنظيمات إسلامية تفسد ذلك، ولهذا السبب توجه في نهاية عام 1999م لاعتقال جميع أعضاء "حزب التحرير" الذي يعمل بشكل سري منذ الستينيات ضمن قناعات حول عودة الخلافة الإسلامية، وقد توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين، منهياً بذلك أي شكل من أشكال الوجود التنظيمي للإسلام السياسي على الأراضي السورية.

لقد رافق صعود بشار إلى الواجهة السياسية تمهيداً للتوريث ترتيب واسع للملفات الإقليمية مثل: عودة العلاقات تدريجيا مع العراق منذ 1996م، عودة العلاقات مع الأردن، وتحسين العلاقات مع تركيا، أما لبنان فقد أوكل ملفه كاملاً إلى بشار بعد أن سحبه من يد نائبه عبد الحليم خدام. وبالنسبة للإسلام السياسي، اعتمد الأسد الأب إقليمياً بناء سياسة تحالفات واسعة مع الإسلاميين في دول الجوار، إذ إن هذا التحالف عموماً يلعب دوراً مهماً في تسويق الدبلوماسية الخارجية السورية شعبياً في العالم العربي والإسلامي، كما أنه يضع في يده أوراقاً تعزز موقعه التفاوضي مع الغرب وإسرائيل.

ومع مجيء بشار الأسد للسلطة كانت هناك حركة واسعة للمثقفين ومنظمات حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني فيما سمي بربيع دمشق، لكن هذه الفترة كشفت عن مدى تحفظ الإسلاميين على أي مشاركة سياسية علنية بسبب مخزون القمع الموروث منذ أحداث الثمانينيات. لكن في هذه الأثناء كان الإخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق وعزموا على التحرك مع المعارضة الخارجية، فجمعوا معظم التيارات المختلفة في الخارج وبعض نشطاء الداخل على ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي.

لقد أعلن عن وثيقة "ميثاق الشرف الوطني" في أيار 2001 من قبل هذا التنظيم الإسلامي السوري المعارض، وقد أتى نص الوثيقة ليحاول تقديم الإخوان المسلمين السوريين في صورة جديدة، تختلف عمّا ظهروا عليه في تلك الأحداث الدامية، لتقديمها إلى جميع الأطراف السورية، كرسالة للسلطة بانتهاجهم سياسة الاعتدال، وإلى أطراف المعارضة الأخرى من خلال تبني مقولة الديموقراطية والابتعاد عن مقولات ومفردات الخطاب الإخواني السوري في السبعينيات، والذي كان أقرب إلى سيد قطب (ليس فقط عند الشيخ مروان حديد وإنما أيضاً عند العديد من قيادات التنظيم العام مثل الشيخ سعيد حوا) منه إلى اعتدال ووسطية مراقب الإخوان السوريين في الخمسينيات الشيخ مصطفى السباعي، وأيضاً كرسالة للمجتمع السوري الذي كانت تنوعاته الدينية والمذهبية واتجاه مسلميه إلى الأنخراط القوي في مظاهر الحياة الحديثة على تناقض مع ذلك الخطاب الإخواني الذي طغى عليه التشدد والتطرف في أحداث الثمانينيات.

قامت لجان إحياء المجتمع المدني في شهر كانون الثاني 2005 بإصدار بيان اعتبرت فيه الإخوان المسلمين جزءاً من النسيج الوطني السوري، وفي أيار 2005 قامت إدارة منتدى الأتاسي بالسماح بقراءة كلمة للإخوان المسلمين ضمن ندوة حول "رؤية القوى السياسية للإصلاح"، وكانت نتيجتها اعتقال مجلس إدارة المنتدى وإغلاقه نهائياً. وكانت النقطة الفاصلة في تلك الفترة هي تشكيل ائتلاف إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي الذي شكل قفزة نوعية في عمل المعارضة السورية، انتقلت معها مطالب المعارضة صراحة من "إصلاح النظام" إلى "تغييره"، كما شكل من جهة ثانية أوسع ائتلاف سياسي بانضمام قوى قومية ويسارية وليبرالية إليه، فضلاً عن انضمام جماعة الإخوان المسلمين إليه.

وفي حزيران 2006 أعلن الإخوان المسلمون تشكيل جبهة الخلاص بالتعاون مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق عبد الحليم خدام، رغم كونهم لا يزالون في ائتلاف إعلان دمشق. وفي 7 كانون الثاني 2009 أعلنت جماعة الإخوان المسلمين عن تعليق أنشطتها المعارضة للسلطة السورية إبان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعد شهر من ذلك أعلن المراقب العام للجماعة السيد علي صدر الدين البيانوني "أننا نعيد تقويم تحالفاتنا بشكل دوري في ضوء المتغيرات والمستجدات" (مقابلة مع قدس برس، 12 شباط 2009).

تعمل جماعة الإخوان المسلمين اليوم بعد انطلاق الثورة السورية في آذار 2011 بشكل حثيث، وساهمت في كل المحطات السياسية للثورة بفاعلية، وانتقلت مؤخراً لتساهم في تمويل الجيش السوري الحر المتمركز في تركيا وداخل الأراضي السورية، وترسل المال والإمدادات إلى سوريا لتحيي بذلك قاعدتها بين صغار المزارعين وأبناء الطبقة المتوسطة من الطائفة السنية في سوريا. وفيما تتعارك القوى السياسية الأخرى فإن جماعة الإخوان المسلمين تعمل بجد من أجل رصيدها في الشارع السوري مستقبلاً، فقد تحقق للإخوان مثلاً السيطرة على مكتب المساعدات في المجلس الوطني السوري والمكتب العسكري، وهما المكتبان الأساسيان فيه.

استطاعت جماعة الإخوان استعادة بعض نفوذها داخل سورية، خاصة في مدن حمص وحماة وإدلب، والتي تعتبر المعاقل الأساسية للثورة على حكم الأسد. رغم ذلك، فإنه ما زال عليهم أن يبذلوا المزيد من الجهد لكسب التأييد في الداخل، فالكثير من رجال الدين والنشطاء والمعارضين لا يريدون التعامل مع الإخوان أو الارتباط بهم، فالعودة للساحة السياسية ليست بالمهمة الهينة بعد ثلاثين عاماً من الغياب السياسي.

أما على المستوى السياسي والأيديولوجي، فقد شكلت وثيقة "عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سورية" نقلة نوعية في تاريخ هذه الحركة وما يعرف بالتيارات الأصولية الإسلامية. لا بل يمكن القول إن هذه الوثيقة التي صدرت في 25 آذار 2012 قد ألغت بوضوح، على الأقل من الناحية النظرية، الفهم الإيديولوجي السائد لمسألة السلطة لدى معظم التيارات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، أي ذلك الفهم الذي ينطلق من اعتبار السلطة في الإسلام شأناً إلهياً.

لا يقتصر الإسلام السياسي في سورية على جماعة الإخوان المسلمين، وإن كانت هي الأبرز والأكثر تأثيراً في تاريخ سورية، فهناك أحزاب وجماعات وتيارات وجمعيات دينية عديدة، ولكل منها تأثير ما يزيد أو ينقص حسب الظروف العامة.

من الأحزاب الشهيرة حزب التحرير الإسلامي، وهو حزب إسلامي أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في أواخر الخمسينيات كرد فعل على عدم رضاه عن تجربة الإخوان المسلمين، وهو حزب عابر للحدود العربية والإسلامية يدعو لاستعادة الخلافة، ويربط كل إصلاح بوجود الخليفة. وتشير الاعتقالات التي حدثت في سورية في الفترات السابقة إلى أنه لا زال متواجداً في الساحة السورية. ففي خريف عام 1999 شنت السلطات الأمنية السورية حملة اعتقال واسعة على أعضاء حزب التحرير الإسلامي المحظور. فعلى أثر الاجتماع بين حافظ الأسد وبيل كلينتون وزع أعضاء من حزب التحرير منشورات تنتقد سلوك وسياسات الحكومة السورية تجاه الأراضي السورية المحتلة والقضية الفلسطينية والسلام مع الدولة الصهيونية، فبادرت السلطات الأمنية التي تمكنت من دس بعض عملائها في صفوف حزب التحرير إلى شن حملة اعتقال شملت أعضاء الحزب والمتعاطفين واحتجزت بعض الرهائن. استمرت حملات الاعتقال في عامي 2000 و 2001 فاعتقلت السلطة أفواجاً جديدة. أطلق سراح بعض الذين اعتقلوا مع الإفراجات ومراسيم العفو التي أمر بها بشار الأسد، بينما قدم آخرون لمحكمة أمن الدولة وحكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة، وما تزال حملات الاعتقال مستمرة بحق كل من تحوم حوله شبهة الانتماء أو التعاطف مع حزب التحرير.

وهناك أيضاً جمعية القبيسيات، وهي جماعة إحيائية دينية إسلامية دعوية نسوي، تأسست على يد منيرة القبيسي (من مواليد 1933) في الستينيات في سورية، ثم انتشرت في بلدان أخرى، وهي لا تتدخل في السياسة، بل يقتصر عملها على تنظيم دروس دينية في المنازل ونشر الوعي الديني بين الشابات الصغيرات. وخلال ما يزيد عن أربعة عقود كانت الجماعة تعمل بالسر والعلن، تبعاً للظروف الأمنية والسياسية، وقد كانت محظورة في سورية إلى أن سمح لها بالعمل العلني عام 2006 عندما حصلت على موافقة الحكومة السورية للسماح بعقد الدروس في المساجد، إذ يقدر أتباعها بأكثر من 75 ألف إلى 100 ألف.

وهناك حركات إسلامية معتدلة، كالحركة الخزنوية وجماعة جودت سعيد. أما الخزنوية فهي حركة إسلامية كردية ذات تطلعات سياسية، ترتكز في مدينة القامشلي، وكان يتزعمها الشيخ معشوق الخزنوي، وهي مجموعة تحمل هم تجديد الخطاب الديني وإصلاح المنظومة المعرفية الإسلامية بمختلف جوانبه.

تهدف الحركة الخزنوية إلى الإسهام في إحياء الاجتهاد الإسلامي وفق قاعدة احترام التعددية وحرية الاختيار من الفقه الإسلامي ونبذ التعصب والتكفير من خلال فك الاشتباك بين العقل والنص عن طريق منح النص ظروفه المكانية والزمانية، والتأكيد على الأخوة الإنسانية، والبحث عن المشترك بين الناس في مختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية، وخاصة أبناء الوطن الواحد.

كان الشيخ معشوق الخزنوي قريباً من الناس وخطيباً فصيحاً لامس من خلال خطاباته جروح الناس وخاصة المجتمع الكردي، وفي الأول من حزيران 2005 اغتالته أجهزة الأمن السورية، وعلى أثرها تشكل تيار ينادي بفكر الشيخ معشوق الخزنوي، إضافة إلى العمل السياسي من أجل القضية الكردية، ويترأس هذا التيار حالياً نجله الشيخ مرشد معشوق الخزنوي.

أما جماعة الشيخ جودت سعيد، فهي حركة إسلامية تعتبر العنف أياً كان، حتى لو دفاعاً عن النفس، عملاً غير مشروع، وقد أسسها المفكر الإسلامي جودت سعيد (مواليد 1931) في مطلع الثمانينيات، والذي تأثر بالمفكرين الإسلاميين الكبيرين محمد إقبال ومالك بن نبي، حيث عمل على نشر نظريته الفلسفية (اللاعنف)، لكنه لم يستطع تكوين جماعة تؤمن بنظريته إلا مطلع التسعينيات، وكان أول ما كتبه في مطلع الستينيات (مذهب ابن آدم، أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي) الذي جاء رداً على جماعة الإخوان المسلمين في ممارسة العنف السياسي، وهو يناقش مبدأ اللاعنف وعلاقته الجذرية بالإسلام، وشرح قصة ابني آدم الواردة في القرآن الكريم واستنبط فكرة اللاعنف منها، ثم كتب فيما بعد مؤلفه "حتى يغيروا ما بأنفسهم".

على العموم، فإن الإسلام، كما يظهر التاريخ ومجريات الواقع على الدوام، ليس كتلة صماء متجانسة في أي بلد، فهو يتكون من أطياف وألوان لا حصر لها، بدءاً من التدين العادي الشخصي المعتدل، إلى التدين الجماعي المنظم وغير السياسي، وانتهاء بالحركات الإسلامية السياسية مثل الإخوان المسلمين، وهي الأبرز على الساحة كشهرة وتاريخ وفعل سياسي، وحركات أخرى ذات نهج متطرف وتكفيري يتصادم مع كل معالم الحياة الحديثة في مستوياتها كافة، السياسية والاقتصادية والإنسانية.

الاقتصاد السوري بعد عام ونصف من انتفاضة الشعب السوري (آب 2012)

■ سمير سعيفان

يفاخر النظام السوري بأن توقعات انهيار الاقتصاد السوري لم تتحقق بعد 16 شهر من الانتفاضة الشعبية. ويقدم الحفاظ على سعر صرف لليرة السورية دون ال 70 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بعد أن كان نحو 46. 5، أي بانخفاض يقدر بنحو 50٪ فقط عن سعر صرف آذار 2011، يقدمه دليل على عدم انهيار النظام الاقتصادي، وعلى نجاح النظام في درء هذا الانهيار.

في الواقع، يجب أن نفرق بين مسألة القدرة على تثبيت سعر صرف الليرة السورية، و بأي ثمن يتم هذا التثبيت؛ وبين أداء الاقتصاد السوري، وما هو تأثير هذا الوضع الاقتصادي على ثبات النظام وعلى قدرته على استمرار القبض على مقاليد الأمور في سورية التي يقبض عليها منذ نصف قرن تقريباً، وما هي توقعات تطور هذا الوضع في المستقبل القريب والمتوسط.

كيف تحقق التثبيت النسبي لسعر صرف الليرة السورية حتى الآن:

في الواقع يتحدد سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الصعبة كحصيلة لتوازن أو اختلال عرض العملات الصعبة والطلب عليها في السوق السورية.

في جانب عرض العملات الصعبة، فقد تراجع عرضها في السوق السورية، سواء تراجع العرض الذي كان يقدم عادة من قبل الدولة، أو تراجع عرضها في السوق غير الحكومية، فقد تراجع العرض بالتدريج وبشكل متصاعد منذ آذار 2011، وتزايد التراجع بشكل خاص عام 2012بسبب عدد من العوامل:

- تراجع السياسة وبالتالي تراجع إنفاق السواح والذي كان يدر دخلاً، (بحسب نشرة المصرف المركزي - ميزان المدفوعات) يقدر بنحو 3. 7 مليار عام 2009.

- تراجع تحويلات السوريين العاملين في الخارج والتي كانت تقدر بنحو 1. 2 مليار لعام 2009 حسب البنك المركزي، والتي نقدرها بنحو 3 مليار دولار سنوياً(1) ، ونقدر التراجع بنحو 2. 5 مليار.

- تراجع إيرادات صادرات النفط التي كانت تقدر بنحو 150 ألف برميل يومياً إضافة لبعض المشتقات(صادرات حكومية حصراً)، وبلغت قيمتها عام 2010نحو 5. 5 مليار دولار حسب إحصاءات التجارة الخارجية الرسمية السورية. ولا يتوفر إحصاءات عن تراجع الصادرات والمستوردات لعام 2012 بعد. وتسعى سورية بمساعدة روسيا لمبادلة النفط الخام بالمشتقات الروسية. ولكن النقص الحاد للمشتقات في السوق، رغم تراجع الطلب، يظهر عدم قدرة الدولة على التصدير والاستيراد. ونقدر تراجع عائدات الحكومة من واردات النفط لعام 2012 بنحو 4 مليار دولار أمريكي.

- تراجع تحويلات المستثمرين سواء كانوا مستثمرين سوريين أو أجانب والتي كانت تقدر بنحو 1. 85 مليار دولار عام 2010 بحسب تقرير الاستثمار العالمي لمنظمة الأونكتاد. بينما لم يدخل إلى سورية عام 2012 أي استثمار أجنبي.

في جانب الطلب على العملات الصعبة:

منذ آذار 2012 تزايد طلب الفئات الغنية على الدولار من أجل تحويل مدخراتها إلى الخارج (دبي – بيروت – تركيا – أوروبا) خوفاً من تدهور سعر صرف العملة السورية، وقدر تقرير معهد التمويل الدولي الصادر في آب 2012، الأموال التي غادرت سورية بنحو 10. 5 مليار دولار منذ آذار 2012. إذ يقدر الادخار في الاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة بنحو 25٪ أي نحو 15 مليار دولار. ونقدر أن ما يقارب نصف هذا المبلغ يغادر سورية في هذه الحال بسبب توقف الاستثمار بعد مواجهة النظام للانتفاضة السورية بالعنف. يضاف لها جزء من رؤوس الأموال التشغيلية التي تفيض عن حاجة الشركات الخاصة بسبب انكماش أعمال معظمها. وبالتالي فإن رقم 10. 5 مليار هو أقل من الواقع.

عدا هذا العامل فإن مجموعة من العوامل قد أدت إلى تراجع الطلب على العملات الصعبة مثل:

- تراجع المستوردات التي تلبي احتياجات الاستثمار ككل سواء كان الاستثمار الحكومي أو استثمار القطاع الخاص المحلي أو الاستثمار الخاص الأجنبي. ويقدر التراجع بنسبة بين 15- 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي عن عام 2011، وهذا أدى لتراجع الطلب على الدولار والعملات الصعبة عموماً ونقدر ذلك بنحو 30٪ من قيمة الاستثمار أي نحو 3-4 مليار دولار سنوياً.

- تراجع الطلب الداخلي للاستهلاك العائلي بسبب تقلص اقتصاد إنفاق العائلات السورية واقتصاره على الضروريات، وبسبب تراجع دخول الفئات محدودة الدخل وهي الفئات الأوسع، إضافة لتراجع الطلب الحكومي كنتيجة لتراجع إيرادات الحكومة، وتراجع طلب القطاع الخاص على استيراد المواد الأولية والخدمات كنتيجة لتراجع الطلب الداخلي وانكماش السوق إضافة لإغلاق عدد كبير من ورش الإنتاج إضافة لعدد كبير من المصانع بسبب الحل الأمني.

- انعكس تراجع الإنتاج وتراجع الطلب وتراجع الاستثمار على تراجع المستوردات، عدا مستوردات السلاح والمشتقات النفطية من روسيا وإيران. وقد كانت مستوردات الحكومة عام 2010 نحو 4. 4 مليار دولار. (بلغت مستوردات سورية من المشتقات النفطية عام 2010 نحو 3. 25 مليار دولار منها 330 مليون دولار مستوردات غاز البوتان لكمية 431 ألف طن.) ويقدر تراجع مستوردات الحكومة بنحو 3 مليار دولار. وقد تراجعت مستوردات الحكومة بشكل خاص بسبب تراجع قدرتها على تمويل مستورداتها بعد تراجع وارداتها وبسبب تراجع استثماراتها إلى الصفر تقريباً فتراجع إنفاقها على مستوردات مستلزمات إنتاج قطاعها العام ومستوردات مستلزمات قطاعها الخدمي مثل قطاع توليد الكهرباء وإنتاج الماء وقطاع التعليم والصحة ومستلزمات قطاع الري ومستلزمات قطاعها الإداري (مثل السيارات والتجهيزات ومستلزمات المباني، قطع الغيار، مستلزمات التشغيل.. الخ). أما مستوردات القطاع الخاص فيقدر أنها تراجعت بنحو-30 40٪ عن مستواها عام 2010 وقد كانت قيمتها في ذاك العام نحو 13 مليار دولار.

- تراجع الطلب على الدولار الناجم عن تراجع الطلب على الخدمات (نقل – مقاولات – التأمين - المعلوماتية - الترفيه – خدمات أعمال وغيرها).

- تراجع الطلب على الدولار الناجم عن تراجع طلب القطاع الأهلي للسفر للخارج سواء كان للأعمال أو السياحة أو الطبابة أو الدراسة. ولا يتوفر إحصاءات عنها. وبحسب نشرة المصرف المركزي فإن الطلب على السفر قدر بنحو 882 مليون دولار عام 2009. ولا يتوفر أرقام عن الطلب على الدولار لغايات أخرى.

هذا التقليص للطلب، أدى ويؤدي لتراجع الطلب على العملات الصعبة. وقلص بالمقابل الاحتياج إليها إلى الحدود الدنيا، مما جعل الاحتياطي الذي لدى النظام، والإيرادات المحدودة التي تأتي للنظام تكفي لأن تحقق التوازن، وقد استعمل النظام الاحتياطي من العملات الصعبة، والذي كان يقدر بنحو 8 مليارات دولار في آذار 2011، استعملها النظام بتقنين لتغطية فارق الطلب على الدولار. كما استعمل النظام الاحتياطيات التي كانت توضع في حسابات سرية خاصة، لم يكن يعلن عنها، وكانت تمول من عدة مصادر محلية (جزء من وفورات الدولة في السنوات السابقة، ومساعدات خارجية من الدول الخليجية مثلاً). كما جاءت بعض المساعدات من إيران وتقدر بنحو ملياري دولار حسب ما أفادت تقارير دولية إضافة إلى فتح أسواق إيران أمام المنتجات السورية. وقد أصدر الإمام الخامنئي فتوى حول وجوب دعم المنتجات السورية. وقد صرح تجار حلبيون أن مرابحهم أثناء الأشهر الأولى من سنة 2012 قد فاقت السنوات السابقة بفضل التسهيلات الجمركية الإيرانية المقدمة للمستوردات السورية. وهذا يفسر جزئياً تأخر قطاع انضمام حلب ودمشق للثورة السورية. كما قام نظام المالكي، الذي كان يعادي نظام دمشق، بفتح السوق العراقية أمام الاستيراد من سورية، وشجع هذا الاستيراد كي يزيد من إيرادات العملة الصعبة للسوق السورية. كما لجأ النظام السوري للسحب على المكشوف من إيداعات البنوك لدى المصرف المركزي ولا تعرف المبالغ التي سحبت بسبب التعتيم الذي اعتاده النظام السوري، وازدياد شدة هذا التعتيم بعد بدء الانتفاضة السورية. ورغم ذلك فقد تآكل احتياطي العملات الصعبة، بحسب تقرير معهد التمويل الدولي المذكور من قبل، ويتوقع أن يصل إلى 1. 1 مليار ليرة نهاية هذا العام، وهذا يكفي الحكومة كي تغطي الفارق بين عرض الدولار والطلب عليه

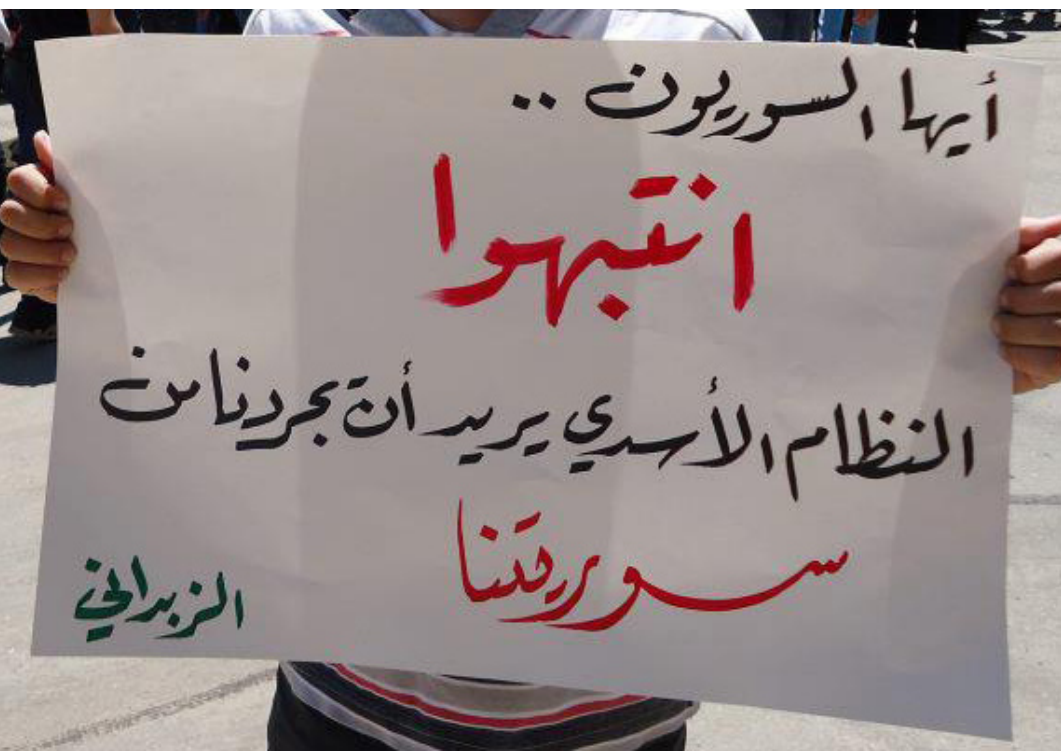

لمدة لا تزيد عن شهرين من الزمن، وهذا يهدد بإفلاس مالي لنظام الأسد.

إذاً النظام يكاد أن يفلس مالياً، بعد أن أفلس سياسيا. وإذا فقد قدرته على تغطية الفجوة بين العرض والطلب فإن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي ستهبط بقدر مستوى هبوط قدرة النظام على تغطية الفجوة. سيؤدي تدهور سعر صرف الليرة السورية، في حال حدوثه، إلى ارتفاع في الأسعار معادل تقريباً لهبوط أسعار الصرف. وسيضاف هذا إلى الأعباء الكثيرة على كاهل المواطنين، ولكنه سيعني بالدرجة الأولى تدهور قدرة النظام على الحفاظ على سعر الصرف، وتدهور قدرته على الإنفاق على مؤسساته و على استرضاء الفئات التي يستهدف إرضاءها.

أداء الاقتصاد السوري:

إن قدرة النظام على الحفاظ على وقف تدهور سعر صرف الليرة مقابل العملات الصعبة لا يعني أن الأداء الاقتصادي لا يتدهور، إذ أن كافة المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تدهور أوضاع الاقتصاد السوري التي تترك آثارها اليوم وستترك آثارها على السنوات القادمة، خاصة وأن استعمال النظام الآن لكافة احتياطيات الدولة، إنما يهدد الدولة بالإفلاس ويهدد مستقبل الاقتصاد السوري وسيترك آثاره حتى بعد رحيل النظام.

إن نظرة فاحصة لأوضاع القطاعات الاقتصادية تشير إلى تسارع تدهور الوضع الاقتصادي مع إصرار النظام على المضي في حله الأمني، وعلى استعمال الأسلحة الثقيلة وتعامله مع مناطق المتظاهرين والجيش الحر والمناطق التي تؤويه"كعدو يجب إبادته" مطبقاً مبدأ العقاب الجماعي بالقصف العشوائي الذي يطال جميع أرواح وبيوت سكان المنطقة التي يتواجد فيها الجيش الحر وفق مبدأ: "إن أطلقت رصاصة أطلقنا صاروخ من طائرة وقذيفة من مدفع وأخرى من دبابة". هذا الوضع هو وصفة للخراب الاقتصادي.

ضمن هذه الأوضاع تراجعت السياحة الخارجية والداخلية إلى حدود الصفر وكانت تشكل نحو ٪11 من الناتج، والصناعة الاستخراجية تراجعت بنحو ٪40 وقد كانت تشكل نحو ٪15 من الناتج وتراجع إنتاج الصناعة التحويلية بشكل كبير بسبب إغلاق المصانع أو عملها بجزء من طاقتها الإنتاجية وإغلاق عشرات آلاف الورش. وكانت الصناعة تشكل نحو ٪10 من الناتج. وتراجع الإنتاج الزراعي، بسبب العمليات العسكرية التي تشمل سورية من أقصاها إلى أقصاها، وبسبب تهجير جزء غير قليل من السكان من مناطقهم بسبب القمع، وبسبب صعوبة الانتقال والعمل في الأراضي، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وضيق السوق، وكانت الزراعة تشكل نحو ٪20 من الناتج المحلي الإجمالي. مثلاً في منطقة الغاب، وهي واحدة من أهم المناطق الزراعية في سورية، لم يستطع المزارعون زراعة موسمين هامين هما القطن والشوندر السكري، كما أن زراعة الخضراوات بشكل كبير قد تراجعت بسبب العمليات العسكرية وعدم قدرة المزارعين الوصول إلى أراضيهم. حتى قطاع النقل والمواصلات تأثر هو الآخر بشكل كبير، وكان يشكل نحو ٪10 من الناتج المحلي الإجمالي. فقد تراجع النقل الداخلي للبضائع والأشخاص بشكل كبير جداً كنتيجة لتراجع الإنتاج وصعوبة التنقل ومخاطرة. كما تراجع الشحن البحري بتراجع الصادرات والمستوردات وتراجع النقل البري فتوقف الترانزيت العابر لسورية. كما أصبحت خطوط الطيران التي تسير رحلاتها إلى دمشق معدودة جداً وتراجع أعداد المسافرين بشكل كبير.

نتيجة لكل هذا تراجع تجارة الجملة وتجارة المفرق، وتراجع رقم أعمال القطاع المصرفي ورقم أعمال قطاع التأمين، وتراجع أعمال العيادات الخاصة، ويكاد غالبية المحامين يغلقون مكاتبهم وتراجع نشاط المشافي والعيادات، عدا النشاط الطبي لمعالجة الجرحى الذين تزايدت أعدادهم بشكل كبير بسبب الحل الأمني. وعموماً تراجعت نشاطات جميع الأعمال في جميع القطاعات الاقتصادية. مثلاً صرح منقبلخاكممصرفلبنانرياضسلامة أنأعمالالمصارفاللبنانيةالخاصةفيسورياتراجعتبنحو ٪40 منذ بدء الأزمة، وقد كانت ما قبل الأزمة (منتصف مارس 2011) تمثل نحو ٪60 من إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة و٪70 من الودائع و٪57 من إجمالي القروض

لنتصور الوضع في سورية اليوم، بلاد تجتاحها التظاهرات من أقصاها إلى أقصاها، عمليات عسكرية عنيفة يقوم بها النظام، الناس يخشون الخروج من بيوتهم. أكبر مدينتين في سوريا، دمشق وحلب تدخلان على خط الانتفاضة، والنظام يوجه لهما آلة قمعه القاسية، فأصبح الناس لا يخرجون من بيوتهم إلا للضرورة، ويمكن أن نتصور هذا الوضع مع انقطاع الكهرباء لساعات طويلة ونقص المشتقات النفطية. بنفس الوثيرة تشهد غالبية مناطق سورية صداماً عنيفاً بين الجيش الحر وجيش النظام، في درعا، وريف دمشق، وحمص وحماه وإدلب وحلب ودير الزور إضافة لعشرات البلدات التي يوجه لها النظام آلة قمعه القاسية. وقد أدى قصف المدن والبلدات إلى هجرة أكثر من مليونين ونصف من السكان إلى مناطق بعيداً عن بيوتهم ومزارعهم ومشاغلهم وأماكن عملهم خارجين من عملية الإنتاج. يضاف لهم نحو ربع مليون لجأوا إلى بلدان مجاورة. الطبقات الميسورة غادرت إلى دبي وتركيا وأوروبا بيروت التي تعج اليوم بالسوريين الميسورين،

إن هذا الوضع يوقف عجلة الإنتاج عن الإنتاج. وهذا له آثاره البعيدة، وليس آثار آنية فقط.

ما هي كلفة هذا الوضع المالي؟

حتى لو استطاع النظام الحفاظ على سعر الصرف حتى الآن، فإن هذا قد تم بهذه التكاليف الباهظة التي ذكرناها، كما أنه استنزف كافة الاحتياطيات مما يهدد مستقبل البلاد بالإفلاس، وفوق ذلك سعى النظام لأن يستدين من روسيا والصين نحو 20 مليار دولار كان سيهرب بها حين سقوطه(2) . ولكن هاتان الدولتان يمكن أن تقدما دعم سياسي وليس مالي، أي دعم لا يكلفهما شيء، ولحسن الحظ أنهما لم تقبلا ذلك، وإذا كانت إيران هي النظام الوحيد الذي يمكن أن يدعمه، فإن إيران اليوم وهي الأخرى تحت الحصار وبحاجة لمن يدعمها.

أدى هذا الوضع إلى نقص المواد في السوق. بدءاً من نقص مستلزمات الإنتاج للصناعة والزراعة وارتفاع تكاليفها، ونقص مواد استهلاكية أساسية مثل الأدوية بسبب نقص استيراد المواد الفعالة، وحتى نقص الخبز والبنزين والمازوت والغاز المنزلي الذي يستعمل للطبخ، وتحول الناس لاستعمال الكهرباء للطهي، ولكن الكهرباء لا تأتي، فعاد الناس لاستعمال الحطب كما كان الحال قبل عقود كثيرة، وعاد المواطنون ليقفوا في طوابير طويلة، وتنقطع الكهرباء لساعات طويلة بوسطي 10 ساعات يومياً بعد تراجع إنتاج الكهرباء بحدود ٪40، وكلنا ندري ما يعنيه انقطاع الكهرباء اليوم على الإنتاج وعلى الخدمات وعلى الحياة العامة. وترتفع تكاليف المعيشة بوسطي ٪30 عما كانت عليه في آذار 2012، مع تراجعت الدخول بسبب تزايد البطالة وتوقف الأعمال مما يعني تزايد معدلات الفقر من نحو ٪33 لخط الفقر الأعلى عام 2010 إلى نحو ٪50اليوم، وسيكون التدهور أكبر فيما لو تراجع سعر صرف الليرة السورية، كما بينا أعلاه. وتردد الأنباء اليوم نتائج دراسة تقدر أن ثلاثة ملايين سوري هم اليوم بحاجة ماسة للغذاء.

هذا الوضع أدى إلى تراجع النمو بما لا يقل عن ٪15 عام 2011 وعن ٪30 عام 2012، ويمكن أن يكون أكثر لعام 2012. ويؤدي لارتفاع معدلات البطالة من نحو ٪15 في آذار 2011 إلى أكثر من ٪35 اليوم، ففي سورية يدخل نحو ربع مليون طالب عمل جديد، لم يجد معظمهم فرص عمل، بل أضيفوا لرصيد البطالة، خاصة عام 2012 بعد أن أغلقت دول الخليج أبوابها أمام استقبال العمالة السورية، وهي سوق تقليدية تمتص سنوياً عشرات آلاف من العمالة السورية. من جهة أخرى خرج بضع مئات الآلاف من عملية الإنتاج في مختلف هذه القطاعات، حسب ما بينا أعلاه، وانضموا إلى جيش العاطلين عن العمل. أما ما أعلنته الحكومة مؤخراً عن قيامها بتوظيف 25 ألف فرصة عمل فهو تدبير لن يكون له أثر يذكر، حتى لو نفذ، فعدد العاطلين عن العمل اليوم يزيد عن 2 مليون عاطل عن العمل.

الآثار السياسية للوضع الاقتصادي:

يفاخر النظام بأن الاقتصاد السوري لم ينهار بالسرعة التي توقعها الكثير من المحللين، مقارنة بالعراق مثلاً التي تدهورت قيمة عملتها مئات المرات، غير أن المقارنة مع العراق ليست دقيقة بسبب أن الحصار على العراق كان شاملاً وبقرار من مجلس الأمن، وكان خانقاً أكثر من عقوبات سورية بكثير، كما أنه استمر 13 عام حتى وصل وضع العراق إلى ما وصل إليه في سنواته الأخيرة. وإن استمر الوضع دون إسقاط النظام فإن سورية سائرة بطريق العراق فيما لو استمر الوضع الحالي، ولكنه لن يستمر لأن المؤشرات تشير إلى أن إسقاط النظام قد غير بعيد.

النظام يفقد قدرته على تأمين المستلزمات الضرورية للناس، ليس الأمن والأمان والاستقرار وحسب، بل حتى الكهرباء والخبز والمازوت، إضافة لتقليص قدرته على الإنفاق على قوات الجيش والأمن والشبيحة. وقد تحول الشبيحة، بعد توقف الدولة وبعض رجال أعمال النظام عن تمويلهم، بعد أن تزايدت أعدادهم لعشرات الآلاف وتراجع القدرة المالية للنظام، وإلى أعمال النهب والسلب، إضافة لارتكابهم المجازر(3) . وتمتد العمليات القمعية عبر معظم التراب السوري بما يرهق القوات النظامية، خاصة وأن إمداد الجيش غير مجهز لمثل هذه العمليات الواسعة وعلى جبهات عديدة. إن حالة الجنود المعنوية سيئة، ليس لأن النظام زج بهم في معركة ضد شعبهم بدلاً من معركة مع العدو الذي يحتل الأرض، بل لعدم قدرة النظام على تأمين الطعام الكافي والخدمات الضرورية للقوات العسكرية المرهقة والمنتشرة عبر كافة الأراضي السورية. إن فقدان أي نظام لقدرته على تأمين الاستقرار والأمن والأمان، وتأمين مستلزمات العيش إنما يفقد النظام شرعيته، إذ تحول وجوده بحد ذاته إلى أزمة مستفحلة. وإذا كان تدهور الوضع الاقتصادي لوحده لا يؤدي بذاته لسقوط النظام، غير أنه يسهم بقوة في هذا الإسقاط لأنه يحرم النظام من جملة من الأدوات التي تثبت وجوده ويجعله أقل قدرة على استرضاء الفئات التي تؤيده ويجعله أضعف أمام مواجهة إصرار الشعب السوري على إسقاطه وعلى مواجهة ضربات الجيش الحر الذي تتصاعد قوته. وهذا ما يفسر وحشية النظام ولجوئه للعنف المفرط واستخدام الأسلحة الثقيلة بما فيها المدفعية الثقيلة والدبابات والطيران الحربي، بل ولجوئه لارتكاب العديد من المجازر مثل الحولة والقبير والتريمسة وغيرها. النظام يصبح رمز للأزمة الاقتصادية ورمز لصعوبة العيش.

تكاليف إعادة البناء ستكون كبيرة:

إن نظام الأسد الأب والابن لم يكتف بالضرر الذي ألحقه بسورية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً منذ أن سيطر حفنة من الضباط على السلطة بانقلاب عسكري بدون أية قاعدة شعبية منذ 1963 واستقرت بيد حافظ الأسد في تشرين الثاني 1970، والذي استمر يحكم سورية لثلاثة عقود بقوة السلاح، وليس بأية إرادة شعبية، فقد زور الإرادة الشعبية بهياكل تنظيمية جبهوية وحزبية وجماهيرية غايتها خدمة تثبيت السلطة في يديه ثم توريثها لولده من بعده، الذي كان يستعد هو الآخر لتوريثها لوده حافظ الثاني، وأقام الأسد انتخابات مسبقة الصنع والنتائج؛ بل إن نظام الأسد مصر على أن يلحق بسورية اليوم، اقتصاداً ومجتمعاً ودولة، أكبر الضرر، بل يسعى لإدخال المنطقة في فوضى إن استطاع. ويسعى هذا النظام لأن يكون الضرر الذي سيلحقه بسوريا، وهو يقتلع من السلطة، أكبر من الضرر الذي ألحقه بها على مدى نصف قرن من الزمن. والضرر لم يتوقف بعد، فمازال الصراع قائما ومازال النظام يمتلك أسلحة ثقيلة فتاكة يسعى لاستعمالها عقاباً لها ولشعبها على تمردهم على ديكتاتورية "الأسد إلى الأبد". إن الصراع بين النظام وقوى الشعب هو "صراع متضادات تناحري" وهو "صراع صفري"، لا مجال فيه للمصالحة وأنصاف الحلول، فعلى النظام أن يذهب بكليته ومرة واحدة.

ستكون تكاليف إعادة البناء كبيرة:

- ستكون كبيرة تكاليف إعادة بناء عشرات آلاف البيوت التي تهدمت والتي ستتهدم جراء الحل الأمني الوحشي،

- ستكون كبيرة تكاليف إعادة نحو 2. 5 مليون مهجر حتى الآن داخل سورية وخارجها،

- ستكون كبيرة تكاليف خلق فرص عمل منتجة لنحو 2 مليون عاطل عن العمل من أصل نحو ستة ملايين عامل،

- ستكون كبيرة تكاليف إعادة تشغيل وخلق جبهات عمل وأسواق لعشرات آلاف الورش ومئات المصانع التي أغلقت،

- ستكون كبيرة تكاليف استعادة تشغيل حقول النفط التي توقفت عن الإنتاج، بل سيكون من الصعب إعادة بعضها لإنتاجها السابق بسبب الأضرار التي تلحق بالحقول حين إيقافها عن الإنتاج،

- ستكون كبيرة تكاليف استعادة نشاط قطاع السياحة واجتذاب الأعداد السابقة من السواح وزيادتهم،

- ستكون كبيرة تكاليف استعادة بناء الجيش وإعادة هيكلته ليكون بالمستوى والكفاءة المطلوبين، خاصة أن قوة الجيش شرط لردع أية مشاريع انفصالية يسعى لها البعض، إضافة إلى استمرار أولوية استعادة الجولان المحتل، وهي الأولوية التي أراد النظام استمرارها قائمة دون حل للمتاجرة بها بما يخدم تثبيت السلطة في يديه، وقد تتطلب إعادة هيكلة الجيش تقليص أعداده مقابل رفع كفاءة وحداته وتطوير تسليحه وتجهيزه تقنياً ليكون جيشاً حديثاً بكفاءة عالية، بدلاً من جيش الأسد الذي أراده جيشاً مهلهلاً بأعداد كبيرة من العسكريين الفقراء المحتاجين، الذي يقوده حفنة من الضباط الكبار الفاسدين في غالبهم. خاصة وأن إعادة هيكلة الجيش يجب ألا ترمي بأي عسكري إلى رصيف البطالة، بل تأمين فرص عمل حقيقية لهم.

- ستكون كبيرة تكاليف إعادة هيكلة أجهزة الأمن لتكون أجهزة أمن حديثة، وهذا سيتطلب رفع كفاءة وحداته مقابل تقليص أعدادهم، ضمن نفس شرط إعادة هيكلة الجيش، أي يجب ألا يرمي بأي عنصر إلى رصيف البطالة، بل تأمين فرص عمل حقيقية للأعداد الفائضة منهم.

- ستكون كبيرة تكاليف استعادة ثقة المستثمرين السوريين، و رأس المال الخليجي بخاصة، لاجتذاب الاستثمارات الكافية لإعادة إطلاق عجلة التنمية. وتحتاج سورية لما يزيد عن 30٪ من ناتجها المحلي الإجمالي كي تحقق معدلات النمو التي تساعد في استعادة إطلاق نشاطها الاقتصادي، أي ما لا يقل عن 20 مليار دولار من الاستثمارات سنوياً (استثمارات حكومية وخاصة سورية وعربية وأجنبية) وهي مهمة تحتاج لشروط كثيرة لتحقيقها. هذا يتطلب برنامج لشد الأحزمة على البطون، وخاصة للفئات الغنية، لرفع مستوى الادخار وتحويله نحو الاستثمار.

بعد إسقاط النظام ستعود مطالب الشعب المعيشية للواجهة. فاليوم تحتل مسألة إسقاط النظام، المرتبة الأولى، ويتحمل الشعب كافة التكاليف، يتحمل الهجرة، ويتحمل هدم البيوت والجرح والقتل والاعتقال والتعذيب والاستشهاد. ولكن هذا الأمر سيتغير بعد إسقاط النظام. سيعود الناس للاهتمام، ليس فقط بقضايا الحريات العامة وطبيعة النظام السياسي وطبيعة القوى التي ستستلم هرم السلطة وحسب، بل سيهتم على الصعيد الشعبي بفرص العمل وبمستويات الدخل وبخدمات النقل والتعليم والصحة وغيرها، وسيكون لدى الشعب بعض الصبر، ولكن الصبر لن يطول، وعلى السلطة القادمة أن تظهر قدرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية وليس فقط السياسية. وهذا يتطلب قدرة اقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية كبيرة وعاجلة. وهذا الشرط الاقتصادي لا يتطلب شروط اقتصادية وحسب، بل يتطلب وربما أولاً شرطاً سياسياً، فالشرط السياسي يتقدم في الأونة الأولى على الشرط الاقتصادي، ويشكل السياسي شرط لتحقيق الاقتصادي، الذي يتحول بدوره لعامل قوة أو ضعف للسياسي في عملية دعم متبادل بين السياسي والاقتصادي.

سيقول البعض: هل تستحق هذه الثورة كل هذه التضحيات والتكاليف والمخاطر ؟ والجواب بالقطع نعم، رغم أن التقديرات في البداية لم تكن هكذا، إذ لم يتوقع أحد أن يبلغ النظام هذا المدى من الوحشية والإيغال في القتل والتدمير. ولكن ورغم كل شيء فإن الخلاص من هذا النظام الذي صادر إرادة الشعب وحرياته وثرواته إنما يستحق. فهذا سيفتح الباب واسعاً أمام سورية المستقبل بعد أن أغلقه النظام. ولكن النتائج ستبقى رهينة بمجمل الأوضاع السائدة وبطبيعة الفئات التي ستتولى قيادة البلاد بعيد سقوط النظام. وهذا سيقرر إن كانت سورية ستشهد استقراراً عاجلاً وتبدأ فوراً بحصاد النتائج الإيجابية لسقوط النظام، أم أن سورية ستدخل في مرحلة من الفوضى التي تزيد المعاناة وتمد أجلها وترفع تكاليف إعادة البناء.

مخاطر وشروط:

رغم أن سقوط النظام وإقامة نظام مدني ديمقراطي تعددي تداولي سيخلق العديد من الشروط الإيجابية التي تساعد على إعادة البناء، ولكن الواقعية تتطلب منا أن ندرك المخاطر التي لها بذور في الوضع الحالي، والتي يخشى أن تنبت هذا البذور وتتحول إلى أعشاب ضارة تقتل نباتات الحقل الذي ينتظر الشعب ثماره، خاصة وأن البعض يسعى لإنباتها. فثمة مخاطر حقيقية مثل:

- أن يسقط النظام دون أن يكون لدى قوى الثورة رؤية توافقية عامة متفق عليها لطبيعة نظام الحكم في سورية ذات محتوى ديمقراطي مدني تعددي تداولي يلتزم بمعايير المواطنة وحقوق الإنسان وفق المعايير الحديثة التي وثقتها العهود الدولية.

- أن يسقط النظام دون أن يكون لدى المعارضة بنية هيكلية موحدة تستطيع تسلم قيادة البلاد باستعداد مسبق وقد نظمت صفوفها ووضعت تصوراتها وبرامجها مما يهدد بالتطرف والفوضى.

- أن تبقى القوى مشتتة في تنظيمات صغيرة متفرقة متنافرة، بينما يسعى بعضها ممن يملك دعماً دولياً منها للحفاظ على قدراته الحالية، فلا يبذله في الكفاح من أجل إسقاط النظام، وأن يسعى بعد سقوط النظام لفرض إرادته ونمط تفكيره مستفيداً من بعض الإمكانيات الأفضل.

- أن تبقى مجموعات من النظام القديم وشبيحته تعمل كعصابات تخلق الفوضى دون أن تتمكن السلطة الجديدة القادمة من امتلاك قوة جيش وأمن تستطيع ردعها (تجربة ليبيا).

- أن تستمر مجموعات ممن الجيش الحر، رافضة تسليم أسلحتها وقد أغرتها القوة من جهة وعدم توفر برامج وقدرات لاستيعاب المسلحين في فرص عمل حقيقية بعد تسليم أسلحتهم للسلطة الانتقالية وأن يعود من لديه عمل سابق لهذا العمل، واستيعاب الآخرين في فرص عمل جديدة حقيقية.

- أن ينجح النظام بتأجيج المشاعر الطائفية التي يعمل المتطرفون في الثورة على ملاقاتها من قبلهم، وأن تنمو هذه الاتجاهات وتتحول إلى أفعال على الأرض، وقد بدأت بعض بذورها تظهر منذ الآن، وإن كانت مازالت ضعيفة، ولكن يخشى أن تنفجر بعد سقوط النظام فاتحة الباب لعمليات ثأر طائفي يدخل البلاد في الفوضى.

هذه المخاطر لن تسمح بعودة مكنة الاقتصاد وعجلته إلى العمل بالقوة المطلوبة لإنتاج السلع والخدمات وخلق الإيرادات التي تغطي التكاليف الباهظة التي ذكرناها أعلاه.

إن تحقق هذه المخاطر السياسية سيعيق الأداء الاقتصادي ويضعف قدرة السلطة القادمة على إدارته، ويحرمها من القاعدة الاقتصادية المتينة التي تساعد في حل مجمل التحديات الاقتصادية والمالية التي ذكرناها سابقاً.

من جهة أخرى فإن سقوط النظام سيفتح الباب لإعادة قدرات المجتمع السوري، وهذا سيخلق مناخاً أفضل للاستثمار، وأفضل لعملية الإنتاج عموماً.

إن تجنب هذه المخاطر يتطلب تحقيق جملة من الشروط:

- توحد قوى المعارضة وانتظامها في بنية مؤسسية واحدة تكون جاهزة منذ اليوم، وليس بعدد إسقاط النظام، لتولي قيادة سورية فور سقوط النظام وإلا ذهبت البلاد إلى الفوضى. ولكن الجهود لم تثمر حتى الآن وللأسف.

- وضع وتبني رؤية واضحة لسورية المستقبل وطبيعة نظامها السياسي الديمقراطي المدني التعددي التداولي الذي يحتكم لصندوق الانتخاب لاختيار قياداته، ويتبنى قيم المواطنة وحقوق الإنسان والمرأة والطفل وفق المواثيق الدولية. وأن تتعهد جميع قوى الثورة بهذه العهود. وعزمها على فرض الاستقرار والأمن وعودة من يحمل السلاح إلى وحداتهم العسكرية أو إلى أعمالهم بعد سقوط النظام وجمع السلاح من الشارع، وعلى مقاومة فعالة للتطرف ومقاومة الميول الانتقامية التي قد يسعى البعض لتأجيجها. وأن تلتزم فعلاً بالمدونة الحقوقية التي أعلنها الجيش الحر(4) .

- التوافق على منح الاقتصاد الأولوية التي يستحقها في عهد سلطة الشعب القادمة بعد سقوط النظام وتأمين إدارة اقتصادية قادرة و فعالة وذات رؤية استراتيجية مناسبة وبرامج عملية تحول الأفكار إلى أفعال. أي أن المهمة صعبة وكبيرة ولكنها ممكنة.

إن كانت السياسة لها الأولوية اليوم، فسيكون للاقتصاد الأولوية بعد إسقاط النظام، وحتى لو بقيت السياسة على السطح، فسيكون الاقتصاد هو القاعدة التي تحمل السياسة وتقرر مصيرها.

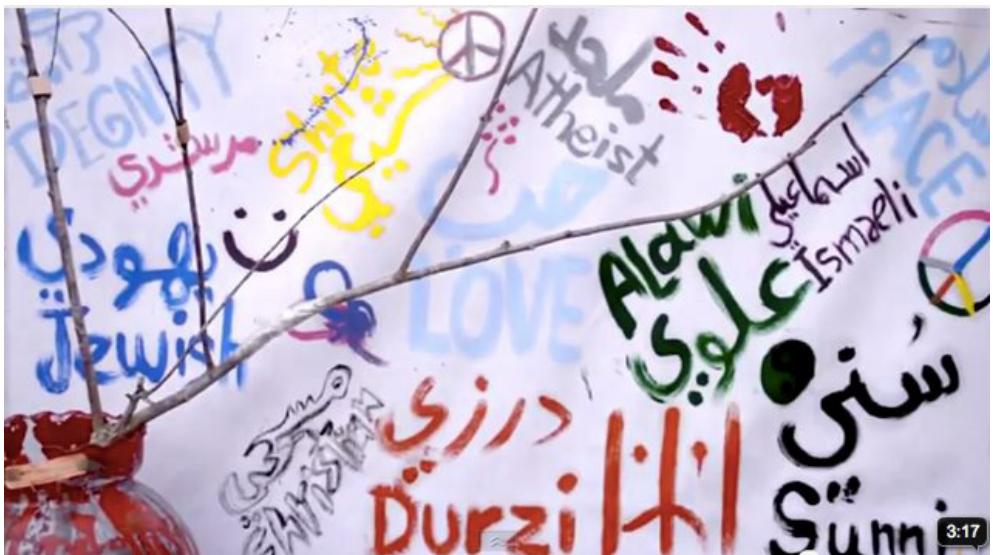

المستقبل السوري

■ خالد كنفاني

ما بين التدويل والتقسيم والتدمير والحروب الباردة والساخنة، يضيع وطن وشعبه بين ثنايا التاريخ الذي لا يزال يصر أن يطول ويطول أمد هذا المخاض السوري الصعب وكأن الوليد الجديد بلا أب وكأن الجميع يتهربون من الاعتراف به أو حتى الاقتراب منه خشية تلويث سمعتهم أو إيذاء سلامهم الداخلي.

تحولت سوريا وشعبها بالضبط إلى كرة يتقاذفها اللاعبون بكل ما أوتوا من قوة، وهم بذلك لا ينظرون إلى الكرة في ذاتها وإنما إلى الأهداف التي يعملون ويلعبون جاهدين لتسجيلها، فالكرة وسيلة لا غير، فلا الحكام ولا اللاعبون يعيرونها أدنى اهتمام، وإذا ما تضررت الكرة لسبب ما فلا أكثر من استبدالها بأخرى لتستمر المباراة ويستمر البحث عن أهداف جديدة.

أقول هذا وقلبي يعتصر ألماً أن تتحول سوريا إلى هذا السيناريو السيء والمسيء لنا جميعاً في آن معاً. ولكن الواقع يقول أن المسألة السورية نالت بالفعل موقعاً خاصاً بها في أي اجتماع دولي، كما أن الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد هنا وهناك تحت اسم سوريا أصبحت أكثر من أن تحصى، ولكن اللافت دوماً أنه لا وجود لسوريا نفسها في كل هذه الاجتماعات. وكأن هذا البلد قد أصبح ذلك اللقيط الذي يبحثون له عن أب فإن لم يوجد فدار للأيتام تقيه شر البرد والفقر والانحراف. حتى اجتماعات أصدقاء سوريا تتم فيها دعوة بعض الناشطين أو الكتاب السوريين من أجل إكمال ديكور القاعة وملء بعض الكراسي الشاغرة. أما أن نقول أن هناك من يتبنى بالفعل قضية هذا الشعب فهو قول غير صحيح ولو تعالت التصريحات النارية والرنانة، ويا ليتنا نجد من يتبنى سوريا اليوم بعد أن تقاذفها الجميع.

يزداد يوماً بعد يوم الكلام عن تقسيم سوريا إلى كانتونات أو كيانات وتتعدد التحليلات لتبدأ بالتقسيم من أربعة كانتونات لتصل إلى سبعة وحتى عشرة في بعض الأحيان. وأخذاً بالمبدأ الإعلامي المعروف: "واصل الكذبة حتى يصدقها أحد، فإن فعل فإنها تتحول إلى حقيقة"، فقد لا يكون هذا السيناريو مستبعداً ولا غريباً، ويتم الدفع باتجاهه لا من جهة النظام وحسب وإنما من جهة كل اللاعبين الدوليين والعرب وبقوة أيضاً، وهو ما يتضح من التصريحات والأفعال المتناقضة والمتضاربة على كل الأصعدة.

فبينما تتحدث روسيا والفاتيكان عن خشيتهما على الأقليات (وخاصة المسيحيين) في سوريا، تتصاعد على الطرف المقابل في دول الخليج الصيحات والدعوات لنصرة "أهل السنّة" الذين يقمعهم "العلويون الكفار"، ويتم بناء على ذلك دعم الجيش الحر الذي تتكون الأغلبية الساحقة (إن لم يكن كله) فيه من مجموعات تدل عليها أسماؤها. وفي حين يصيح أردوغان منذ بداية الثورة السورية بضرورة حماية السوريين وحماية حقهم في الحرية، فإنه يخشى وبشكل واضح قيام كيان كردي في شمال سوريا يكون داعماً للكيان الكردي في شمال العراق وهكذا تتحول الحدود الجنوبية لتركيا إلى حدود تركية كردية قد تقضم معها في مستقبل الأيام التجمعات الكردية في جنوب تركيا. ولم تخفِ تركيا قلقها عند إعلان استيلاء "مجلس شورى المجاهدين" على معبر باب الهوى الحدودي بين سوريا وتركيا، فالكل يعلم أن دعم المعارضة المسلحة في أي بلد هو سلاح ذو حدين وأن من يقوم بذلك اليوم سيتعرض لذات الموقف غداً والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى.

وبينما يخرج السعوديون بتنظيرات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة ليبيعوها في السوق الدولية عند الكلام عن سوريا، فإن الجميع وعلى رأسهم هيلاري كلينتون يعلمون تماماً حقيقة الحكم في السعودية ووضعية الحريات العامة في مملكة الصمت. على أن الحظ السيء لسوريا هو أنها لا تملك بترولاً ولا غازاً وإلا كنا رأينا جحافل الناتو والمارينز الأمريكي وحتى القوات الأفريقية معسكرة في سوريا منذ اليوم الأول، وبينما تضخ السعودية البترول إلى العالم فليس مهماً فيما إذا كانت المرأة تقود سيارة وليس مهماً أن المرأة لا يعترف بوجودها أحد بدون "محرم"، فالسيدة كلينتون يهمها خط النفط الذي لا ينضب، فإن نضب أو تعرض لمشكلة فالحديث حينها يختلف. (نحيل هنا إلى تجربة المرحوم الملك فيصل بن عبد العزيز عام 1973 وكيف تم التخلص منه على يد ابن عمه وذلك حين قرر وقف ضخ البترول).

لا يوجد في سوريا شيء يسيل له لعاب القوى الكبرى، لا ثروات معدنية حقيقية ولا حتى متوقعة، ولهذا لم يهتم أحد في الماضي بما فعله النظام السوري على مدى عقود ولا يهتم أحد اليوم بما يقوم به الشعب السوري من ثورة مليئة بالتضحيات والدموع والآلام. لا ترى دول العالم سوى خوفها على مصلحة إسرائيل بينما لا ترى الدول العربية سوى خوفها من إيران. أما ما تبقى من شعارات "دعم الشعب السوري" و"دعم الحرية والديمقراطية" فهي للزينة فقط ولتغطية الأهداف الحقيقية.

ليس الأمر هنا دعماً لتصريحات النظام أو مؤيديه، ولكننا يحق لنا أن نشك اليوم في نوايا القوى الكبرى بعد كل هذا الدم المسفوك والموت المتنقل في سوريا بدون أي حسم أو حتى ملامح حسم. وبينما يتم الصراخ والحماس والدفع باتجاه "معارك الحسم" من قبل القنوات السعودية وغيرها يقوم النظام أيضاً بالدفع نحو "الحسم الأخير" وهكذا يقتل السوريون بعضهم ولكن بدعم من اللاعبين الدوليين على كلا الطرفين. ويتم ترك السوريين لقدرهم المجهول تحت الشعارات ذاتها ودون أي دعم حقيقي ينهي هذا الفصل الدموي من تاريخ سوريا. تتنقل الفصائل المسلحة المختلفة سواء كانت من الجيش الحر أو غيره بين الأحياء السكنية والقرى الصغيرة ويتم الترويج لمعارك وخطط حربية لا نراها تودي في النهاية إلا إلى تدمير تلك الأحياء والقرى على رؤوس ساكنيها وتهجير أهلها بينما يقوم الجيش الحر بانسحاب تكتيكي وراء آخر وكأن المقصود هو تدمير كل شبر من الأرض السورية. لا نشك لحظة واحدة في حماسة من يقفون على الأرض في وجه آلة عسكرية همجية لا تبقي ولا تذر، ولكن يجب أن يكون الجميع قد فهموا الدرس جيداً وأن يكونوا قد أصبحوا على دراية أحسن بعدوهم حتى لا يسقطوا في نفس الخطأ وفي نفس البلاء.

عندما تحدثنا في مقالات سابقة عن الضباط المنشقين وعن مدى إفادتهم للثورة قامت في وجهنا الكثير من الأقلام المستعدة للتخوين والتشبيح بنفس أسلوب أعوان النظام، حتى يتأكد الجميع أن التشبيح هو ثقافة جيل كامل وليس مقصوراً على فئة دون أخرى. نقول أن الكلام عن الضباط المنشقين ينسحب اليوم على الأرض حتى نستطيع تفسير ما يحدث بواقعية وبعيداً عن العواطف والحماسة السعودية والحضن التركي. منذ أكثر من ثلاثين عاماً لم يدخل الجيش السوري أية معركة حقيقية، وهكذا فإن أي عميد اليوم كان طالباً في الكلية الحربية قبل ثلاثين عاماً هو حتماً ليس على أية دراية بالحروب واستراتيجياتها وأساليبها، فما بالنا بحروب العصابات التي تتطلب فهماً كافياً للعدو ومراوغة وتكتيكاً (حقيقياً)؟ يكفي أن نرى كيف يتعامل الفلسطينيون مع هكذا حروب في وجه إسرائيل، والسبب أن كل قادتهم موجودون على الأرض كما أنهم خبروا هذا النوع من الصراع على مدى سنين طويلة، أما ضباط الجيش السوري الذي قضوا جلّ أيامهم يوقعون الإجازات الأسبوعية ويلهثون وراء قسيمة بنزين أو مهمة خارجية أو إجازة طويلة للعمل كسائقي تاكسي فإنهم يهربون اليوم إلى تركيا وغيرها لأنهم يعلمون أن "فاقد الشيء لا يعطيه" وهم أعجز من أن يقودوا عشرين شخصاً في معركة حقيقية. ولم يكن ظهور بعض هؤلاء الضباط في شوارع حلب أثناء الحشد العسكري إلا من قبيل الترويج الإعلامي بذات الطريقة التي يقوم بها ضباط الجيش النظامي لرفع معنويات الجنود دون أي فعل حقيقي على الأرض.

سئمنا تكرار مقولة نابليون: "إن القائد الحقيقي هو من يصيح بجنوده اتبعوني، لا من يصيح بهم تقدموا"، ففرار الضباط بهذا الشكل الكبير إلى دول مجاورة لم يعد له من فائدة سوى الحشد الإعلامي لكسر معنويات الطرف الآخر، أما على الأرض فإن الجنود والمتطوعين يتركون ليتخذوا ما يناسب واقعهم دون أي تخطيط حقيقي أو بعد استراتيجي. إن الجيش الحر يتعرض لخطر فقدان شرعيته وسمعته وشعبيته إذا استمر الأمر على هذا النحو: تجمعات في الأحياء السكنية ثم انسحاب تكتيكي بعد دمار الأحياء وتهجير أهلها. ادعى من بدؤوا فكرة جيش الحر أنهم ما قاموا ولا انشقوا إلا لحماية المظاهرات السلمية، ولكنهم ينتقلون اليوم إلى مرحلة أعلى لم يقوموا بالتحضير الجيد لها وشيئاً فشيئاً سيتحول وجودهم إلى عبء جديد على هذه الثورة المثقلة بالهموم والمتاعب، وقد يضطرون حينها إلى فرض شرعيتهم بالسلاح الذي يحملونه وهو ما سيكون السيناريو الأسوء في حال حدوثه.

سوريا لم تكن بالأساس واحدة حتى يتم استهجان الكلام عن التقسيم اليوم، كل ما في الأمر أن الكلام عن الطائفية والتعددية كان محرماً فيما مضى تحت تسميات "إثارة النعرات الطائفية" و"نشر أفكار توهن نفسية الأمة" وهي التهم الجاهزة لدى محكمة أمن الدولة سيئة الذكر. وحتى نرسم المستقبل السوري الذي نحلم به علينا أن نفهم الواقع جيداً ونحلله بشكل صحيح. إن علم الاجتماع هو علم مظلوم في بلادنا ولا يعيره أحد أي اهتمام سواء من مثقفي المعارضة أو غيرهم. ولا يوجد اليوم في سوريا من يرسم لها أي ملامح مستقبل أو مشروع وطني حقيقي وليس شعارات براقة للاستهلاك في المنظمات الدولية.

المستقبل السوري يتحول إلى المزيد من الغموض والتعقيد يوماً بعد يوم ولا من مغيث له أو منقذ، وهو يترك اليوم كما قلنا كالكرة التي يتقاذفها الجميع دون أن يعيروها أي اهتمام. المستقبل السوري هو مستقبل أبنائنا وأحفادنا والذين لا تختزن ذاكرتهم اليوم سوى الدم ولا ترى أعينهم سوى الجثث المحترقة ولا تسمع آذانهم سوى طلقات الرصاص وانفجارات الصواريخ. هذا المستقبل يتشارك فيه الجميع إلا السوريون أنفسهم وإذا لم يتداعى لتلك المهمة رجال على مستوى تاريخي ووطني (ليس المجلس الوطني ولا الحكومات الانتقالية ولا المنشقون المنتفعون بالطبع) فإن الوطن سيهوي إلى مزيد من الضياع ولن يكون التقسيم أسوء ما سيحصل له.

آخر الكلام: يقول إيليا أبوم ماضي:

أنا ذلك الولد الذي دنياه كانت ههنا !
أنا من مياهك قطرة فاضت جداول من سنا
أنا من ترابك ذرّة ماجت مواكب من منى
أنا من طيورك بلبل غنّى بمجدك فاغتنى

هذا ما سيتركه لسوريا حكم الأسد

■ آكاسيا العاصي

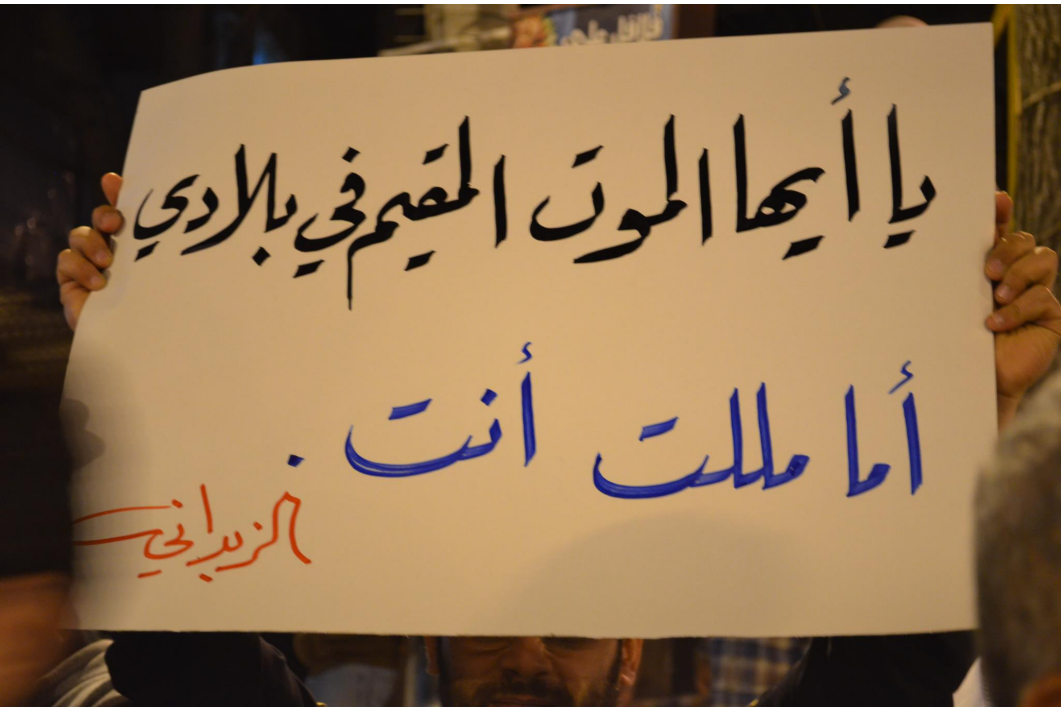

عندما انطلقت الثورة كان الخائفون من تداعياتها كالفوضى وصعود التيارات المتطرفة، ينتقدون بخجل معالجة النظام للأزمة، ويرون أنه اخطأ بانتهاج الحل الأمني والعسكري، بنشر الجنود في المدن والأرياف والذي دمر الجيش والبلاد معاً. ما جعلهم يؤكدون أنه كان بالإمكان إخماد النار التي اندلعت في درعا بدبلوماسية المصالحات ورد الاعتبار للأهالي، عبر محاسبة المسؤولين الذين تسببوا بانطلاق الشرر والغضب الشعبي. وتطور هذا الطرح ليغدو سبباً كافياً لكثير من المؤيدين لتغيير موقفهم، وهكذا سمعنا بمنشقين كانوا من عظام رقبة النظام يقولون: "نحن من البداية لم نؤيد الحل الأمني".

رداً على هذا الطرح، دافع النظام عن الحل العسكري بالتأكيد على أن "عدم استخدام الحل الأمني والعسكري في البداية ما كان ليوقف تصاعد الأزمة"، باعتبار ما يجري ليس ثورة، بل "مؤامرة كونية"، كما أن كل تنازل كان سيرفع وتيرة الاحتجاجات التي لن تنتهي قبل تحقيق المؤامرة أهدافها في تدمير "استقرار سوريا وتحطيم حصن الممانعة".

لذا لم يعتبر النظام نفسه اخطأ باستخدام الحل الأمني والعسكري، لكن رتب عليه أولاً إيجاد عناصر المؤامرة ومدلولاتها على ارض الواقع، فحاول ترويج عثوره عليها بالإعلام بداية، ثم لجأ إلى فبركتها، وبذل كل جهده لخلق سند واقعي لها عن طريق القمع والممارسات الطائفية الوحشية، مما دفع الحراك الثوري السلمي دفعاً إلى التحول نحو التسلح والتطرف الديني، وفتح الحدود لمرور السلاح والجهاديين، اللذين لم يعبروا بالإعداد الكافية لتهديد الأمن الإقليمي وترهيب المجتمع الدولي. ولم ينتشر التطرف الديني إلى الحد الذي يدفع المجتمع الدولي لمساندة النظام في محاربتهم. وإن مكن النظام من كسب مزيد من الوقت لإطالة أمد المعركة وتعطيل الفعل الدولي. فزجّ البلاد في أتون التجاذبات الإقليمية والدولية، ما شكل تهديداً لسيادة واستقلال سورية. وبات ضرباً من المحال المراهنة على كسب المعركة الداخلية وتدمير الحاضنة الاجتماعية للثورة، وخسارة معركة تثبيت حكم الأسد "للأبد".

سقط مع الحل الأمني، استلهام نموذج حماه الذي وضعه الأسد الأب لإرساء دعائم حكمه المؤبد، حين استغل محاربة فصيل مسلح انتفض بوجهه ذريعة لقصقصة أجنحة طائفة الغالبية السنية بأكملها، لمنع احتضانها مستقبلاً أي تحرك مناوئ للنظام.

الطريف أن نظام الأسد الأب سبق الأمريكيين بنحو عقدين باعتماده الحل الاستباقي في محاربة "الإرهاب" مع فارق بين المفهومين الأسدي والأمريكي للإرهاب. وكثيرا ما ردد المسؤولون السوريون بفخر على مسامع الأمريكيين أثناء غزو العراق وتهديد سوريا القول: "نحن أول من حارب الإرهاب". وإذا كان الأمريكيون يقصدون تنظيم القاعدة وكافة الحركات المناهضة للسياسات الأمريكية، فإن النظام الأسدي يقصد الغالبية السنية السورية، والتي قد تحتضن تهديداً لاستقرار حكمه. فكال لها ضربته الموجعة في الثمانينات، وفق مبدأ: "مجازر مروعة صادمة يغفو بعدها عموم الشعب عدة عقود، وكلما استيقظ ينال مثلها ليغفو على وقعها من جديد وهكذا".

لذلك عندما انطلقت شرارة الثورة في درعا ومع أنها لم تكن ذات طابع طائفي، استنفر النظام كل قوته لإخمادها ومنع كل أسباب انتشارها، وأضفى عليها طابعاً طائفياً ليسهل عليه إخمادها من خلال تخويف العلمانيين والأقليات، مكرراً نموذج الثمانينات ذاته وبشكل حرفي، دون الأخذ بالاعتبار التغيرات التي طرأت على المجتمع السوري، ولا على وسائل الاتصال التي حولت كل مواطن إلى مراسل إعلامي. ومضى في حله العسكري معتمداً على قناعة راسخة بأن العالم أجمع لن يتمكن من فعل أي شي جدي لإزاحته، سوى عقوبات اقتصادية من شأنها تأديب الشعب قبل النظام.

عبر بشار الأسد عن تلك القناعة بتأكيده منذ البداية على أن سورية ليست مصر ولا ليبيا. وعبر عنها أيضا وزير خارجيته وليد المعلم بان ليس لدى سوريا نفط يعوض تكاليف التدخل الدولي العسكري. وثق النظام بهذا التصور بسبب ما تفرضه معادلة المصالح الدولية في المنطقة التي ما تزال قائمة منذ نشوء الدولة السورية، والتي تطلب استقرارها جميع الأطراف وبأي ثمن. معادلة لا شك في أن الأسد الأب تلقفها في طريقه للاستيلاء على الحكم، وعمل طوال عهده على تجميع ما يمكنه من أوراق للمساومة ليكون أحد دعائم استمرار تلك المعادلة، فمن ورقة الفصائل الفلسطينية ولعبة السلام إلى ورقة العراق والكويت، وورقة إيران ودول الخليج، وورقة الأكراد وتركيا، وليس انتهاء بورقة استقرار لبنان.. الخ. واصدق ما يقال في ذلك ما قاله دبلوماسي سوري سابق لدى وصفه النظام السوري بأنه "نظام يتعيش على الأزمات فهو يبرع في استغلالها وإدارتها لصالح بقائه".

من هنا يمكن القول أن نظام الأسد الابن، لا يختلف كثيرا عن نظام الأب سوى من جانب درجة الذكاء، فبينما كان الأب يتمتع بذكاء وخبث كبيرين في اللعب والمساومة وإدارة الأزمة بشكل خفي، نرى الابن يتخبط وهو يدير الأزمة تلو الأزمة بتعنت دافعاً البلاد من خراب الى خراب.

بعد عام وثمان شهور من انطلاق الثورة، حصدت سورية عاماً وثمانية أشهر من التدمير على جميع المستويات، ومازال النظام مقتنعا بأن لا حل آخر غير الحل الذي اتبعه، بل يرى أنه حقق انجازات كبيرة من خلال حسابات تأخذ بالاعتبار تردد المجتمع الدولي حياله، وطالما أن الخارج عاجز يعتبر النظام نفسه منتصراً، بغض النظر عن الداخل الذي هو العقدة. كان هذا هو الخطأ القاتل الذي ارتكبه منذ اليوم الأول لانطلاق الثورة، والذي أدى إلى سقوطه بكل المعايير، منذ انتزع عاطف نجيب أظافر أطفال درعا. واستمراره بتجاهل وجود شعب يطلب الحرية، وأن كرامة المواطن ليست شعاراً فارغاً تجتره دعايته الإعلامية بابتذال ووضاعة، إنما هي مطلب شعبي أقوى من المصالح الدولية ومصالح النظام، وبمنطق الثورات هو مطلب لا يخضع للمساومة، ولا يمكن مقايضته بإصلاحات كاذبة للاستهلاك الإعلامي.

لا شك أن مطالب الثورة الحرية والكرامة والعدالة، يستحيل أن يعرفها أو يعترف بها نظام فاسد وقائم على الفساد، وهذا بحد ذاته يجعل حلوله العسكرية والأمنية فاشلة سلفاً، وكل يوم يمضي يورث المزيد من الضغائن والأحقاد لأجيال عديدة، ستدفع ثمنها باهظاً الأقلية العلوية التي ينتمي لها النظام وكل من والاه. وسيكون أضعافا مضاعفة عما دفعته الثورة والغالبية السنية، والأمر ليس بالانتقامات وسفك الدماء وحسب، وإنما في وصمة العار التي وسمت الطائفة عموما والمؤيدين له، وهو أمر لن يحد منه سوى الانتفاض على النظام الذي يستغلهم أبشع استغلال. ومن نافل القول أن الثورة تستلزم أولاً نزع الخوف الذي زرعه نظام الأسد منذ أربعين عاما في صدورهم وحولهم إلى وحوش مرعوبة همها الوحيد البقاء. ليشيد عرشه على الخوف.

لننتبه، لو توقف في هذه اللحظة القصف والقتل بقدرة قادر، فإن أمامنا سنوات طويلة لإعادة ما تم تدميره، وليس هناك أهون من تعويض الحجر، أما خراب النفوس والضغينة والعار، فسوف يحتاج إلى أكثر من عقد وحقبة تاريخية لإصلاحه، من دون أية ضمانة، لبقاء ندوبه إلى أجل غير مسمى... للأسف هذا ما سيتركه لسورية حكم الأسد.

مشروع قانون التقاعد المبكر

■ ياسر مرزوق

زاويتنا اليوم عن مشروع قانون التقاعد المبكر، الذي تم إقراره في أغلب تشريعات الدول المتمدنة لما له من آثارٍ اجتماعيةٍ جيدة تعطي الموظف فسحة لتغيير جذري في حياته وتتيح له تنفيذ أحلامٍ أو مشاريع مؤجلة، كما أنه يحرك العجلة الاقتصادية لدوره في استمرار ضخ سيولة ولو بسيطة في السوق، من خلال رواتب المتقاعدين، بالإضافة لفسح مجال للكفاءات الشابة في الحصول على فرص عمل في القطاع الحكومي، وبات المواطن الأوروبي يتعامل مع موضوع التقاعد المبكر كحق أساسي من حقوق العمال بعد النضال النقابي العمالي في الستينات وما بعدها، وما مظاهرات مدريد الأولى إلا احتجاجاً على نية الحكومة في رفع سن التقاعد، ذلك أن القانون المذكور بحاجة لاقتصاديات شديدة القوة، أما إقتصادات العالم الثالث فتطبق هذا القانون بشكلٍ مؤقت كمحفز للاقتصاد.

من جانب آخر، يتصاعد الحديث عن اهتمامٍ معظم دول العالم بالخبرات المتوفرة عندها و محافظتها عليها، وبعض الدول المتقدمة تعمل على رفع سن التقاعد لا خفضها، وقد خاضت كل من الجزائر ومصر والبحرين مثل هذه التجربة وأثبتت فشلها حيث رتبت على مؤسسات الضمان نفقات أرهقتها، لا تستطيع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لدينا تحملها.. كما أن القانون سيحمل الدولة أعباء كبيرة غير قادرة على تحملها دون أن تؤدي إلى نتيجة كون العمالة الموجودة سوف يتهافت عليها القطاع الخاص على حساب الشباب لرخص أجرها "لأن لها مصدر تمويل آخر" ومن ناحية ثانية خبرتها الجيدة بالعمل التي سوف يخسرها القطاع العام. وحتى تستطيع الدولة تأمين مصادر تمويل لتغطية النفقات المترتبة على تطبيق هذا القانون، فإنها ستلجأ إلى رفع الضرائب و خفض الإنفاق الاستثماري، وهذه بحد ذاتها مشكلة ستتحملها الطبقة الكادحة أي المستهلك وبالتالي سيتم إرهاق المستهلك بنفقات غير واقعية.

وقد وافقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على الدراسة المقدمة لمشروع قانون التقاعد المبكر بشرط توفير التمويل من قبل الحكومة، وفي وقت سابق أكدت فيه المؤسسة أنها ليست ضد فكرة التقاعد المبكر شريطة أن لا تتحمل التكاليف الناجمة عن تقاعد حوالي 125 ألف عامل وبكلفة ستصل إلى 85 مليار ليرة سورية خلال خمس سنوات من تطبيقه. لأن المؤسسة غير قادرة على تحمل تكاليف هذا القانون فنياً وماليا أكثر من 6 أشهر، وتزداد الأعباء الناجمة بعد تشميل 35 ألف عامل من الإسكان العسكري ومؤسسات أخرى من تاريخ التحاق العامل ولم يتم الالتزام بتسديد الاشتراكات، حيث كانت نسبة التسديد صفر وخروج 10000 آلاف منهم إلى التقاعد، ما شكل أعباء إضافية على نفقات المؤسسة والفروع ولاسيما حلب وحمص واللاذقية.

ومشروع التقاعد المبكر سيجري تطبيقه بشكلٍ مؤقت، كخطوة داعمة للاقتصادٍ الوطني، وسيطبق لسنة واحدة وستتحمل وزارة المالية الفروقات التأمينية الناجمة عنه.

وفيما يلي ننشر مشروع القانون كاملاً:

المادة (1)

أ- يحق لكل عامل من العاملين المدنيين القائمين على رأس عملهم عند نفاذ هذا المرسوم وخلال فترة سريانه في الجهات العامة والمؤمن عليهم لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات والذين بلغت خدماتهم المحسوبة في المعاش 25 سنة وقلت عن 35 سنة متصلة أو متقطعة الحصول على معاش تقاعدي خلال مهلة لا تتجاوز السنة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم.

ب- (ب1): يمنح المعاش التقاعدي للمشمولين بأحكام الفقرة /أ/ من المادة 1 بواقع ٪75 من آخر اجر شهري سدد عنه الاشتراكات في التأمين لمن بلغت خدمتهم 30 سنة فما فوق.

(ب2): يمنح المعاش التقاعدي بواقع ٪75 من متوسط الأجر السنوي لمن بلغت خدمتهم المحسوبة في المعاش 25 سنة وحتى 29 سنة.

ت- يضاف إلى المعاش التقاعدي المشمولين بأحكام الفقرة /أ/ من المادة/1/ علاوة دورية وقدرها ٪9 من المعاش مرة كل سنتين إلى أن يصل المعاش إلى الحد الأقصى لأجر سقف فئة العامل المحددة في المرسوم التشريعي رقم /40/ لعام 2011 او بلوغه سن الستين، أيهما اقرب.

المادة(2)

أ- يحال على المعاش العامل المدني القائم على رأس عمله والمؤمن عليه لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتأمين والمعاشات عند بلوغه خدماته المحسوبة في المعاش 35 سنة أو أكثر من ذلك متصلة أو متقطعة عند صدور هذا المرسوم التشريعي.

ب- يمنح المعاش التقاعدي للمشمولين بأحكام الفقرة أ من المادة (2) بواقع ٪75 من الحد الأعلى للأجر الشهري لفئة العامل المحدد في المرسوم التشريعي رقم /40/ لعام 2011 أو من الأجر الشهري الذي بلغه العامل بتاريخ نفاذ هذا المرسوم أيهما أفضل.

المادة(3)

يصرف للمحالين على التقاعد وفق أحكام هذا المرسوم مكافأة نهاية خدمة بما يساوي أجر آخر شهر عن كل سنة خدمة محسوبة في المعاش لمن بلغت خدمتهم ثلاثين سنة فأكثر ومهما بلغت.

المادة(4)

يراعى عند حساب مدة الخدمة المحسوبة في المعاش للمشمولين بأحكام هذا المرسوم أن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.

المادة(5)

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء وبناء على طلب العامل واقتراح الجهة العامة استثناء بعض العاملين من الخضوع لأحكامه.

المادة(6)

مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة تصفى حقوق والتزامات المشمولين بأحكام هذا المرسوم بقرار من الوزير المختص أو من يفوضه بذلك دون النظر إلى السن اعتباراً من تاريخ نفاذه وفقاً للقواعد التي تحددها التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم والتي يصدرها وزيري المالية والشؤون الاجتماعية والعمل.

المادة(7)

تتحمل وزارة المالية النفقة الناجمة عن فروقات الاشتراكات التأمينية للمستفيدين من أحكام هذا المرسوم والعلاوات الدورية ومكافآت نهاية الخدمة المضافة للمستفيدين من أحكامه.

المادة (8) يطبق هذا المرسوم لسنة واحدة من تاريخه نفاذه.

لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار أن موظفي الدرجة الأولى فسنين التقاعد الإلزامي التي اعتمد القانون حدها بخمس وثلاثين عاماً ينهون دراستهم الجامعية في سن ال /25/ تقريباً وإذا أضفنا إليها ال/35/ سنة من الخدمة التي تلزمه بالتقاعد المبكر كما سموها في القانون يكون أصبح عمره /60/ عاماً وبالتالي فلا مكان للحديث عن تقاعدٍ مبكر.

في الختام تجدر الإشارة إلى أن المكتسبات العمالية في مواضيع التقاعد وسلسلة الرتب والرواتب وساعات العمل، تأتي ثمرة لجهود النقابات العمالية، وهي من جماعات الضغط الأولى على صناع القرار في البلدان المتقدمة، أما في سوريا فتعتبر النقابات ولو بالواقع العملي جزءاً من النظام تتلقى تعليماتها منه بشكل هرمي وبالتالي، ترجع مصلحة العامل والموظف إلى المرتبة الثانية في حين يحتل القرار السياسي المرتبة الأولى..

سلطان باشا الأطرش 1888-1982

■ ياسر مرزوق

تحل "سوريتنا" اليوم ضيفاً على "سلطان باشا الأطرش" في زيارة لشخصية من التاريخ السوري الحديث، أقرب للميثولوجيا منها للواقع، نحن في ضيافة الزعيم الدرزي الكبير، وقد سئل الرئيس "لنكولن" يوما عن الفرق بين الزعيم والسياسي، فقال الزعيم هو الذي يعمل للأجيال القادمة، أما السياسي فهو الذي يعمل للانتخابات القادمة.

وكأن قدر أي زعامة لدى طائفة الموحدين الدروز، أن تكون أكبر من الطائفة لتحلق في فضاء الوطن، كيف لا وهم أحفاد قريش، ومعن، والتنوخيون، والقيسية واليمنية، وهم من حافظوا على مجتمع عربيٍّ خالصٍ، لم يبقى منه حتى في مهده إلا أمجاداً لنا قراءتها في الكتب.

وُلد سلطان بن ذوقان بن مصطفى بن إسماعيل الأطرش في العام 1888، ببلدة القريّا- محافظة السويداء، جنوبي سوريا من والدين ينتميان إلى الأسرة الطرشانية. فوالده هو ذوقان بن مصطفى بن إسماعيل الثاني، مؤسس المشيخة الطرشانية عام 1869 والتي انتقلت إليه من بني حمدان بانتفاضة شعبية، وأمه هي شيخة بنت منصور بن إسماعيل الثاني، والتي حلمت يوم كانت حاملاً به بأنها ممتطية قوس قزح، وفسر أحد العارفين الحلم لها بأنها ستنجب ولداً يخلده التاريخ، تلقى أعمال الفروسية والرماية والصيد وفنون القتال عن والده الشيخ "ذوقان"، وتعلّم القراءة والكتابة على أيدي بعض المعلمين وفي الكتّاب، وتابع دراسته بالمطالعة الشخصية.

رافق والده أثناء قيادته لمعركة ضارية في نواحي "الكفر" عام 1910وهي إحدى معارك أهل الجبل ضد سامي باشا الفاروقي، والتي كانت تجردها السلطنة العثمانية على الجبل بشكل دوري لكسر شوكته، وإخضاعه لسلطتها، فظهرت ملامح القيادة والشجاعة، على سلطان الأطرش.

تم سوقه إلى الجندية في منطقة البلقان في أواخر العام1910 وعاد إلى بلدته في العام 1912. وكان في خدمة العلم حين أعدم الأتراك والده ذوقان شنقا لمقاومته الاحتلال العثماني عام 1911.

تزوج يافعاً بابنة عمه "غازية" ابنة فايز الأطرش زواجاً لم يدم أكثر من ستة أشهر، انتهى بوفاة زوجته، و بعد عودته من الجندية تزوج من ابنة الشيخ إبراهيم أبي فخر، من بلدة نجران، وهي ابنة عمته "شعاع" واسمها "تركية" والتي رافقت الباشا حتى وفاتها عام 1982 وقد رزق منها بجميع أولاده الذكور، وهم: طلال وفواز ويوسف وجهاد ومنصور وناصر وطلال. أما الإناث فهن: غازية، وبتلا، وزكية، وزمرّد، ونايفة وعائدة ومنتهى.

مع قيام الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، فتح سلطان الأطرش داره وجروده لها، فأصبحت معقلاً للأحرار يؤمونها، من أطراف العالم العربي ليلتحقوا بثورة صاروا يسمونها في لبنان وسوريا وفلسطين ثورة سلطان الأطرش فشكل مجموعة من أحرار العرب المجاهدين استظلت بالعلم العربي وقامت باحتلال قلعة بصرى الشام في 25 أيلول 1918. كما قاد معركة "تلال المانع" قرب الكسوة على مشارف دمشق ضد المحتلين الأتراك والألمان. ودخل مدينة دمشق من جهة حي الميدان في 29-30 أيلول العام 1918 ورفع العلم العربي فوق دار الحكومة. وكان أن صعد "صالح طربيه" من آل طربيه أخوال الباشا حمالة ببرق "القرية" على كتف علي الأطرش، ليرفع أول علم عربي في دمشق بعد احتلال دام أربعة قرون، ووصل الأمير فيصل إلى دمشق في 2 تشرين الأول العام 1918، وكان قد منحه لقب الإمارة عام 1916 إبان الثورة العربية ولم يعلنها، وبعد دخول دمشق منحه الأمير لقب باشا وهي رتبة عسكرية. كان قد رفضها من المستعمر التركي سابقاً. ولم يطل عمر الحكم العربي طويلاً، ومع إنذار غورو والزحف على دمشق هبّ سلطان مع فرسانه لنجدة يوسف العظمة في معركة ميسلون، ولكن المعركة كانت قد حسمت سريعاً فقال عندئذ: "خسارة معركة لا تعني الاستسلام للمحتلين"، كما أرسل رسولاً خاصاً "الشهيد حمد البربور" إلى الملك فيصل ليقنعه بالمجيء إلى جبل العرب ومتابعة المقاومة، لكن الملك فيصل رأى أن الفرصة قد فاتت بعد أن صعد إلى ظهر الطراد البريطاني في طريقه إلى منفاه.

مع الفرنسيين بدأت مرحلة جديدة من النضال، ومع انكسار الثورة في الشمال لجأ إلى سلطان باشا الأطرش الزعيم ابراهيم هنانو وهو في الطريق إلى شرقي الأردن، فأرسل معه ثلاثة رجال أوصلوه بأمان إلى عمّان.

الثورة الأولى:

عام 1922 ألقى الفرنسيون القبض على المجاهد "أدهم خنجر"، المتهم بمحاولة اغتيال الجنرال غورو على طريق القنيطرة والتي أسفرت عن إصابة "حقي العظم" مرافق غورو في سيارته. وكان أدهم خنجر قد وصل إلى القريّا مستجيراً وسلطان خارجها. فخرج سلطان ورجاله مطالبين بإطلاق سراح ضيفهم، وأبرق محتجاً إلى حاكم الجبل. ولما لم يُستَجب لطلبه، هاجم سلطان ورفاقه الفرنسيين بالسلاح، وكانت معركة "تل الحديد" ضد المصفحات الفرنسية التي ولّت الأدبار أمام فرسانه، فعطّلوا اثنتين وقتلوا سَدَنَتَها. فكانت هذه ثورته الأولى التي دامت تسعة أشهر، وذلك رفضا للاستعمار وتكريسا لتقاليد العرب الأصيلة في حماية الدخيل وصيانة الضيف. فحكم عليه الفرنسيون بالإعدام في 16 تشرين الثاني من العام نفسه، وهدموا بيته في القريّا قصفاً بالطائرات، ثم أصدروا عفواً عنه خوفاً من انتشار ثورته في سائر البلاد.

الثورة السورية الكبرى:

قاد الثورة السورية الكبرى في العام 1925 إذ اجتمع حوله خيرة مجاهدي الأمة وأبرز قياداتها بإجماع وطني منقطع النظير، وخاض أشرف المعارك ضد الاحتلال الفرنسي، بعد إعلان الثورة، أصدر سلطان باشا الأطرش بيان الثورة التاريخي:

السلاح، إلى السلاح

يا أحفاد العرب الأمجاد. هذا يوم ينفع المجاهدين من جهادهم، والعاملين في سبيل الحرية والاستقلال عملهم. هذا يوم انتباه الأمم والشعوب. فلننهض من رقادنا ولنبدد ظلام التحكم الأجنبي عن سماء بلادنا. لقد مضى علينا عشرات السنين ونحن نجاهد في سبيل الحرية والاستقلال، فلنستأنف جهادنا المشروع بالسيف بعد أن سكت القلم، ولا يضيع حق وراءه مطالب.

أيها السوريون، لقد أثبتت التجارب أن الحق يؤخذ ولا يعطى، فلنأخذ حقنا بحد السيوف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة.

أيها العرب السوريون، تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهداءكم وشرفكم القومي. تذكروا أن يد الله مع الجماعة، وأن إرادة الشعب من إرادة الله، وأن الأمم المتحدة الناهضة لا تنالها يد البغي. لقد نهب المستعمرون أموالنا، واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد، وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات، وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير، وحرية التجارة والسفر، حتى في بلادنا وأقاليمنا.

إلى السلاح أيها الوطنيون، إلى السلاح، تحقيقاً لأماني البلاد المقدسة. إلى السلاح تأييداً لسيادة الشعب وحرية الأمة. إلى السلاح بعدما سلب الأجنبي حقوقكم، واستعبد بلادكم، ونقض عهودكم، ولم يحافظ على شرف الوعود الرسمية، وتناسى الأماني القومية.

نحن نبرأ إلى الله من مسؤولية سفك الدماء، و نعتبر المستعمرين مسؤولين مباشرة عن الفتنة. يا ويح الظلم لقد وصلنا من الظلم إلى أن دُهان في عقر دارنا. فنطلب استبدال حاكم أجنبي محروم من مزايا إنسانية، بآخر من بني جلدته الغاصبين، فلا يُجاب طلبنا بل يُطرد وفدنا كما تطرد النعاج.

إلى السلاح أيها الوطنيون، ولنغسل إهانة الأمة بدم النجدة والبطولة. إن حربنا اليوم هي حرب مقدسة. ومطالبنا هي: وحدة البلاد السورية، ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلة استقلالاً تاماً.

ولاقت هذه الدعوة استجابة واسعة في البلاد، اختير بعدها سلطان قائداً عاماً لجيوش الثورة الوطنية.

ومع اتساع رقعة الثورة لتشمل الوطن بأسره سجل الباشا ورفاقه أياماً من أيام العرب المشهودة، "معركة الكفر" في 23 تموز 1925، "ومعركة المزرعة" في الأول من آب من العام نفسه، إضافة للنجدات والمعونات لحمص وحماه ودمشق والغوطة، وفي أحد المعارك، قصف الطيران الفرنسي الثوار، فقتل جواد سلطان وقطعت عنقه وثقبت شظايا القنابل الفرنسية العباءة التي كان يرتديها، إلا أن سلطان الأطرش لم يجرح، فأخذ السيد "صبحي الخضرة" هذه العباءة ووضعها

في متحف المسجد الأقصى في القدس، وهي مازالت هناك حتى الآن. ماكان من الفرنسيين إلا أن شددوا الخناق على الثوار وجلبوا حملات متتالية ونجدات جديدة، فاضطر الثوار إلى النزوح إلى الأزرق في إمارة شرقي الأردن. ولم يمكنهم الإنكليز من المكوث طويلا، فنزح سلطان الأطرش وجماعته من المجاهدين إلى وادي السرحان والنبك في شمال المملكة العربية السعودية، ثم في الكرك في الأردن، على أمل العودة إلى ساحات الوغى في وقت قريب. وقد رفض تسليم سلاحه إلى المستعمر وحُكم عليه بالإعدام. في 26 أيار عام 1926.

اعتاد الباشا على المحن القاسية فلم يكد ينتهي من محاربة الأتراك وطردهم من البلاد حتى قدم استعمار آخر بوجه جديد متمثلا بوحشية الفرنسيين واستبدادهم. فخسر أولاً ولده البكر طلال ورغم ذلك كانت الدمعة عزيزة ثم تبعه فقدان شقيقه في إحدى المعارك وبقيت الدمعة عصيّة ثم كانت خسارته الكبرى بشهادته ذاته إذ استشهد أقرب المقربين إليه الشهيد حمد البربور رفيق الدرب والمصير، ورغم كونه قد كفنه ودفنه بيديه في أرض المعركة، ومع هذا بقي على شيمته وعزته حابسا الدمعة جارح الجفنين، إلى أن كان يوم سكب فيه دمعة حارة بعدما شاهد رجاله ورفاقه في المنفى يتقاسمون رغيفاً واحداً عند لجوئهم إلى منطقة النبك في صحراء السعودية، وقصة ذلك الرغيف أن مضرب سلطان باشا كان يضم بالإضافة إليه الأمير عادل أرسلان والسيد صبري العسلي ونزيه مؤيد العظم وشكيب وهاب ورهطا من المجاهدين الأشراف الأكارم. وعند الغداء طلب من مرافقه الشخصي أن يحضر الأكل، وبعد تفقد المذكور "لجراب الخبز" لم يجد سوى رغيفٍ واحد تم تقديمه للحاضرين لسد الرمق قدر المستطاع، عندها انحدرت من عين سلطان باشا تلك الدمعة العزيزة إذ حز في نفسه وكسر في خاطره قائلاً لذاته ألا يكفي الرفاق والثوار تحمل القتال والتشريد والنفي ايضا عدم تأمين الطعام لاقتسام هكذا رغيف من شخص الى آخر، معتبرا هذه التضحية المتفانية من قبل رفقائه ونكرانهم لذاتهم تضحية فريدة ربما لا يعادلها أو يماثلها سواء كان ذلك في التاريخ القديم أم الحديث.

ويشير إلى ذلك أمير السيف والقلم الأمير عادل ارسلان في قصيدة عصماء نقتطع منها هذه الأبيات المعبرة.

يا ساهرا في النبك أين الأولى أنت من الشوف إليهم قريح
في بلقع قفر كان السماء لم تروه بالقطر من عهد نوح
إنسانة ضبٌّ وأشجراه شيحٌ وأصوات التغني فحيح
وعصبةٌ عرباء فوق الثرى لكنها من مجدها في صروح
أخرسها الصبر من حقها من طول ما عذبها أن تصيح
كل رغيفٍ أهله تسعة كأنما صلى عليه المسيح

ولم تنقطع صلات سلطان الأطرش بالحركة الوطنية داخل سوريا طيلة مدة منفاه الذي دام أكثر من عشر سنوات. وقد دعا سلطان الأطرش إلى عقد مؤتمر في وادي السرحان برئاسته في 1929/10/25، سمّي بمؤتمر الصحراء وذلك لبحث القضية السورية. وقد حضر هذا المؤتمر في وادي السرحان معظم الوطنيين السوريين واللبنانيين، ثم خرج المؤتمر بمقررات هامة كان لها الأثر الكبير على ما جرى في ما بعد وعلى المفاوضات والمسار الذي اتخذته لتحقيق الاستقلال التام. وحين تهيأت الظروف عاد الباشا ورفاقه إلى سوريا عام 1937واستقبلتهم البلاد استقبالا لم تشهد سوريا مثيلاً له في تاريخها.

لم يتوقف نضال سلطان الأطرش بعد الثورة، بل شارك أيضاً بفعالية في الانتفاضة السورية عام 1945 وكان جبل العرب بتوجيه منه أسبق المحافظات السورية في طرد الفرنسيين إذ طوق أبناؤه مراكزهم وأخرجوهم، وذلك كان بقيادة الأمير حسن الأطرش محافظ الجبل آنذاك، وانتقمت فرنسا لنفسها من انقلاب الجبل هذا وتحرير السويداء بقصف دمشق والسويداء وأنحاء من سورية في 1945/5/29. فكان ذلك بداية خروجهم من سورية، كما دعا في العام 1948 إلى تأسيس جيش عربي موحد لتحرير فلسطين، وبالفعل تطوع المئات من الشباب واتجهوا للمشاركة الفعلية في حرب 1948، واستشهد هناك حوالى 80 شاباً من الجبل.

وأثناء حكم الشيشكلي، تعرض سلطان باشا الأطرش لمضايقات كثيرة نتيجة اعتراضه على سياسة الحكم الديكتاتوري، فغادر الجبل إلى الأردن في كانون ثاني 1954، عندما عمّ الهياج أنحاء سورية لاسيما بين الطلبة الذين كانوا في حالة إضراب مستمر، واعتقل العديدون بينهم منصور الأطرش أحد أبناء سلطان الأطرش، فجرت محاولة درزية لإخراجه من السجن أدت إلى اشتباك مسلح، سرعان ما تحولت إلى معركة في جبل العرب، وعاد الأطرش إلى بلده بعد سقوط الشيشكلي. أيد سلطان الأطرش الانتفاضة الوطنية التي قادها الزعيم الدرزي كمال جنبلاط في لبنان عام 1958، ضد سياسة كميل شمعون، كما بارك الوحدة العربية التي قامت بين مصر وسورية عام 1958، ووقف بحزم وثبات ضد عملية الانفصال عام 1961.

تفرغ سلطان في أواخر حياته للنشاطات الاجتماعية والتنمية في الجبل وقد رفض الأطرش أي مناصب سياسية عرضت عليه بعد الاستقلال. و كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد زار سلطان باشا الأطرش في عهد الوحدة في السويداء. و في عام 1970، زاره الرئيس السوري حافظ الأسد بعد استلامه السلطة في سوريا في إشارةٍ واضحة لدور سلطان باشا الأطرش في التاريخ السوري.

وفاة الأطرش:

توفي سلطان باشا الأطرش 26 آذار عام 1982 وحضر جنازته في 1982/3/28 أكثر من نصف مليون شخص، وأصدر رئيس الجمهورية رسالة عزاء شخصية تنعي القائد العام للثورة السورية الكبرى، وأطلق أسمه على ساحة في السويداء. كما أصدر الرئيس أمراً بإنشاء صرح يخلد شهداء الثورة السورية الكبرى ويضم رفات قائدها العام في بلدة القريا مقابل دار سلطان باشا الأطرش. وتم تدشينه بمناسبة عيد الجلاء في 17 نيسان 2010. ويوم تشييعه، منحه رئيس لبنان آنذاك وسام الأرز اللبناني، دشن الرئيس الراحل ياسر عرفات نصباً تذكارياً في مدينة رام الله تحية وفاء إلى شهداء الحامية الدرزية التي أرسلها سلطان باشا الأطرش للدفاع عن فلسطين والذين سقطوا قرب نابلس.

ترك الباشا وقبل رحيله وصيةً للعالم العربي، نورد نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني وأبنائي العرب، عزمت وأنا في أيامي الأخيرة
انتظر الموت الحق أن أخاطبكم مودعاً وموصياً.
لقد أولتني هذه الأمة قيادة الثورة السورية الكبرى
ضد الاحتلال الفرنسي الغاشم، فقمت بأمانة القيادة
وطلبت الشهادة وأديت الأمانة.
انطلقت الثورة من الجبل الأشم، جبل العرب
لتشمل وتعم، وكان شعارها الدين لله والوطن للجميع
وأعتقد أنها حققت لكم عزةً وفخاراً، وللاستعمار ذلاً وانكساراً
وصيتي لكم أخوتي وأبنائي العرب، هي أن أمامكم طريقاً طويلة ومشقة شديدة،
تحتاج إلى جهد وجهاد، جهاد مع النفس وجهاد مع العدو
فاصبروا صبر الأحرار ولتكن وحدتكم الوطنية وقوة أيمانكم
وتراص صفوفكم هي سبيلكم لرد كيد الأعداء، وطرد الغاصبين وتحرير الأرض،
واعلموا أن الحفاظ على الاستقلال أمانة في أعناقكم، بعد أن مات من أجله العديد من الشهداء
وسالت بالوصول إليه الكثير من الدماء.. واعلموا أن وحدة العرب هي المنع والقوة وأنها حلم الأجيال طريق الخلاص.
واعلموا بأن ما أخذ بالسيف، بالسيف يؤخذ. وأن الأيمان أقوى من كل سلاح، وأن كأس الحنظل بالعز أشهى من ماء الحياة بالذل، وأن الأيمان يشحن القلوب بالصبر ويحصد بالعدل ويعزز باليقين ويقوى بالجهاد. عودوا إلى تاريخكم الحافل بالبطولات الزاخر بالأمجاد، لأني لم أرى أقوى تأثير في النفوس من قراءة التاريخ، لتنبيه الشعور وإيقاظ الهمم لاستنهاض الشعوب لتظفر بحريتها وتحقق وحدتها وترفع أعلام النصر.
واعلموا أن التقوى لله والحب للأرض وأن الحق منتصر وأن الشرف بالحفاظ على الخلق وأن الاعتزاز بالحرية والفخر بالكرامة، وأن النهوض بالعلم والعمل، وأن الأمن بالعدل وأن التعاون قوة. الحمد لله ثم الحمد لله.
لقد أعطاني عمراً فقضيته جهاداً وأمضيته زهداً، ثبتني وهداني وأعادني لإخواني
أساله المغفرة وبه المستعان وهو حسبي ونعم الوكيل
أما ما خلفته من رزق ومال فهو زهد فلاح متواضع تحكمه قواعد الشريعة السمحاء

سلطان باشا الأطرش.. الجبل

ما يصح على حلب لا يصح على دمشق

■ ماجد كيالي

طرح جهاد الزين في مادته: "تدمير دمشق وحلب: مسؤولية المعارضة ودولها" ("النهار" 8/2) سؤالاً غاية في الأهمية يتعلق بطريقة عمل الثورة السورية في مكوّنها العسكري، المتمثل في "الجيش الحر"، وضمن ذلك غلبة الطابع العسكري على الفعاليات الشعبية للثورة، ومخاطر دخول "الجيش الحر" إلى أحياء المدن للاحتماء فيها، ما يعرّضها للتدمير الوحشي، والبُعد الدولي الذي يفترضه أو يتطلّبه وجود هكذا مكوّن.

لا تكمن المشكلة في هكذا سؤال، ولا في غيره، لأن فتح الأسئلة، وإعمال النقد، هو من صلب العملية الثورية ذاتها، ولأن الثورات تنطوي أساساً على مخاطرات وأخطاء ومشكلات، وقد ينجم عنها هزائم أو تراجعات، خصوصاً أن التاريخ لم يعرف ثورة نظيفة أو كاملة أو ناجزة. ولا شكّ أن ذلك ينطبق تحديداً على الثورة السورية، التي انطلقت من المستحيل، كثورة شعبية وعفوية، خرجت من خارج عباءة الأحزاب السائدة والنظريات الجاهزة، والتي استمرت على الرغم من كل الصعوبات والتعقيدات والتحديات.

لذا مع تأكيد مشروعية السؤال المطروح إلا أنني أعتقد بأنه جانب الصواب في الإجابة عليه، التي جاءت بطريقة إطلاقية وعامة، فربما أن ثمة أكثر من جواب على السؤال المطروح، بل إنني اعتقد بأن هكذا إجابة قاطعة طمست أهمية السؤال ذاته.

عموماً ليس ثمة متّسع هنا لمناقشة مشروعية الثورة المسلحة، فهي ربما تستوجب ذلك وربما لا، مع أن الثورات الشعبية والسلمية هي الأفضل والأكثر يقينية للمستقبل، ليس لأنها أقل كلفة، وهذا بحد ذاته أمراً مهماً، وإنما لأن الثورات المسلحة تفضي، في الأغلب، إلى إشاعة ثقافة العنف، وقد ينجم عنها ارتدادات على المجتمع ذاته، كما أنها ترسّخ ذكريات قد تهدّد أو تعكر سلامة العيش المشترك، فضلاً عن أن الثورات المسلحة تعتمد في مواردها (السلاح والمال) على الخارج ما يجعلها، في الغالب، مرتهنة له.

إذن، السؤال لا يتعلق بالمشروعية وإنما بإدارة العمل المسلح، بالطريق الأسلم والأقوم والأجدى، وفي هذه الحال فإن السؤال المطروح لم يميّز بين حالتي حلب ودمشق. ذلك أن تطور الفعالية العسكرية للثورة السورية في دمشق نجم عن تطور هذه الحالة في ريفها، من الضمير ودومر والتل إلى الزبداني ورنكوس مروراً بالغوطتين الشرقية والغربية. وبديهي أن تجد هذه الفعالية مجالها الحيوي في مدينة دمشق ذاتها، التي لم تكن في عداد المدن الهادئة، على ما توحي المادة، ذلك أن أحياء دمشق كانت دخلت، منذ الأشهر الأولى، على خط الثورة السورية، وكان هذا الدخول يتوسّع كمياً وجغرافياً طوال الأشهر الماضية. هكذا فإن أحياء مثل برزة والقابون والميدان والمزة والحجر الأسود والتضامن وحرستا وجديدة عرطوز والمعضمية داريا وجوبر، ثم ركن الدين والمهاجرين وشيخ محي الدين (بدرجة اقل)، كلها كانت من النقاط الساخنة في مسيرة الثورة السورية. أما عدم تمكن هذه الأحياء من التجمع في ساحة (أو ميدان) في دمشق، لإظهار القوة المدنية والسلمية للثورة، فيعود إلى أن النظام كان يتعامل بقسوة بالغة مع المتظاهرين، منذ الأسابيع الأولى للثورة، أي قبل نشوء "المجلس الوطني" وغيره بستة أشهر، وقبل بروز ظاهرة العسكرة والانشقاقات في الجيش.

ومعلوم أن مواجهة المتظاهرين السلميين كانت منذ البداية تتضمن استخدام أقصى قدر من العنف، مع وجود عدة طبقات، يتمثل أولها بعصابات الشبيحة، وثانيها بأجهزة الأمن، وثالثها برصاص القناصة، ورابعها بالوحدات الخاصة، وخامسها، بالجيش الذي يستخدم الهاون والراجمات والدبابات والحوامات. هذا كله يفسّر كل هذا القتل والمعتقلين والمصابين والمشردين في سوريا، وكل هذا الدمار الذي لا يمكن تخيله، أو حتى تصديقه.

أقصد من كل ذلك التنويه إلى أن بروز الظاهرة المسلحة في دمشق جاء في سياق طبيعي يختلف عنه في حلب، التي يمكن إحالة ما يجري فيها إلى خطة، أو طموح ما عند المعارضة، في سياق محاولتها خلق واقع جديد، يمكن أن يؤسس لمعادلة سياسية جديدة في الصراع مع النظام، لاسيما مع أفول المراهنات على أي نوع من التدخل الدولي، بما في ذلك فرض مناطق آمنة وحظر جوي، وذلك بعد 16 شهراً على اندلاع الثورة.

إلى ذلك فإن السؤال المطروح يصحّ على حلب التي تأخّرت عن مواكبة مسارات الثورة، ليس لأنها موالية للنظام، وإنما بسبب تجمّع عوامل عديدة فيها قيّدت حركتها، أو أعاقت وصول مستوى الحراكات فيها إلى ذات مستواه في المدن الأخرى.

المعنى أن هذا الأمر يتعلّق تحديداً بصوابية، أو عدم صوابية، مبادرة قيادة "الجيش الحر"، إلى تجميع قواها في حلب، وفتح معركة السيطرة عليها، وما إذا كان هذا الخيار أكثر جدوى من الخيار المتمثل بسياسة "اضرب واهرب"، أو المتمثل بالسيطرة على مراكز قوة النظام في محيط حلب ذاتها، تمهيداً للسيطرة اللاحقة عليها، وهما خياران كان يمكن لهما أن يجنّبا المدينة الهجمة التدميرية التي باتت تتعرّض لها.

والحال فمع إقرارنا بأن أي حرب، أو أية ثورة، لابد سينجم عنها أثماناً باهظة، فإن إدارة الحرب، أو الثورة، تتطلّب إدارة أفضل للموارد البشرية ولأرصدة القوة المتاحة، والكامنة، مثلما تفترض، أيضاً، تحقيق اكبر قدر من الانجازات بأقل قدر من الأكلاف. لذا فإن سؤال الجدوى في معركة حلب محقّ، لكنه يتطلّب بحث صوابية المبادرة بأكملها، وما إذا كانت منبثقة من خطة محكمة ومعدّ لها أم أن القصة مجرّد مخاطرة وتجربة أخرى.

وفي الواقع فإن تساؤلات وهواجس مماثلة تستمد مشروعيتها من معرفة ضعف إمكانيات "الجيش الحر" التسليحية، مقارنة بالجيش النظامي، لاسيما مع واقع عدم وجود مضادات للطائرات لديه، وانكشافه في الأحياء التي يحتمي فيها لهجمات الحوامات والطائرات الحربية. ومعلوم أن قيادة هذا "الجيش" لطالما شكت من افتقادها لمضادات الطائرات وضعف التسلّح، ومن وجود قرار دولي بعدم تسليمها أسلحة معينة (رغم كل التهويل الذي يحكى عن دعم الجيش الحر). ومن تتبع كل العمليات التي قام بها هذا "الجيش" يمكننا ببساطة معرفة الأسلحة التي يحوز عليها، والتي هي مجرد أسلحة فردية، مع قواذف مضادة للدروع، بينما لم تسجل أية عملية قصف صاروخي، أو إسقاط طائرة بمضادات الطيران المناسبة، وذلك حتى هذا التاريخ، ما يفسّر انسحاباته من المناطق التي تصبح عرضة للهجمات الصاروخية من الجو أو من البر.

فهل خيار "حلب" يقف وراءه قرار دولي بتسليح "الجيش الحر" بعد مرور 16 شهرا على الثورة؟ وهل بات هذا الجيش يمتلك مضادات للطيران مثلا؟ وهل ثمة جديد، على الصعيدين الدولي والإقليمي، يتطلب توليد أفق سياسي جديد، ومنطقة محررة؟ أم انه مجرد قرار آخر، ينطوي على مخاطرة، أو مغامرة، غير محسوبة، أو غير مدروسة؟

هكذا، ومهما كانت إجاباتنا على التساؤلات السابقة ينبغي التمييز بين الأحوال في دمشق والأحوال في حلب، لاسيما من ناحية القرار السياسي والإدارة والقدرات العسكرية (بغض النظر عن تقويمنا لما يجري). وتالياً لذلك ينبغي الحكم على "خيار حلب" ليس بناء على صوابية أو عدم صوابية هذا الخيار، فقط، وإنما على المعطيات المحيطة به، والإمكانيات التي تم اتخاذ هذا الخيار بناء عليها.

تلك هي إجاباتي على الفكرة المهمة التي طرحها جهاد الزين، أما ملاحظاتي عليها فتتمثل في تحميله "المعارضة المسلحة" المسؤولية عن تدمير حلب ودمشق، وبشكل إطلاقي، رغم إقراره بأن "وحشية النظام وعنفه وإجرامه، كنظام استبدادي، تدفع سوريا بكاملها أساساً ثمن عدم وجود طريقة سلمية لتغييره، مثل ليبيا والعراق". وبرأيي فإن هذه العبارة التأسيسية تفسّر أشياء كثيرة مما يحصل في سوريا، وتحدّد على من تقع المسؤولية الأخلاقية والسياسية والقانونية حقاً، بما في ذلك تعيين من المتسبّب الحقيقي في كل ما يجري على كل الأصعدة.

نعم قد تكون المعارضة السورية المسلحة خاطرت، وتسرّعت، في فتحها معركة حلب، مع وجود خيارات أخرى بديلة، لكن مسؤولية أعمال القتل والتدمير تقع على عاتق الذي يملك القدرة على فعل كل ذلك، والذي يقف وراء كل أسباب اندلاع الثورة السورية.

النهار 7 / 8 / 2012

برهان غليون: نقد السياسة، الدولة والدين

■ ياسر مرزوق

يثير النزاع القائم بين أنصار الدولة العلمانية وأنصار الدولة الإسلامية أسئلة متزايدة في الوعي العربي. ولم تعد هذه الأسئلة من مشاغل المثقفين وحدهم ولكنها أصبحت تطرح نفسها على كل فرد يعمل أو يريد أن يعمل في السياسة بمنطقتنا.

ومن هذه الأسئلة ما يتعلق بماهية السياسة، وعلاقتها بالدين، ومنها ما يتعلق بمفهوم الدولة ذاتها ومعناها، ومنها ما يتعلق بمعنى الدين ومفهومه في مجتمعاتنا، ومنها ما يتعلق بالحركة الإسلامية المعاصرة وأسباب نشوئها وتطورها. فلماذا كان هناك نزاع بين الدولة والدين، وما هو مضمون هذا النزاع وآفاته.

للإجابة على ذلك يعود بنا "برهان غليون" إلى الأصل التاريخي لهذا النزاع، فيكتشف محركه في روح التنافس، الذي بعثه ظهور الدولة بين منطق المراهنة على الولاء الروحي الأخلاقي - المنتج للجماعة - ومنطق المراهنة على الترتيب الإداري - السياسي المنتج للدولة. ففي هذا التنافس تبرز في نظر الكاتب جذور الثورة الدينية ورهانها على الأخوة الروحية في الرد على الدولة القهرية، والثورة السياسية ورهانها على المواطنية الحرة في مواجهة الردة الدينية، كما تبرز العلاقة الجدلية بينهما.

إن السبب الأكبر في فساد الأرضية النظرية التي يطرح من خلالها اليوم موضوع الإسلام، هو اتفاق الإسلاميين المتطرفين وخصومهم على تجاهل واقع الإسلام في سبيل تجييره لصالح المعركة السياسية. وهذا هو ما يمنع البحث العلمي فيما يتعلق بالإسلام وبالدين عامة، ويقصر الموضوع على المناقشات والتعليقات والحوارات السياسية واتخاذ موقف الدفاع أو العداء.

يسعى هذا الكتاب إلى تجديد رؤيتنا لموضوع السياسة وفتحه على عوالم اعتاد العلم السياسي المتداول أن يبعده عنها، فيقدم أفكارًا للتعامل مع أخطر الخلافات التي يواجهها مجتمعنا في الفكر السياسي، ويقوم بتشريح معنى الظواهر التاريخية ومضمونها، والكشف عن السياسي حيث لا يتوقع وجوده.

وكتابنا اليوم ليس الزيارة الأولى لبرهان غليون، لصفحات سوريتنا وهو المفكر السوري الذي يشغل منصب مدير دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون، وهو أستاذ علم الاجتماع السياسي، وله مؤلفات عديدة باللسانين العربي والفرنسي من أبرزها: بيان من أجل الحرية، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، اغتيال العقل، الاختيار الديمقراطي في سورية، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة.. وعشرات الكتب الفردية منها والمشتركة. ويمكن القول، من خلال ما يتم متابعته ورصده من كتابات الدكتور غليون، أن هاجس الفكر الإسلامي وإحيائه بما يستجيب لحاجات نهضة العرب والمسلمين في وضعهم الحاضر قد مثل محور اهتمام خاص لديه انتظم في كتاباته: الوعي الذاتي، ومجتمع النخبة، واغتيال العقل؛ ليتم تناوله بصورة مركزة في كتابنا اليوم، والإسلام بالنسبة إليه ما زال ذا أثر بعيد في تحديد ملامح الواقع العربي ومسارات مستقبله. كما أن الممارسة السياسية معنية بالشأن الديني الإسلامي، سواء كان ذلك داخل السلطة أو في المعارضة نظرا لما للإسلام من وظائف في تحديد أسس المشروعية وتوجيه القيم الثقافية والرمزية المهمة للفعل السياسي والاجتماعي. ويقول كاتبنا في ذلك: "إنّ الأديان قد أسّست لرابطة جمعية قائمة على مفهوم الأخوّة بما تعنيه من علاقة حميمية بين الأفراد تدفعهم إلى التكافل والتضامن والتعاون، وأنّ الدولة الحديثة قد أسست لرابطة سياسية قائمة على فكرة المواطنة التي تعني حرية الأفراد واستقلالهم وخضوعهم بالتساوي إلى قانون واحد وتعاونهم ضمن إطار القانون على تحقيق مصالحهم الخاصة والعامة، لا يقلّل من شأن الاجتماع الديني، ولا يزيد من قيمة الاجتماع السياسي. نحن أمام نمطين للترابط الاجتماعي حصلا عبر التاريخ. وبعكس ما يوحي به السؤال، يلعب الدين اليوم دورًا كبيرا في المجتمعات المدنية الحديثة التي أنتجها نموذج الدولة السياسية. فهو في البلاد العربية والإسلامية أكبر محرّك لعالم الجمعيات الخيرية وشبكات التضامن والتعاون بين الأفراد. وممّا يزيد من حيويته في هذا المجال هو غياب الدولة أو وجود الدول الضعيفة وغير المكتملة وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها في ميدان التكافل الاجتماعي.

إذن، ليس المقصود من الحديث عن نموذج الرابطة الأخوية والرابطة السياسية إقصاء الدين من دوره الاجتماعي المدني، وإنما الإشارة إلى أن الدول، أو الاجتماعات السياسية، لا يمكن أن تبنى على مفهوم الأخوة والشريعة الدينية، وإنما هي بحاجة إلى مفهوم المواطنة الذي يعني المشاركة الفردية في اتخاذ القرارات الجمعية، وهي التي تفترض وجود الحريات الأساسية الضرورية لضمان استقلال الفرد وتكوينه الفكري والأخلاقي وإمكانية الاختيار. التصور الديني للأخوة يؤسس لجماعات قوية متماسكة ومتضامنة، وهي جماعات المؤمنين، وهذا لا يمنعه من تأسيس دول إمبراطورية وسلطنات كما حصل في الماضي، لكن لا لدولة مواطنين. وهو لا يزال مصدرا أساسيا لروح الأخوة الضرورية لقيام المؤسسات المدنية التكافلية والتضامنية.

كما يفرق بين مفهومي السياسة والدولة. فالدولة التي هي مجموعة من المؤسسات المحكومة بقواعد عمل وأصول إجرائية ومبادئ ومهام قانونية وإدارية ورمزية، لا تتطابق مع السياسة التي تتشكل على صعيد المجتمع من الغايات والقيم والتوجهات والمطالب والتيارات والقوى الاجتماعية المتنازعة والمتآلفة لتحقيق مصالح جزئية وكلية معا. فهي تتبلور أساسا، من حيث التطلعات والتوجهات والبرامج والتكتلات على مستوى المجتمع لا داخل الدولة. ولا يحصل ذلك في الفراغ ولكن في بيئة دينية وثقافية واجتماعية. فالسياسة لا يمكن إلا أن تعكس قيم المجتمعات وآمالها وأحلامها ومصالحها. فهي بالضرورة اجتماعية وتعددية. ولا يمكن للدين الذي يطبع نفسية الأفراد وسلوكهم وتربيتهم في المجتمعات العربية إلا أن يعبر عن نفسه في السياسة ويطبع تظاهراتها الفكرية والمادية. لكن الأمر ليس مطلقا ولا يمكن تعميمه على جميع الحقب والمجتمعات، اللهم إلا إذا فهمنا من مصطلح الدين ما يدين به مجتمع من المجتمعات من مبادئ وقيم وأفكار.

وسعيا منه إلى تحليل إشكالية الدين والدولة في الخطاب العربي المعاصر وبالتالي تأسيس المجال السياسي من جديد، وتجاوز حالة الاستقطاب السائدة والتي تحكم على السجالات العربية بالعقم والاستحالة، يطرح الدكتور غليون في كتابنا اليوم المزيد من الأسئلة التي تتعلق بماهية الدين وبماهية السياسة، وعلاقة الدين بالسياسة، وبماهية الدولة ومفهومها.. الخ: هل الدولة هوية جماعية تجسد نفسها في كيان سياسي متميز يعكس روح الجماعة وإرادتها المستقلة، أم نقصد بها جهازا إداريا وتقنيا، وبالتالي نربط مفهومها بنوعية الوظائف الإدارية والقسرية والدفاعية التي تقوم بها؟ وهل نقصد بالدولة النظام السياسي، أو بنية السلطة ومصدرها وطبيعة تنظيمها وما يطرأ عليها من صفات وخصائص، وطرق ممارستها في المجتمع وفي الدولة، أم نعني بها المبدأ الأخلاقي العام المقوم للمجتمع والناظم له، الذي يجعل منه اجتماعا مدنيا، ونطابق مفهومها ومفهوم السياسة بما هي تحديد لأهداف الممارسة، وتوظيف للسلطة وتوجيه لها...

وفي معرض رصده للأزمة العامة التي يتخبط فيها الواقع العربي في مستوى العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع وغياب السلطة الثابتة ومقومات الشرعية، يحدد الدكتور غليون الآثار الاجتماعية الناجمة عن ذلك. فهو يرى أن اهتزاز معايير السلطة ونظام التراتب الاجتماعي وعلاقات الولاء، كل ذلك أدى، مع انفجار النظام السياسي، إلى خراب الشبكة الدقيقة من التراتبيات والصلاحيات والولاءات التي تكون السلطة، وبالتالي إلى انغلاق عناصر النظام بمجملها. وهكذا أدى غياب المعايير والأصول التي تضبط علاقات السلطة الاجتماعية وتوزيع الصلاحيات، مثلا، إلى أن تتدخل السلطة السياسية في كل صغيرة وكبيرة من حياة الجماعات والأفراد بل إلى الإلغاء الشرعي لكل حياة شخصية وفردية مستقلة".

وهذا ما يفسر في الوقت نفسه ميل الدولة العربية المتزايد إلى استعمال العنف والتنكيل برعاياها بدل أن تكون راعية للسلم الأهلي والمصلحة العامة. "فبنفس الدرجة

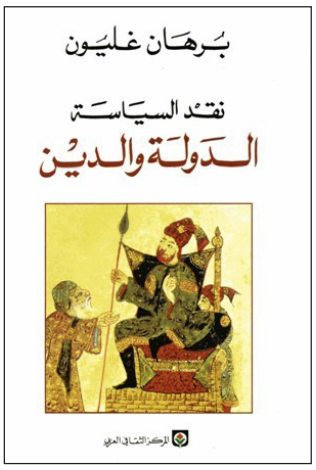

التي تبدو فيها الدولة عندنا على غاية القوة والبطش من الناحية المادية، فإنها في الواقع على غاية الهشاشة والضعف من الناحية المعنوية والأخلاقية والسياسية". وما كان لانفجار الأزمة الراهنة للدولة العربية إلا أن يطلق مختلف قوى الرفض والاحتجاج من عقالها بعدما كانت خاضعة لفترة طويلة، لثقل القمع والضغط، وأن يطلق بالتالي المنافسة على رسم خريطة جديدة لاقتسام العالم الاجتماعي ومختلف المصالح، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تخريب السياسة من أصلها بعدما يتم تحويلها إلى نوع من الرهان للسيطرة على جهاز الدولة باعتباره مركز تكثيف القوة والمصالح.

كما يتناول إشكالية الاستقطاب السياسي والثقافي -التي تشق الساحة العربية الإسلامية- بين مطلبي الدولة الإسلامية والعلمانية. "فبقدر ما تفيد المطالبة بالدولة الإسلامية تعميم الطابع الإسلامي الثقافي والديني على الدولة أسوة بالمجتمع، يعبر موقف العداء لهذه الدولة أو استبعاد الإسلام من الدولة أو إلغاء وظيفته الأساسية والتقليدية فيها عن إرادة زعزعة هذه الهوية وتفكيك الجماعة التاريخية وكسر شبكات التواصل الموروثة".

و يلفت الانتباه في آخر كتابه إلى حقيقة لازمت الصيرورة التاريخية للفكر السياسي العربي الإسلامي، وهي انصرافه إلى أدب النصائح والفتاوى على حساب تحديد قواعد الحكم وأساليب ضبط جهاز الدولة، ولذلك بقي موضوع السلطة من الموضوعات "غير المفكر" فيها إلا في حالات محدودة جدا من الفكر السياسي العربي الإسلامي. وبسبب ذلك افتقد المجتمع الإسلامي القدرة على السيطرة عليها والتحكم فيها وتأهيلها وتدجينها.

أتى هذا الكتاب خمسة أقسام كبرى مهد لها المؤلف بمقدمة تأطيرية، كما تضمن كل قسم من الأقسام الخمسة فصولا فرعية. و مثله مثل العدد الأكبر من مؤلفات الدكتور غليون، الكتاب شديد الثراء، غير متكلف اللغة، ولا بد لكل مهتم من قراءته.

تبرير الانتهاكات
يقتل الأمل بثورة حقوق الإنسان في سوريا

■ كريستيان بنديكت Kristyan Benedict

من الصواب للمرء أن يقول بأنهم يريدون سوريا جديدة تُحترم فيها حقوق الإنسان لكافة أبناء الشعب (و) يبتهجون بعملية الإعدام الخارجة عن نطاق القانون التي تمت بحق أعضاء من آل "بري" سيئي السمعة في مدينة حلب. إن هذا ممكن، ولكن لنكن واضحين، يمكن النظر إلى ذلك أيضاً على أنه نفاق واسع، ومن المنطقي القول إن تلك الأفعال تسهم بقتل الأمل بثورة حقيقية عمادها حقوق الإنسان في سوريا.

قد تبدو تلك الكلمات القاسية غير ضرورية، وقد لا تجد آذاناً صاغية عند الكثيرين من الذين تسبب لهم آل بري بالمعاناة في سوريا، وبالطبع لأولئك الذين لطالما عانوا من التجاهل المثير للغثيان لكرامة الإنسان وحياته الذي تمارسه حكومة الأسد - ولكن حيث أننا ندين الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات الموالية للحكومة السورية، يتوجب علينا أن نكون ثابتين على موقفنا ونقوم بالمثل عندما ترتكب المعارضة المسلحة مثل هذه الانتهاكات، وأيضاً عندما يقومون هم أو مؤيدوهم بمحاولة تبرير تلك الانتهاكات.

إن هذا الأمر لا يتعلق بالمساواة أو بالقول بأن حجم الانتهاكات بأي مكان يمكن أن تقترب من ما ترتكبه القوات الحكومية من عنف - إن الأمر يتعلق بالنهج الثابت المتبع حيثما تحدث الانتهاكات والخروقات ومن قبل أياً كان. فالمعارضة المسلحة لا تملك رخصة لارتكاب الانتهاكات لمجرد أن خصمها يقوم بإرهاب، ومعاقبة وإذلال المدنيين في كافة أنحاء سوريا.

ولذلك، وبينما تستمر قوات الحكومة السورية بارتكاب خروقات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ثمة عدد متزايد من الانتهاكات التي يرتكبها الجيش السوري الحر وجماعات المعارضة المسلحة الأخرى وفقاً لتقارير صادرة خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك ارتكاب عمليات قتل ممنهجة وغير قانونية، وكذلك القيام بتعذيب عناصر من قوات الأمن الذين تم إلقاء القبض عليهم. إن عمليات القتل والتعذيب وسوء المعاملة تلك تعتبر خروقات خطيرة بحق القانون الإنساني الدولي (IHL)، وتعادل جرائم حرب.

بالطبع هذه المسألة محفوفة بكثير من الحساسيات والصعوبات، وكذلك وسط غياب واضح للوعي من قبل البعض حول ماهية القانون الإنساني الدولي (IHL) وما يعنيه. اليوم، أحد الناشطين السوريين البارزين والمقيم في المملكة المتحدة أخبرني بأن أحد أقاربه المقربين قُتل البارحة (31 يوليو/ تموز) من قبل آل بري - لقد أخبرني بذلك رداً على بعض التعليقات التي صرحت بها، حيث قلت بشكل أساسي بأن عمليات الإعدام تلك ليست هي الطريقة المثلى للتعامل مع هؤلاء الأشخاص. هذا الناشط هو رجل صادق ويتمتع بالحكمة، ويتفهم ضرورة التأكيد على أن "ما سيأتي فيما بعد" في سوريا يجب أن لا يكون بمثل سوء أو أسوأ من الذي في طريقه للحدوث... ولأهمية السياق، فإنه من الصواب القول بأن التصريح بذلك يعتبر شيئاً غير مقبول، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين يطالبون بالحرية وبحقوقهم - إن الإعدامات الخارجة عن نطاق القانون تعتبر واحدة من تلك التصرفات التي لا ينبغي أن تكون مقبولة إلى جانب عمليات التعذيب والمعاملة غير الإنسانية بحق المعتقلين.

بالفعل، فمسألة كيفية قتل هؤلاء كان محل جدل بين الناشطين السوريين على صفحات الإنترنت وغيرها، مع وجود الكثير الذين يتفهمون تماماً الحاجة لتخليص سوريا من هذه العصابات، ولكن هذا ليس ما يجب أن يحدث - إن هذا لا يمثل ما يقاتلون من أجله - إن هذا ما يقاتلون للتخلص منه... بالفعل، العديد من التعليقات كانت تردد صدى ما قاله عبد الرزاق طلاس، قائد كتيبة الفاروق، في آخر فيديو مصور له، حيث تعهد بالالتزام بمعاهدة جنيف، أو تردد صدى البيان الصادر عن العديد من الكتائب المنضوية تحت مظلة الجيش السوري الحر والذين تعهدوا بالالتزام بحقوق أسرى الحرب، ومعاملتهم بطريقة ملائمة.

ويمكن للمرء أن يقول أنه نظراً للظروف القاتمة فإن تلك المبادرات، في الواقع، إيجابية جداً وفي الوقت المناسب - من المؤكد أن السلطات السورية ومؤيديها لا يسمحون في أي وقت أو حتى أنهم لا يقدمون أية مصداقية لضرورة احترام وحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وبالتأكيد ذلك ليس علناً.

لذلك نعم، هناك الكثير من الناشطين في المعارضة يدينون بحق الانتهاكات المرتكبة من قبل المعارضة المسلحة وينبغي أن يحسب لهم ذلك. هناك أمل كبير يتولد ضمن أقسام كبيرة من المعارضة السورية بأن ما سيأتي غداً سيكون بالفعل أفضل، ولكن الإعدامات الخارجة عن نطاق القانون والتي رأيناها في الفيديو المصور لآل بري والانتهاكات التي شهدناها في الفيديوهات الأخرى على مدى أسابيع من شأنها فقط أن تقوض الجهود الحميدة المبذولة من قبل ناشطي المعارضة والتي بالتأكيد لن تُحدث ثورة حقوق الإنسان المنشودة في سوريا.

لسوء الحظ، لكن ليس من غير المتوقع، فإن العديد من ناشطي المعارضة السورية كانوا قد قالوا فيما يخص الدلائل على وقوع الانتهاكات بأن "هذه حرب... ومثل هذه الأشياء تحدث" أو "إنه وقت تصفية الحساب - الأسد يقتل أطفالنا"، وبالتالي أقول نعم، إنها الحرب، ولكن هناك قوانين للحرب، تلك القوانين التي تنظم الوسائل والأدوات المستخدمة فيها... تلك القوانين التي وضعت للحفاظ على حياة المدنيين والآخرين الذين لم يشتركوا بشكل مباشر في الصراع، والتي من شأنها أن تقلل من حجم المعاناة إلى أقل قدر ممكن، تلك القوانين التي تقول بأننا بشر وسنكون كذلك في تصرفاتنا... لا يجب تجاهل هذه القوانين أو عدم احترامها عندما يكون المرء يقاتل بكل صدق من أجل سوريا أفضل حيث تُحترم كل فئات الشعب وحقوق الإنسان.

آخرون قالوا بأنه ليس من العملي الاعتقاد بأن الجيش السوري الحر أو المعارضة المسلحة بشكل عام يمكنهم الالتزام أو فهم القانون الدولي الإنساني (IHL)، ناهيك عن تنفيذ بنوده من خلال رتبهم التي ما زالت في طور التنظيم نحو الأفضل.

أقول بأن البدائل للإعدامات الميدانية والتي تتناسب مع القانون الدولي يجب أن تكون دائماً جاهزة. ففي حالة آل بري، فإلى أي مدى كان من الصعب الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر في دمشق وسؤالهم عن كيفية التعامل مع المعتقلين؟ هل كان من الضروري نقلهم إلى مكان سري حيث لا تستطيع القوات السورية القيام بعملية خاصة لإنقاذهم على سبيل المثال؟ قد يبدو ذلك من ضرب الخيال، حيث أن حركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر محدودة وعدد أفرادها

قليل، ولكن يمكن الاتصال بهم، وهم موجودون هناك لتقديم النصح لكافة الأطراف المشاركة فيما بات يعرف الآن على أنه صراع مسلح غير دولي. إن تلك النصائح التي ستقدمها اللجنة الدولية ستتضمن كيفية التعامل مع المعتقلين.

في العشرين من شهر يوليو/ تموز، قمنا بإصدار بيان عام حول هذه المسائل حيث كان هناك أدلة واضحة على وجود انتهاكات متزايدة من قبل جماعات المعارضة المسلحة، ضمن هذا البيان، ذكرنا أنه بينما تستمر قوات الحكومة السورية بارتكاب خروقات لحقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ثمة عدد متزايد من الانتهاكات التي يرتكبها الجيش السوري الحر والجماعات المعارضة المسلحة الأخرى وفقاً لتقارير صادرة خلال الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك ارتكاب عمليات قتل ممنهجة وغير قانونية، وكذلك القيام بتعذيب عناصر من قوات الأمن الذين تم إلقاء القبض عليهم. إن عمليات القتل والتعذيب وسوء المعاملة تلك تعتبر خروقات خطيرة بحق القانون الإنساني الدولي (IHL)، وتعادل جرائم الحرب.

من المهم أن نوضح هنا أن همنا الرئيسي هو حماية المدنيين، وما هي الخطوات العملية والمؤثرة التي يتوجب على قيادات المعارضة اتخاذها للتأكد من ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لتوفير متطلبات القانون الإنساني الدولي (IHL). وعلى تلك الدول التي تقوم بمساعدة المعارضة المسلحة أن تتحمل المسؤولية ذاتها كما ذكرت في وقت سابق، ولكن حتى الآن، من الضروري بالنسبة لقادة المعارضة المسلحة أن تقوم بكل ما تستطيع عمله بهدف تطوير العناصر الأساسية للقانون الإنساني الدولي (IHL) بطريقة فعالة - ومن الواضح أن ذلك سيحظى بمصداقية أكبر فيما لو أتى من قبل القيادة المعترف بها وليس من قبل أي دولة، أو معارضة مدنية أو منظمات غير حكومية.

كيف يمكن توقع قيام القادة الميدانيين والقادة الآخرين ضمن المجالس العسكرية بإيصال مثل هذه الرسائل على الرغم من كل شيء؟ حسناً، إن مشاهد فيديو مصورة قصيرة، تقوم من خلالها بإدانة الانتهاكات مثل التعذيب، وسوء المعاملة للمعتقلين وتنفيذ الإعدامات الخارجة عن نطاق القانون، وكذلك التأكيد على أقل التزام ممكن من قبل المعارضة المسلحة تعتبر طريقة عملية جداً باتجاه ما سبق والذي قام به عبد الرزاق طلاس سابقاً.

في الواقع لقد أظهرت المعارضة نفسها أن استخدام هذه الآلية في الاتصالات وسيلة فعالة جداً، خصوصاً عندما وزعت عن طريق قوائم البريد الالكتروني الخاص والشبكات الاجتماعية. كما أنها تقدم مصداقية أكثر للرسالة إذا ما تم تحديد الجهة المرسلة إليها تلك الرسالة بدلاً من كلمات في نشرة ما. إذا أردنا من قيادة المعارضة المسلحة الالتزام علناً بحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي الإنساني وإدانة الانتهاكات وإرسالها لمن هم تحت إمرتهم فإنه يتعين علينا بدورنا تقديم اقتراحات عملية حول كيفية تحقيق ذلك.

من وجهة نظري، لا أرى هدفاً من تسليط الضوء على الانتهاكات المرتكبة من قبل المعارضة المسلحة مثل الإعدامات الميدانية التي بحق أعضاء من آل بري، سوى إعطاء توصيات أساسية لإيقاف ومنع مثل تلك الانتهاكات حين نكون قادرين أيضاً على طرح خطوات عملية للتقليل وإزالة مثل تلك الانتهاكات.

أعتقد أيضاً بأنه لن يكون هناك أفضل من هذا الوقت لإظهار الالتزام بالقانون الدولي الإنساني (IHL). عندما يكون هناك سوريا جديدة، قسم كبير من المعارضة المسلحة قد تأخذ على عاتقها دوراً أساسياً في القطاع الأمني للبلاد في المستقبل - لا أرى سبباً يبرر عدم البدء بتنفيذ إصلاحات في القطاع الأمني من الآن. إن عنصراً أساسياً من ذلك ينبغي أن يرتكز على فهم القانون الدولي والالتزام به.

إن مخاطر عدم الانخراط بمثل هذه العملية المقترحة هو أنه سيكون هناك عدد أكبر من الانتهاكات، وسفك أكبر للدماء حيث أن المجازر ستولد مجازر أكثر في عمليات انتقامية، وسيكون الوضع بالنسبة للسوريين العاديين غير مستقر أكثر مما هو عليه الآن.

من خلال التزام صارم وشخصي من قبل أعضاء المعارضة المسلحة، فإن هناك إمكانية إيقاف عدد من المعارضة المسلحة للمحاسبة لعدم اتخاذهم إجراء كاف للحيلولة دون وقوع مثل هذه الانتهاكات. هناك أيضاً خطر آخر يتجسد في أن سوريا الجديدة سيكون لديها قطاع أمني يتبع منهجاً مشابهاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان، تماماً مثل القطاع الأمني في الحكومة السورية الحالية. إن ذلك سيكون بمثابة الضربة القاضية لأولئك الذين قدموا الكثير من أجل سوريا أفضل.

هناك أيضاً مخاطر أخرى تتمثل في صورة المعارضة المسلحة، أو المعارضة الأوسع بشكل عام. فمن الواضح كيف يقوم العديد من المدافعين عن النظام الحالي بنشر الفيديو الخاص "بإعدام أعضاء من آل بري"، في محاولة منهم لتشويه صورة المعارضة السورية بأكملها - وهذا ما هو متوقع - حيث يقوم أولئك باستخدام القانون الدولي ومسائل الكرامة فقط عندما تناسبهم، وغالباً ما يديرون ظهورهم للخروقات الكبيرة التي ترتكبها الحكومة السورية. إن تجنب ذلك لا يعني عدم تصوير ونشر مثل تلك الانتهاكات في المستقبل، وإنما يعني عدم الإقدام على ارتكاب مثل تلك الانتهاكات على الإطلاق.

ثمة أمل كبير في أن يكون هناك عدد كاف من الشعب على قدر من الوعي تماماً لما تقوم به منظمة العفو الدولية "أمنستي" بهدف إحداث سوريا جديدة، تلقى فيها حقوق الإنسان كل الاحترام والحماية. يمكن للبعض أن يسخر من هذه الطروحات، ويقول "اذهب وأخبر الحكومة السورية بذلك" أو "نحن لسنا بسوء الحكومة السورية" - من المؤكد أن هذا متوقع، ولكن هذا لا يعني بأن المعارضة المسلحة لا تمتلك التزاماتها الخاصة تجاه القانون الإنساني الدولي (IHL) كما هو مذكور في بياننا العام الصادر مؤخراً.

وكذلك هو الحال أيضاً، كما ذكرنا في تقريرنا الجديد الصادر بتاريخ الأول من شهر آب/أغسطس، بأن الحكومة السورية لا تبدي أي نية أو رغبة في محاولة إيقاف خروقاتها المزرية لحقوق الإنسان، أو أن تقوم بفتح تحقيق بشأنها، أو إيقاف المسؤولين عنها للمحاسبة. على نقيض ذلك، تستمر الجرائم تحت القانون الدولي ويستمر ارتكاب الخروقات لحقوق الإنسان، ومن المؤكد أن ذلك يتم بمباركة من السلطات السورية بأعلى مستوياتها. لذلك بالنسبة للمعارضة المسلحة، فإن التحضير للمرحلة الانتقالية يتطلب التحضير أيضاً لأن يكون التغيير المنشود هو نفسه الذي تقول إنها تريده لسوريا. وعلى كل حال، فإن كان هذا التغيير مبني بشكل ممنهج وعام على تجاهل القانون الدولي (مثل النظام الحالي)، عندها يمكنها قول ذلك، ولكن، نرجو أن لا تمتعض عندما تقوم منظمات حقوق الإنسان بانتقاد وتحدي مثل هذه التصرفات.

لذلك كنا قد قلنا بشكل معلن وخاص بأنه يجب على القيادة (سواء أكانت مؤيدة أو معارضة للحكومة) أن توضح للقوات العاملة تحت إمرتها أو التي تعمل تحت قيادتها، بأنه لن يتم التساهل مع أي انتهاكات ترتكب بحق القانون الإنساني الدولي (IHL). من واجب القيادات العليا (أينما استدعت الحاجة) أن تقوم بالحيلولة دون وقوع جرائم الحرب من قبل أولئك الذين يعملون تحت إمرتهم، أو أولئك الذين يخضعون لسيطرتهم، وكما قلنا سابقاً ولكون ذلك يستحق التكرار، قد يتم إيقافهم لمسؤوليتهم عن ارتكاب تلك الجرائم في حال فشلهم بمنع ذلك.

بناء على ذلك، فإن على كافة الأطراف المنخرطة في الصراع في سوريا اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية الملموسة للتقليل من إلحاق الأذى بالمدنيين والأهداف المدنية، وأن تمتنع عن القيام بالهجمات بالتي من شأنها إلحاق الأذى بالمدنيين على نحو عشوائي، والتي لا يمكنها التمييز بين المقاتلين والمدنيين.

على الجيش السوري الحر وكافة قادة المعارضة المسلحة أن يدركوا بأنه مع السيطرة على المناطق تأتي المسؤوليات، وبشكل أساسي لضمان توفير الحماية للسكان المدنيين.

من الواضح أنني أقوم بتسليط الضوء على مسالة أوسع من مجرد حادثة آل "بري"، وذلك قبل أن يأتي أحدهم ويقول بأن أولئك لما يكونوا مدنيين، وإنما كانوا من عصابات الشبيحة. أود أن أتوجه إلى أولئك بضرورة تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بمعاملة المعتقلين في هذه الحالة أو غيرها.

يعجبني الكثير من الأشخاص حول العالم وداخل سوريا، أولئك الذين يريدون رؤية سوريا جديدة تحترم فيها بشكل حقيقي حقوق الإنسان وتكفلها للجميع - وهذا يعني الجميع، حتى أولئك الذين تسببوا بمعاناة عظيمة تجاه الناس العاديين في حلب ومناطق أخرى في سوريا.

من الصحة بمكان إدانة الانتهاكات كالإعدامات الخارجة عن القانون، وقد كان من الجيد أن نرى العديد من ناشطي الجماعات المعارضة يقومون بذلك فيما يخص عمليات القتل بحق آل بري - إن ذلك يعطينا الأمل حتى وسط هذه الأوقات العصيبة.

إن منظمة العفو الدولية "أمنستي" لن تتخلى عن سوريا، وسنستمر بتكريس عملنا للمتظاهرين السلميين، إلى أولئك الذي قدموا أرواحهم، أولئك المختفين، والمعتقلين والصامدين - الذي يقفون بكل شجاعة على خط المواجهة الأول في سبيل تحقيق ثورة حقوق الإنسان.

المصدر:
Amnesty International UK / Blogs
2012 / 8 / 2

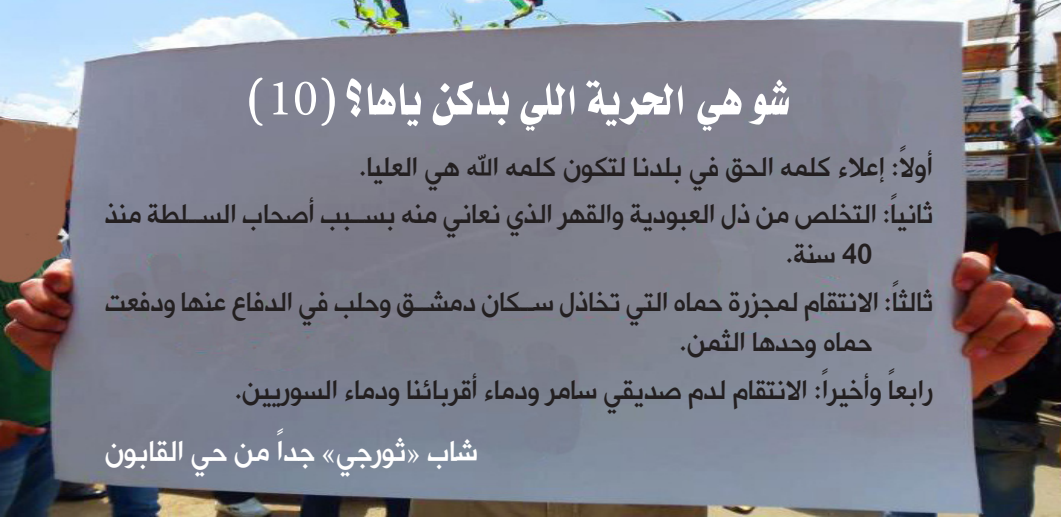

خولة دنيا

دمشق تخلع عبء أسمنتها وسكانها.. كروح هاربة من ضجيج الأرضي تحلق نحو المقدس. دمشق التي شاخت بتجاعيد ما تركته الدبابات على الطرقات.. تصدر صرير الوجع تحت أقدام الخائفين الباقين بين جنباتها.. دمشق تعيد صياغة أحيائها.. تكنس الغبار عن غوطتها.. تشرد بعيداً تحاول اختراق دُجُبَ الغيب نحو فضاءاتها الرحبة إلا من عبء ترحالات لا تنتهي محملة بذعر الفرار من المجزرة.. دمشق التي ارتكبت معصية فرد الجسد على آخره لمن تسلق هضابها.. وأزال اخضرار شعرها.. شابت كثيراً حتى شاخ منها الصبار وتحول بقايا ضجيج لمعركة. تتشوه الطرقات بالفراغ.. تتشوه الاحياء بالمساكات الحرة المقتطعة من حيوات بشر شاء لهم المدفع أن يرحلوا. تنام العيون على وقع طلق الوِلادة.. والمنتظر مازال غيباً عله يدرك أن آن الأوان ليعود.. يعيد ضجيج الحياة في دمشق..

ريم تركماني

الفريق السوري يخسر في سباق الحواجز في الأولمبياد لأن اللاعبين يقفون ليشهروا هويتهم عند كل حاجز

يحيى جابر

إلى خالد خليفة: يوما ما سيعتقلون حتى المقعد في الحديقة.. بتهمة انتظار الحرية

عروة النيربية

سهل أن نرتاح فنقول إن النظام هو القاتل. فهو القاتل الفعلي طبعاً. الصعب هو ان نبحث، كلنا، كل واحد منا، عن مسؤوليته في قتله.. كل شهيد يزف اليوم، كل طفل يُقتل، يحمل كل واحد منا جزءاً من المسؤولية عن موته.. تتفاوت في حجم أجزائنا تلك، ونحملها جميعا. لذلك تثور ربما، كي تعوّض عن التقصير، ولذلك يهرب آخرون، من البلد أو من المسؤولية، لذلك يفقد بعضنا البوصلة ويغرقون في بحر الدم الذي يجري، ولذلك يصمت البعض، ويدفنون أيّالهم مع رؤوسهم في رمل أحمر.

نورس مجيد

في الحرب.. الظلم هو القاعدة.. والعدل هو الاستثناء..

ميليا عيدموني

تحسبا و لأي انشقاق في المستقبل نعلن بأن جميع المسؤولين السوريين مدنيين و عسكريين هم متعاونون مع أجهزة الاستخبارات الخارجية و فاسدون و بأنه تمت إقالتهم من زمان.. وصبح صبح يا عم الحج..

ليلى العودات

هالمنصب منصاب بالعين ما في كلام، شي بينتحر شي بينقلع.. الشعب يريد خرزة زرقة لمنصب رئيس الوزراء..

أيسر شعبو

تم تعديل اليمين الدستورية في سوريا حيث تم اقحام عبارة: "اقسم بالله العظيم أن لا أنشق".. وهيك بيحرقو الله بالنار إذا أنشق..

وائل سواح

الخطأ كان بالأساس أن يعين النظام العلماني "حجابا" رئيسا للوزراء.. كان لازم يعين حدا اسمه: ميني جوب.

عتاب لباد

لا أريد الموت برصاص طائشة.. أريد التصويب على رأسي.. أو قلبي جيدا.. أريد الموت عن بإصرار..

عمار دبا

لك الحمد لله قال انشق رئيس الوزراء.. الحمد لله هانت مو باقي إلا رئيس الجمهورية بنشق.. بالنص..

ياسين الحاج صالح

"إذا السماء انشقت"
يقول المفسرون إنها من علامات القيامة

عهد زرزور

257 رُوحٌ ضاقت بها الحروف بما رحبت.. وصارت عدد؟!
إنو عدد.. ياويل الأرقام من بعد شهدائنا.. كيف بدهن يتعلموا الجيل الجاية الحساب..

جمال سعيد

عام على استشهاد المهندس معن العودات.
تذكرون معن: أعزلاً كشجرة وسلمياً كسرب يمام وعاقلاً كحقل نور.. يليق به مجد الذكرى وحنان تراب حوران..

عمر إدلبي

المجرم الأحمق يحارب شعباً تقول فيه الأم: سنقاتل حتى آخر طفل من أبنائي. و ما زال يتوهم أنه سيبقى!!!

يامن حسين

المدني مقابل المدني.. الطفل مقابل الطفل.. معادلة رعب بين متطرفين اثنين تودينا إلى التهلكة.. متطرفين.. كعبد الرزاق عيد وبشار الأسد.. ساقطون..

خلود زغير

النظام السوري يقيل رئيس الوزراء حجاب من منصبه عقابا له على انشقاقه!..

مهيب العطار

الشعب يريد إسقاط (ما بقي من) النظام..

علي ديوب

كيف يتوهم نظام حكم انه يمكنه تحويل المصفحات و الدبابات إلى كرسي للحكم، و الراجمات و الحراب و المدافع إلى صولجانات: لولا انه محض عصابة!..

حازم صاغية

بصراحة واعتراف كاملين، كنت أظنّ أنّ السيّد حجاب شخص غير موجود فعليّاً إلى أن انشقّ..

عمر عناية

والله لو أول ثورة طلعت بسوريا مو بتونس ما كان في بلد تاني كان يسترجي يطلع بثورة من هون لأربعين سنة. من حكم بياع الفلافل.

يوسف أبو خضور

أنا لا أحد يمثلني، و لست بحاجة لمن يمثلني، أنا لست مع أحد للموت.. لا أحترم حق أحد حتى لو كان أخي.. لا أقرأ لمن يكتب و هو تحت القصف، لأسباب شخصية و أخرى بديهية.. أنا لم أكتب كلمة رائع و لن أكتبها في وصف شيء ما أو طرح ما أو أحد ما، تجذبني كلمات مثل تافه، حقير، متخلف، انتهازي، أناني، تربلة غباء، و أتمنى أن تضاف بجانب اللايك..
لا أشفق على أحد، و أحيانا تقتلني الشفقة و تأكل قلبي على نفسي و على الجميع، أكتب ما أريد على صفحتي الملعونة.. أتنفس هنا في البلاد البعيدة هواء مدينتي، و أحيانا تدخل مع الهواء جثة طفل رضيع إلى صدري، و أسمع صوت قرقعته عندما يهدأ الكره في صدري، وأحيانا يدخل شبح متنكر بهيئة صديق و يزرع صدري بالعبوات الناسفة، أنا عبوة ناسفة، أنتظر اللحظة و المكان المناسبين لأنفجر، عندها سيصبح للحقد رائحة واخرة لا تخطئها الأنوف..

جمهورية المخيم الفاضلة

عدد السكان الحالي: حوالي 3 مليون نسمة حالياً
* الأديان المحلية: إسلام - مسيحية - دروز - لادينية.. ومعترف بجميع الأديان في جمهورية المخيم ولا يُسأل المواطن عن دينيه بل يُسأل عن تصرفاته وأخلاقه بالدرجة الأولى.
* التنوع العرقي: فلسطينيين حوالي 30٪ - جنسيات مختلفة 70٪
* العاصمة: شارع اليرموك
* المدن الرئيسية مع الأرياف: شارع صفد - شارع لوبية « شانزاليزيه المخيم» - شارع المدارس - شارع فلسطين - شارع الـ -15 شارع راما. ريف المخيم « شارع الـ30 - حي التقدم - شارع العروبة»
* المعالم الحضارية: دوار البطيخة - دوار فلسطين « مسلة المخيم» - قهوة أبو حشيش - مبنى البلدية - ملعب المدينة الرياضية.
* نوع الاقتصاد: يعتمد على البرجوازية الوسطى « رأسمالي حر».
*متوسط دخل الفرد: 10 آلاف دولار سنوياً «للبني آدم يلي بشتغل»
* نسبة البطالة: لا تتجاوز 2٪
* اللغات الرسمية: عربي - إنجليزي (شتاءاً) سويدي - نرويجي - ألماني (صيفاً)
* النظام السياسي: ديمقراطي – تكنوقراط.. يعتمد سياسة الحياد السلبي في أي أزمة..
يعتبر المخيم من أكثر الأماكن نشاطاً في الوطن السوري 24\7 ومن أكثر الأماكن التي لا يشعر فيها أي إنسان على وجه الأرض بالغربة لأنه يحتوي الجميع ويعطي جنسيته لأي إنسان ينام فيه ليلة واحدة فقط.
عاشت جمهورية المخيم

جفرا سوريا

الإنسان الفلسطيني يا له من جبار عظيم مظلوم.. كم ذاق الويلات على مر العقود.. مرة أغرقوه في أفنات الحزبية المقيته و مرة سفكوا دمائه ليظهروا في ثوب المقاومين و مرة قدسوه ليثبتوا أنهم في رداء الممانعة.. ثم اليوم في مصر العظيمة يزهقون أرواح شعبهم ليجعلوه عنوان مراهقتهم السياسية..
يا فرقاء العالم كفوا عن هذا الفلسطيني..
إنه الثائر الأول في العالم يوم أن كنتم نياما في أحضان أنظمتكم البائدة..
كنت ولا زلت أرى نهاية رحلتي بين أحضان القدس.. عبر دمشق الغالية..

بشير كفاح

مجازر حلب - مجزرة حي المشارقة 1980

■ بلال سلامة

إن المجازر الجماعية التي قام بارتكابها النظام الأسدي ضد الشعب السوري هي صورة من أبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان، وهي جريمة بكل المقاييس والمعايير لإبادة الشعب، وشكلاً من أشكال التمييز، ونوعاً من أنواع فرض السلطة بالقوة المفرطة التي لا يسمح بها، فلا توجد أية أسباب تجيز هذا الفعل اللاإنساني أو تتسامح معه وتسامح عليه.

ارتكب النظام الأسدي في معظم محافظات سوريا المجازر البشعة من خلال أجهزة الأمن والميليشيات مثل سرايا الدفاع، وقطع الجيش المشكلة خصيصاً لحماية هذا النظام مثل اللواء 70 واللواء 45. ومن أكبر هذه المجازر مجزرة جسر الشغور التي راح ضحيتها ما يقارب الـ 97 ضحية في العاشر من آذار عام 1980. ومجزرة سجن تدمر بتاريخ 27 حزيران 1980 والتي قتل فيها أكثر من ألف ومائة معتقل في زنزاناتهم. ومجزرة سرمدا في 25 تموز 1980 حين أطلقت قوات النظام النار على خمسة عشر شخصاً ثم ربطت بعض شباب المدينة بالسيارات والدبابات وسحلتهم على مرأى من الناس حتى استشهدوا. ومن المجازر الفريدة مجزرة تدمر النسائية في 19 كانون الأول 1980 حين حفرت جرافات نظام الأسد أخدوداً كبيراً وساقت إليه مائة وعشرين امرأة من أمهات الملاحقين وأخواتهم، ثم أطلقت عليهن النار وهنّ على حافة هذا الأخدود، فوقعن فيه مضرجات بدمائهن، وأهالوا عليهن التراب ليموتوا جميعهن، فمن لم يمت بالرصاص مات اختناقاً تحت التراب. ولا يمكن لنا طبعاً أن ننسى مجازر مدينة حماة في ثمانينيات القرن الماضي والتي كانت وستظل جرحاً في قلب كل سوري.

ككل المدن السورية، لم تسلم حلب الشهباء أيضاً من مجازر الحكم الأسدي، حيث كانت هذه المدينة هي المعقل الثاني لتنظيم الإخوان المسلمين بعد مدينة حماه السورية، فارتكب فيها النظام أبشع المجازر متذرعاً بانتفاضة الإخوان ومنعها من الوقوف في وجهه. في حلب كانت منظمة (سرايا الصراع) في آخر كل يوم تذهب إلى منازل وجهاء حلب من تجار وأطباء ومحامين فيأخذونهم ويعذبونهم ثم يقتلونهم ويرمون جثثهم جوار عربات النفايات، ومن هؤلاء التاجر أديب بادنجكي وغيره الكثير.

من أبشع مجازر حلب مجزرة سوق الأحد يوم 13 تموز 1980 والتي راح ضحيتها ما يقارب الـ 192 بين جريح وقتيل والتي قامت بسبب اعتراض المواطنين على التصرفات الوحشية التي صدرت عن بعض عناصر الوحدات الخاصة المتواجدة في سوق الأحد (وهو سوق مزدحم بالناس من عمال وفلاحين ونساء وأطفال، ويقع في منطقة شعبية في مدينة حلب)، وكرد على هذا الاعتراض قامت عشرون سيارة عسكرية محملة بالعناصر بمهاجمة السوق المذكور وأخذت تلك العناصر المسلحة تطلق النار عشوائياً على الناس. وهناك أيضاً مجزرة مدرسة المدفعية بالراموسة والتي قتل فيها 32 شخصاً وجرح فيها 54 آخرين بتاريخ 16 حزيران 1979. ومجزرة بستان القصر يوم 12 آب 1980 حيث قامت قوة من العناصر في الفرقة المدرعة الثالثة التي احتلت حلب بجمع 35 مواطناً، حيث أخرجتهم من بيوتهم وأطلقت عليهم النار فقتلتهم جميعاً. وقامت مجزرة قرب قلعة حلب ثمة روايات تقدر عدد القتلى فيها بنحو 1600 إلى 1900 قتيل. وهناك مجزرة أقيول التي أعدم فيها أكثر من ألفي شاب على مدى سنتين في ساحة الألمجي بحجة أن يحيى قصار مسؤول تنظيم الإخوان المسلمين عن حلب من هذا الحي. ومن أقسى مجازر حلب كانت مجزرة حي المشارقة التي وقعت صبيحة يوم 11 آب 1980 ويقدر عدد ضحاياها بحوالي التسعين ضحية.

مجزرة المشارقة (مجزرة هنانو)

وقعت هذه المجزرة في 11 آب 1980 في حي المشارقة صبيحة يوم العيد، وتسمى أيضاً بمجزرة هنانو، نسبة إلى المقبرة التي وقعت فيها المذبحة والتي تضم قبر المجاهد السوري ابراهيم هنانو قائد الثورة السورية ضد الفرنسيين.

كان السبب المباشر لهذه المجزرة هو صراع الحكم الأسدي مع حركة الإخوان المسلمين بعد إصدار حافظ الأسد القانون رقم 49 لعام 1979 والذي ينص على إعدام من ثبت انتماؤه لجماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت العصيان المسلح ضد الحكم في سورية، ودعت لإسقاطه واتخذت من مدينتي حماة وحلب معقلاً رئيسياً لها.

بدأت أحداث مجزرة حي المشارقة صبيحة اليوم الأول لعيد الفطر، حين يزور الناس أقاربهم مهنئين بعضهم بعضاً بالعيد. وكان المقدم هاشم معلا قد أصدر أمراً بعدم التجمع في ذلك اليوم، ولكن وبينما الناس تتبادل الزيارات المعتادة أمر المقدم معلا بتطويق الحي وإخراج الناس من بيوتها وإطلاق النار عليهم بلا رحمة.

يقول المقدم محسن سلوم من مدينة الغاب وهو أحد الضباط الشهود على مجزرة حي المشارقة: "كان نائب العقيد هشام معلا قد طلب مني بالحرف الواحد عدم التجمع في أيام العيد لأن الدولة قررت أن تقوم بمجزرة في حلب لإرهاب أهلها، وفعلاً أول يوم في العيد كنا نقوم بزيارة أقربائنا بمناسبة العيد كل منزل بمنزله، وفجأة سمعنا صوت إطلاق رصاص غزير، عندها جاءت عناصر من الوحدات الخاصة تدق على البيوت، وتأخذ الشباب والأطفال والرجال كبار السن بحجة أن الضابط يريد التحقيق معهم، ثم أتت عناصر من الوحدات الخاصة تحمل الرشاشات الكبيرة ومعها دبابات تقف أمام البيوت، وطلبوا منا أن ندخل بيوتنا وإلا سيدمرونها فوق رؤوسنا. لم نكن ندري ماذا يحدث، ونحن في أول أيام العيد، بعد عدة ساعات وقف إطلاق الرصاص وانسحب بعض العناصر من الوحدات الخاصة وغادرت الدبابات شوارع حي المشارقة. فتحنا باب البيت وإذا بأحد الجرحى يقول: (اذهبوا، لقد قتلوا أهل الحي جميعاً). عندها أرسلنا شخصاً يسعف هذا الجريح، وذهبنا لموقع المجزرة، وإذ بنا نجد خمساً وثمانين شهيداً من شاب وعجوز وطفل فوق بعضهم البعض. بدأنا نقلب الجثث فعثرنا على جريحين بينهم لم يفارقوا الحياة بعد حيث كانت فوقهم جثث كثيرة، وكانت إصاباتهم بالغة. كان منفذ هذه المجزرة الوحشية هو العقيد هشام معلا والنقيب غدير حسين من أهالي اللاذقية، وكان معهم بعض المرتزقة. أطلقوا الرصاص الكثيف على الخمس وثمانين ضحية وداسوا فوقهم بأقدامهم. كانوا يطلقون عليهم طلقات الخلاص، وبعدما انتهوا من قتل الشهداء بدؤوا بربط بعض الجثث من أرجلها، وقاموا بسحبها في شوارع حلب ثم رموها على مداخل مدينة حلب حتى يرهبوا أهلها. وهناك بعض الشهداء الذين لم نرَهم إلا في اليوم الثاني في الطبابة الشرعية حيث كانت دوريات النجدة تجمع الجثث المرمية عند مداخل المدينة وتنقلها الى الطبابة الشرعية. نعم لقد نفذ العقيد هشام معلا بمساعدة النقيب غدير حسين وعده بهذه المجزرة الوحشية إرضاءاً لأوامر سيدهما المجرم الكبير حافظ الاسد".

يغلب القول أن عدد الضحايا هو ثلاث وثمانون ضحية، ولكن العدد ليس ثابتاً فالروايات تقول أنه يتراوح ما بين الثمانين والمائة شهيد. من بين هؤلاء الضحايا:

- ستة إخوة من عائلة دودان كانوا يعايدون والدتهم التي تسكن حي المشارقة، فقتلوا هناك رغم أنهم أساساً ليسوا من هذا الحي.

- ستة أخوة من عائلة الفيل قيل أنهم قدموا إلى الحي لزيارة خالتهم التي تسكن هناك.

- قتل عدة أشخاص من عائلة العرعور منهم: التاجر الحاج أحمد العرعور البالغ من العمر الخمسة والسبعين سنة ومعه أولاده. محمود أحمد العرعور خمس وأربعون عاماً يعمل بالمقاولات. محمد أحمد العرعور خمس وعشرون عاماً. بكري أحمد العرعور ثمانية عشرة عاماً (نجا اثنان من أبنائه بمعجزة). عبد الفتاح سالم العرعور وهو طبيب مخبري وحيد لوالده الضرير. الدكتور المهندس عبد الرزاق مصطفى العرعور وهو دكتور في جامعة حلب وخريج ألمانيا الغربية وله كتب تدرّس حتى اليوم في جامعة حلب، ومعه أخوه غسان مصطفى العرعور. الحاج عبد القادر محمد العرعور عمره ثمانية وأربعين. محمد ابن أحمد العرعور عن عمر يناهز أيضاً الثمانية والأربعين عاماً. محمود ابن محمد العرعور توفي بعد فترة متأثراً بجراحة البليغة من المجزرة.

بعد أيام من هذه المجزرة جاءت عناصر من الأمن لتعزية عائلات الضحايا، ولكن كل الأهالي أغلقت الأبواب في وجوههم ولم تستقبلهم ولم ترضَ منهم بأي عزاء. وبعد فترة أرسل النظام رسالة تفيد أن الضحايا قد قتلوا بالخطأ، وأنهم سيدفعون دية للأهالي عن كل شخص خمسة آلاف ليرة سورية. رفض طبعاً أهل الحي هذه الإهانة. فبدأ عناصر الأمن بتهديدهم وتم اعتقال أحد الاشخاص وهو أحمد بن محمد العرعور وقتلوه داخل السجن.

لم يكتب التاريخ بعد كل ما اقترفه هذا النظام بحق سوريا والسوريين، فهناك الكثير لا يزال ينتظر كشف ملفاته وإبراز حقيقته وذلك لإعادة الحقوق لأصحابها (إن بقي منهم أحد) ولتسجيل هذه الحقبة من تاريخ سوريا على أنها الأسوء والأكثر سواداً، فالقتل لم يكن للأجساد فقط وإنما للأرواح والنفوس. سوف يقلب السوريون هذه الصفحة إلى غير رجعة وينظرون إلى المستقبل بعيون واثقة وبصيرة تواقة، ولن يقف في وجه إرادتهم أحد.

احتجاجات حلب ١٩٨٠

مجزرة سجن تدمر

في التراجيديا السورية وأقنعة الأبطال

■ نبراس شحيّد

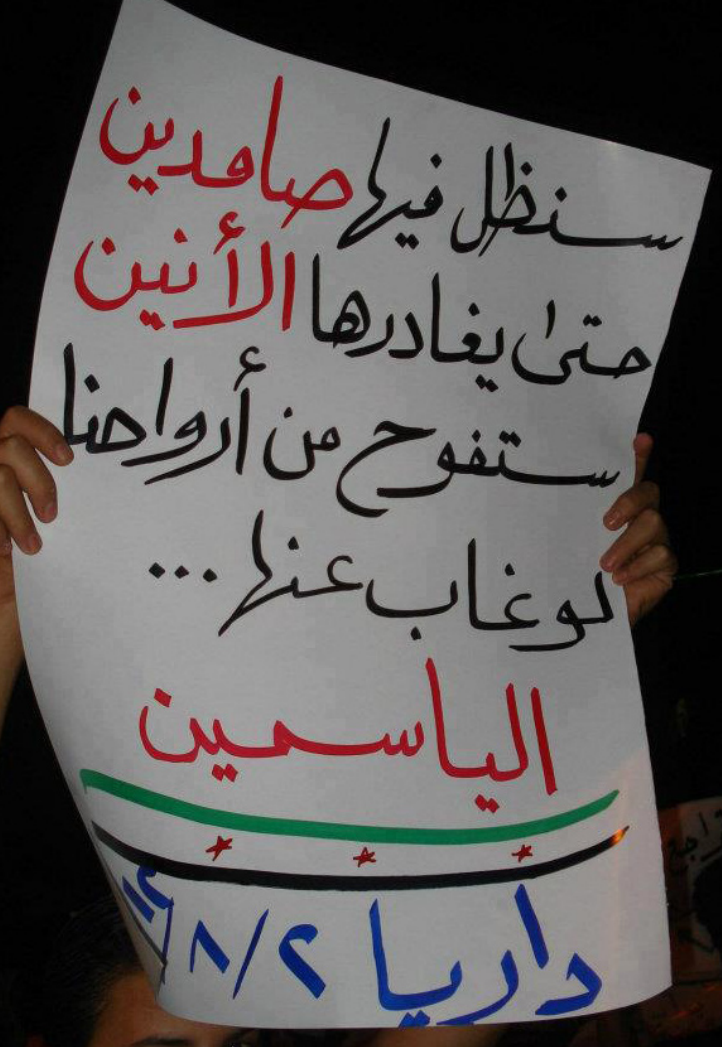

مأساة الممثل الذي صار دورَه

نراهم يتسابقون على الكاميرا، يدوسون الجثث بفخر، ويتبارزون على احتلال مركز الصورة. نراهم يهتمون بتفاصيل إخراج المشهد، الصغير منه قبل الكبير، فيلفّون صدورهم بأمشاط الرصاص، يعرّمون أمام أجهزة التصوير ويزمجرون. لكن ماذا يفعل القاتل بعد انتهاء الفيلم وعودته إلى بيته خالعاً عنه "ثياب العمل"؟ لا بد أنه سيتمدد بـ"بيجامته" على الفراش ليشاهد مع زوجته منتشياً لحظات "بطولاته" المروعة. يتأمل الرجل ذاته بفخر، فيصدّق أكثر من أي وقت مضى، أن تلك الشخصية "الملحمية" التي تتلقفها عدسة الموبايل، وهي تنكّل بـ"الخونة"، ليست إلا هو ذاته، بشخصه، بشحمه ولحمه! هكذا يتقمص الرجل الحالم على فراشه شخصيتَه "البطولية"، يتداخل فيها، يتنفسها، على نحو تصير فيه مسرحة "البطولة"، أو بالأحرى "أفلمَتُها"، اختزالاً للشخص في الشخصية التي يلعبها، فيغرق القاتل في أقنعته التراجيدية!

البطل التراجيدي يُختزَل في قناع

ما يميّز البطل التراجيدي في المسرح الإغريقي عماه، فهو يقوم بدور البطولة، من دون أن يعرف أنه محض دمية تتقاذفها أهواء "الآلهة"! في عماه هذا تكمن براءته. وفي صلفه البطولي الذي يعميه، تكمن مسؤوليته. الشبّيح في سوريا أيضاً بطل تراجيدي، لأن جلّ ما يميّزه، في غالبية الأحيان، انسياقه الكفيف وراء مجريات الأحداث، لتتقاذفه مصالح النظام من حيث لا يدري، وتُلبسه قناعاً بطولياً. لذا، تتلخص أزمة البطل التراجيدي، الإغريقي كما السوري، في أنه يستمد هويته كلها من الدور "البطولي" الذي يلعبه، فيصير محض قناع يخفي خلفه فقراً إنسانياً وانسياقاً أعمى وراء شهوة البطولة وعبثية القتل. أزمة البطل التراجيدي إذاً هي أزمة هوية، لأن اللحظة التراجيدية ليست إلا لحظة تشوّه الوعي الفردي وتهشّم الذاكرة، يعيش فيها "البطل" حدود الآن، بجموحه الأرعن، من دون أن يكون قادراً على لملمة تاريخه وقراءة ماضيه. اللحظة التراجيدية إذاً هي لحظة غياب الوعي الذاتي الذي يميّز الكثير من قتلة كانوا ولا يزالون ضحايا نظام يستميتون في الدفاع عنه. لذا، يثير فينا المشهد التراجيدي الخوفَ، على قول أرسطو، وفي الوقت عينه الشفقة! هذه حالنا تماماً إزاء أفلام القتلة: خوفٌ من توحشهم، وشفقة على عمى بصيرتهم!

في تمزقات القناع يذوب البطل ويحيا الإنسان

تتلخص تراجيديا الواقع السوري في تماهي البطل مع دوره الذي يلعبه، ليصير إنساناً مصمتاً، لا يرى، لا يسمع، لا يتكلم إلا لغة القناع. أما الضحك فيؤسس شرخاً عميقاً بين الشخص ودوره الذي يقوم به، لأن التهكم بالدور يمنع صاحبه من أن يتطابق معه، فيتغرّب الشخص عن الشخصية التي يلعبها، ليؤسّس علاقة نقدية معها (التغريب مصطلح مستل من مسرح بريخت). يتحدث أسامة الحلواني ونائلة منصور في مقالهما الملهم "أشعة ضوء في نفق الحياة السورية" (النهار 2012/7/15) عن لحظة "الخرق": "نقلت الشبكات الاجتماعية حادثاً طريفاً في مدينة السلمية. فقد اجتمع الشبّان المحتجون في تظاهرة طيّارة صغيرة مرددين: "واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد". فردّ عناصر الأمن المجتمعون في الجهة المقابلة: "واحد واحد واحد، منعرفكن واحد واحد"، فيغرق الجميع، من الجهتين في الضحك. لحظة الضحك تلك هي لحظة "خرق". هي لحظة الجنون التي ينعتق فيها المرء من أقنعته". في المقابل، "يصدّق (نوعٌ آخر من السوريين) قناعه ويأخذه على محمل الجد، فيذوب (القناع) ويتغلغل من تحت الجلد إلى الروح، لتنحسر إمكاناته التراجيدية وتنحصر في دور الشبّيح، فلا يعود قادراً على خلع القناع، فيستمر في القتل والتعذيب والاغتصاب". تُلصق التراجيديا أبطالها بشخصياتهم، في الوقت الذي يُخضع فيه التهكمُ القناعَ إلى النقد، فيتحرر صاحبه من الأدوار التي يفرضها عليه الواقع السوري المرير، ليستعيد إمكاناته الخلّاقة.

في حدائق التهكّم مساحاتٌ فسيحة

كما يكسر التهكم تماهي الشخص مع دوره، يفكّ التهكم أيضاً التصاقنا بالواقع المأسوي، أو بالأحرى تماهينا معه. يعبّر الضحك عن علاقة الكائن النوعية مع واقعه بعيداً من العادية. فالضحك تعبيرٌ عن أمر غير مألوف يُخرجنا من إيقاع الحياة الروتينية، ليضعنا وجهاً لوجه أمام غرابة ما يجري. في هذا المعنى، يصير الضحك مفردةً أساسية من مفردات الحقيقة، لأنه يعرّي لامنطقية الحاضر الذي فيه نعيش، فيرسم لامعقوليته بدرجاتها القصوى ويسخر منها. أقول هذا وأتذكر بكثيرٍ من الحنين كيف كنا نجتمع خفيةً، حين كنا تلامذةً في المدرسة ومن بعدها في الجامعة، لكي نتبادل النكت السياسية ونغرق في الضحك! كانت النكتة وسيلتنا الوحيدة لنقول مأساة واقعنا المقهور وغرابته، ولنتمرد على "أبدية" النظام وأحادية حزبه، على نحو صارت فيه النكتة ضرورةً إنسانيةً نتحدى بها الكبت الذي يُفرَض علينا. لذا لا يمكن الضحك أن يكون محض تسلية وترفيه عن النفس، بل هو قبل كل شيء موقفٌ وجوديّ من العالم العبثي الذي فيه نوجد! على عكس التراجيديا التي تعبّر عن توحّد الإنسان مع واقعه المأسوي، يعبّر التهكم عن اتساع المسافة التي تفصل الذات عن موضوعها، لتصير النكتة تعبيراً عن تحرّر الإنسان من سطوة واقعه المهيمن عليه. في هذا المعنى، يصير التهكم حالة مقاومة، لأنه يخلق مساحة لغوية جديدة يمكن التعددية فيها أن توجد، كما يمكن الفرد فيها أن يقاوم تماهيه مع دوره الذي يلعبه ومع واقعه الأسود.

النهار 11 / 8 / 2012

شهداء سوريا

مجموع الشهداء (19700)

دمشق: 929
ريف دمشق: 2697
حمص: 5884
حلب: 1396
حماه: 2095
اللاذقية: 381
طرطوس: 39
درعا: 1922
دير الزور: 1250
الحسكة: 124
القنيطرة: 39
الرقة: 78
ادلب: 2849
السويداء: 17

2008 عدد العسكريين
17692 عدد المدنيين
1019 عدد الإناث
523 عدد الأطفال الإناث
1308 عدد الأطفال الذكور

المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 11/ 7 / 2012
http://vdc-sy.or